موريس هالبواك

المورفولوجيا الإجتماعية

ديوان
المطبوعات الجامعية
الجزائر

منشورات عويدات
بيروت - باريس

هام :

هذه النسخة من الكتاب مخصصة فقط

للأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على

النسخة الأصلية

dz-sociologie.blogspot.com

http://www.facebook.com/dz.sociologie

موريس هالبوالك

المورفولوجيا الاجتماعية

ترجمة

الدكتور حسين حيدر

ديلوم دراسات عليا في العلاقات الاقتصادية الدولية

منشورات عويدات
بيروت - باريس

ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر

جميع حقوق الطبع محفوظة لـ
منشورات عويدات بيروت / باريس
ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر

الطبعة الاولى ١٩٨٦

كلمة المترجم

التعبير مورفولوجيا معناه علم الشكل . وهو جزء من البيولوجيا (علم الأحياء) ، ويدرس شكل وبنية الاجسام الحيّة ، وتكوين أشكال وبنى جديدة .

وقد استخدم الباحثون اللغويون هذا العلم لتكوين صيغ لفظية جديدة ، أي كلمات جديدة ، بواسطة الاشتقاق والتركيب وتغيير آخر الكلمة .

ولا شك أن التعابير واستخدامها ، إنما يرتبط بما تعبر عنه من وقائع ملموسة في الحياة المادية والاجتماعية والفكرية بحيث يكون استخدام كل تعبير جديد مستنداً على وجوده واستخدامه في الحياة قبل كل شيء .

والاشتقاق وتوليد الكلام تستخدمه جميع اللغات الحية . ولكل لغة طريقتها الخاصة في ذلك ، وترتبط بالتطور الحضاري والاجتماعي للبلد واللغة معاً .

وإذا كانت اللغات الأوروبية ، ومنها الفرنسية ، تستخدم توليد التعابير بطريقة الدمج بين لفظتين أو جزئين منهما ، كما هو حاصل في تعابير psychologie, Sociologie و Biologie ، و Morphologie إلخ . . . فإن ذلك لا يلزم بالضرورة اللغات الأخرى مثل العربية ، أن تستنبط تعبيراً مشابهاً وبالطريقة نفسها ، أو أن تستخدم ذلك التعبير بشكل اعتباطي ، بل لا بد أن يتبلور التعبير المحتمل خلال مرحلة قد تطول أو تقصر ، ليصبح ذا مضمون

واضح ومفهوم ، لدى جمهور المثقفين والناس عامة ، على أساس لفظي من اللغة ذاتها .

وطالما لم يتم التوصل بعد إلى هذا التعبير المطلوب في اللغة العربية ، فلا نكون ملزمين باستخدام التعبير الفرنسي أو الأوروبي بحجة أنه تعبير واحد ، بدلاً من استخدام التعبيرين اللذين تكوَّن منهما ، مضافين إلى بعضهما . وفي هذه الحالة ألا تقدم تعابير علم النفس ، وعلم الأحياء ، وعلم الاجتماع وعلم الشكل ، للفرد العربي ، إطاراً أوضح بكثير من تعابير سيكولوجيا ، وبيولوجيا وسوسيولوجيا ومورفولوجيا ؟

المترجم .

هذا الكتيِّب في علم الشكل الاجتماعي ، واحد من الكتب الأخيرة التي نشرها موريس هالبواك ، وليس هو عملاً ظرفياً بل تواصلاً لما سبقه . ويبث فيه العالم الافكار التي أثارتها في ذهنه عدة سنوات من التطبيق . وتضاف إلى مجموع المعارف الحالية ، في هذا المجال ، فكرة متولدة في غمرة البحث ، وتتجاوز مداه . وبعد أكثر من ثلاثين سنة ، حافظ هذا الكتيِّب على كامل قيمته ، رغم مظاهر التقدم الفعلي .

إنه يكتفي بذاته ، وهناك بعض الصعوبة ، لتناوله بالنقد . وإن كان القارىء يتوجه مباشرة إلى النص ، فإن هذه الصفحات التمهيدية لا تطمح لأكثر من مساعدة القارىء ، إذا رغب ، على تحديده في الزمن ، زمن نشره في عام ١٩٣٨ .

فكر هالبواك

ولد هالبواك في عام ١٨٧٧ . وخضع تكوينه الفكري لرجلين أكبر منه بخمسة عشر أو عشرين عاماً : هما برغسون ودوركهايم . فتتلمذ على يد الأول ، وأصبح واحداً من المساعدين والمتابعين لاعمال الثاني . إن البناء الشخصي لهذا التأثير المزدوج ، يفسر أصالته ، التي تشكل نقطة وصل بين الحدسي ، والخضوع لمتطلبات الوقائع الاجتماعية . وتشكل حياته التي كرسها بأكملها للدراسة والتعليم ، نموذجاً كاملاً لميدان خاض فيه عدد من المفكرين البارزين والعلماء المتواضعين ، وقدمت لهم الجامعة وسائل العمل كنوع من

الاشعاع على الخارج . وكان موته نتيجة لاحداث معينة ولاستقامته : حيث نفي إلى المانيا في تموز ١٩٤٤ ، ثم توفي في تموز ١٩٤٥ في معسكر بوشنولد Buchenwald .

ولا مجال هنا لعرض مؤلفاته ، التي تتميز بوحدة عميقة ، وبنظرة مزدوجة نهجاً ووحياً[١] .

وتُظهر لائحة المؤلفات والمقالات معالم هذه الوحدة ، وتنوع اهتماماتها ، وتعطي الانطباع عن نوع من التشتت . ونخطىء للوهلة الأولى ، إدراك العلاقة التي تربط فيما بينها ، مواضيع شديدة الغرابة ظاهرياً مثل فكر ليبنيز . ونظرية الانسان الوسطى لادولف كيتيليه ، والطبقة العاملة ومستويات المعيشة ، والجذور الاصلية للشعور الديني ، والاطر الاجتماعية للذاكرة ، ومخططات الطرقات في باريس ، والانتحار ، والطبقات الاجتماعية ، أو الطوبوغرافيا الاسطورية لمعتقدات الأرض المقدسة . ومع ذلك ، فان روح بحث واحدة تستمر في هذه المؤلفات من أولها إلى آخرها .

وكان في عداد مجموعة (السنة السوسيولوجية) منذ نشأتها ، وتناولت مساهمته في أول الأمر ، مع نسيميافد خاصة ، المؤلفات المتعلقة بالتاريخ وبالاقتصاد . وإذا كان قد اهتم طويلاً بليبنيز ، يمكن الظن أنه قد تأثر واهتم بسعة الاطلاعات ، وبالثقافة الرياضية ، وبالاحرى بالاهتمامات المتعلقة بمشكلات السكان التي طرحها واحد من الممثلين الاخيرين للمعرفة الشاملة . وبواسطة ليبنيز توصل هالي Halley إلى امتلاك المعطيات الواردة في سجلات مدينة بريسلو Breslau وأنشأ أحد الجداول الأولى للوفيات[٢] .

وقد حاول كيتيليه إظهار قوانين « الفيزياء الاجتماعية » بالاهتمام

---

(١) للحصول على تفصيلات دقيقة عن حياة ومؤلفات هالبواك ، يمكن العودة إلى السيرة الموجزة التي خصصها له جورج فريدمان ، في مجلة « أوروبا » في كانون الثاني ١٩٤٦ ، تحت عنوان : موريس هالبواك صورة إجمالية لسيكولوجيا الطبقات الاجتماعية . باريس ، ١٩٥٥ ص ٩ ـ ٢٣ . وفي المجلد نفسه ذكر فهرس لمؤلفات هالبواك ص ٢٥ ـ ٢٨ .

(٢) في هذا الشأن انظر بول لازار سفيلد « ملاحظات حول تاريخ التحديد الكمي في السوسيولوجيا » ، في فلسفة العلوم الاجتماعية ، باريس ١٩٧٠ ص ـ ٨ .

بتفحص معدلات متنوعة ، لتوزعها وتغيراتها حسب الجنس أو العمر ، وكان لا بد أن يشد انتباه هالبواك . وكان « الاحصاء الاخلاقي » كما كان يسمى ، يختلط جزئياً بالديمغرافيا . فوسع هالبواك معلوماته ، وطور معارفه الرياضية ، ونشر مع فريشيه ، فيما بعد حساب الاحتمالات في متناول الجميع (١٩٢٤) .

وترسخ منهجه . واستندت معظم أبحاثه إلى معطيات إحصائية قادرة على تشكيل قاعدة صلبة لتفحص الوقائع الاجتماعية المعاصرة : وكان واحداً من الأوائل الذين درسوا الموازنات العائلية بشكل مفصل ، رداً على دراسات « لويلاي » الاحادية ، وأوضح مفهوم « الحاجات » في المجتمعات الصناعية المعاصرة (١٩١٣) . وبعد عشرين عاماً ، عاد إلى ذلك ، من أجل دراسة تطور هذه الحاجات ، لدى الطبقات العمالية ، وليس الطبقة العاملة (١٩٣٣). وظهر الانتقال من المفرد إلى الجمع ، نتيجة للتحليل الملموس ، الذي يكشف تحت تجانس ظاهري في الطبقة ذاتها ، تغيرات متعددة حسب المهنة والدخل أو أي معيار آخر .

وتقدم مقالات عديدة الدليل على اهتمام مركزي بالمشكلات السكانية : وبينها اتساع باريس ، والسكان ومخططات الطرقات في باريس ، وبنية « برلين الكبرى » ، وسكان اسطانبول ، ونسبة الجنسين عند الولادة ، والعوامل البيولوجية والسكان ، ونسبة الزيجات في فرنسا ، وسكان الأرض والقارات ، البحث المقدم في المؤتمر الأول الدولي للسكان في عام ١٩٣٧ ، وعلم الاجتماع الاقتصادي والديمغرافيا . وأخيراً ، فإن المجلد السابع من الموسوعة الفرنسية ، النوع البشري ، يحتوي قسماً ثالثاً : نظرة العدد العائدة إلى هالبواك بالاشتراك مع الفرد سوفي ، في عام ١٩٣٦ . وتشكل صفحاته الـ ١١٢ ذات القطع نصف طلحية المطبوعة على عمودين ، مؤلفاً كاملاً في الديمغرافيا ، وحيث لا يزال يمكن أخذ الكثير منها اليوم .

ومع ذلك ، فان هالبواك لم يتعرض لهذه المشكلات كإحصائي بحت ، وليس كديمغرافي صرف . فكان اهتمامه أوسع بشكل معين ، وفي مواضيع أخرى ، وكان باحثاً علمياً اجتماعياً ، واستمر كذلك . وإن اهتم بالظواهر

الجماعية ، التي تشكل الظواهر الديمغرافية الموضوع الأول ، فليس من أجلها ذاتها ، بل لأنها تقع في المكان والزمان ، ولان لها حجماً معيناً ، يتجسد في الأعداد . والمجتمع هو عدد الأفراد الذين يؤلفونه . ويدرك الفرد وجوده ، ولكنه يتحول : حيث يولد ويموت . والمجتمع سابق الوجود بالنسبة للفرد ، ولا ينتهي بموته : بل يدوم .

وليس الفرد أحد عناصر الوجود الأولية ، « لسنا وحدنا أبداً » ويرتسم في وعينا الحاضر جميع الناس الذين سبقونا في الوجود ، والذين تحفر ذكراهم في حجارة المدينة ، وفي مخطط الطرقات ، كما في الآثار التي تعرض أمام أعيننا . ويقوم الوجود الديني لمقر العبادة على كون الناس قد بنوه وترددوا إليه قبلنا . وتحدد المؤسسات البشرية مدى بصماتها ، ولها شكلها . ويندرج الماضي في أطر مادية ، وتشكل الذاكرة الجماعية وعي الجماعة .

ونجد هنا الوجه الثاني لفكر هالبواك ، الذي يضفي طابع الوحدة على أبحاثه . وتفسر الوقائع الاجتماعية الحياة النفسية السابقة ، والتصورات الجماعية التي وحدها تحدد لها معنى . ولا شك أن هناك قوانين بيولوجية لاعادة الانتاج ، ولكن النوع البشري لا يخضع لها دون أن يفعل فيها بتأثير معين . وكل جماعة بشرية تحفظ تكوينها السابق ، وتحمل مستقبلها في ذاتها . وتقوم البواعث الفردية بنسج تغيرات لا شأن لها في مجال التصميم العام للجماعة ، المتمثل بالاستمرار في الزمان والمكان . إن كتاب معالم سيكولوجية الطبقات الاجتماعية ، في طبعته الأولى لعام ١٩٣٨ ، يحمل في الواقع ، العنوان الأكثر وضوحاً لتحليل المحركات الفاعلة التي توجه نشاط الافراد في الحياة الاجتماعية . وتكون هذه المحركات هي ذاتها المحركات لنشاط الجماعات التي تنتمي إليها ، بشكل واع أولاً . والظواهر الديمغرافية اهامة من حيث الوفيات الاجتماعية أو الخصوبة المتباينة ، داخل جماعات أكثر اتساعاً ، مثل التغيرات من أمة إلى أخرى ، لا تفسر بغير ذلك . وتكون بواعثنا الأكثر فردية ، والأكثر ذاتية ، بدون علم منا ، موجهة من الخارج « بقوة تصدر عن كونها توجد فينا مجدداً » .

« إن الاشكال المادية للمجتمع تضغط عليه [. . .] بالوعي الذي

تكونه عنه [. . .] ، فهناك نوع من الفكر أو الادراك الجماعي ، يمكن تسميته معطى مباشراً للوعي الاجتماعي [. . .] . في هذه الأشكال المادية « تحفظ كل خبرة المجتمع ، واندفاعه » .

هذه السطور القليلة تستنتج من الصفحات الأخيرة ، ومن الكلمات الأخيرة من كتاب المورفولوجيا الاجتماعية ، التعبير المأخوذ عن دوركهايم . وينتهي الكتاب بلهجة برغسونية . وتقترب الميتافيزيك وعلم الاجتماع لدى هالبواك نحو علم نفسي إجتماعي يغلفهما .

هالبواك ولاندري

بين الحربين، كانت السوسيولوجيا مطبوعة بأصولها الفلسفية . وكان هالبواك واحداً من الذين يوجهونها نحو « التحديد الكمي » ، الذي يعتبر اليوم موضوعاً لمناقشات واسعة . وقد ساهم في انطلاقتها ، ويشكل كتاب المورفولوجياالإجتماعيةالصدىللبحوث الأولى المتخذة عشية الحرب في مجالات السوسيولوجيا الدينية والسوسيولوجيا الانتخابية من قبل Le Bras و Siegfried . وأما هالبواك ، فقد توجه نحو الديمغرافيا قصداً . ولكنه لم يكن وحيداً ، وكان جهده يقترب من جهد رجل يشترك معه بميزة مشتركة ، هو آدولف لاندري ، الذي كان يكبره بثلاثة أعوام .

وكان كلاهما تلميذين في دار المعلمين العليا ، ودرسا الفلسفة . وشاركا في تيار الفكر الاجتماعي ، عند ملتقى القرنين . وفي عام ١٩٠١ نشر لاندري أطروحة أحدثت بعض الضجة ، حول فائدة الملكية الفردية ، حيث نادى بالنظام الاشتراكي وهاجم الملكية الفردية . وشارك هالبواك ، جوريس في صحيفة الاوماتينيه ، وفي دفاتر الاشتراكية ، ونشر أبحاثه حول السياسة العقارية للبلديات (١٩١١) ، حيث يلمس إهتمامه بكل نشاط ، يحمل بصماته .

وكلاهما زميلا دراسة ، زميلان وصديقان لسيميانـد Simiand . وكانا يشغلان كرسيين في الدراسات العليا وفي المعهد الفرنسي ، « تاريخ الوقائع والعقائد الاقتصادية » (لاندري)؛ و « تاريخ العمل » (Simiand)،

و « تاريخ الاقتصاد الاجتماعي » (هالبواك) . وكانت الأجور والأسعار ، وظروف المعيشة والنظريات الاقتصادية هي المشكلات التي شغلت اهتمام هالبواك ولاندري ، فألح أحدهما على مفهوم الحاجة ، والآخر على أهمية نوع المعيشة المخططة مسبقاً لدى Cautillon .

والتفت لاندري نحو العمل السياسي ، وكان وزيراً في عدة حكومات محافظة ، وصارع دائماً من أجل قدر أكبر من العدالة الاجتماعية ، وساهم بانشاء وتطوير التأمينات الاجتماعية بجميع أشكالها . ورهن كل جهوده بمحاولة وقف نقصان الولادات الذي يؤدي لتآكل القوى الحية في البلد . وكان نشاطه العملي يتميز بعدة دراسات عن مشكلات السكان ، وكان « العرض الشامل » حول الثورة الديمغرافية (١٩٣٤) قد استنفد كذلك ، ويستحق أن يعاد مجدداً . وبالتالي فانه كرس سنوات الحرب العالمية الثانية والاحتلال ، لكتابة ونشر مؤلف يبحث في الديمغرافيا (١٩٤٥ ، أعيد طبعه ١٩٤٩) ، بعون من بعض المساعدين ، وهو « العمل الرئيسي ، والبحث المتقن الذي لا يضاهيه آخر في أية لغة » ، والذي يبدو أنه تبنى نظرة العدد لهالبواك بعد توسيعها .

ويبدو أن نظرة هالبواك تجيب بدورها على عمل لاندري بشكل متطابق : حيث « يجب أن يستمر المجتمع ، وبالتالي أن تشهد المؤسسات الاجتماعية تحولاً عميقاً ، وعندها تكون الوسيلة الفضلى لتثبيت جذورها ، أن يتم دعمها بكل ما يمكن التمسك به من التقاليد . وغداة هذه الأزمات ، تتكرر الأمور ، ويجب العودة إلى نقطة الانقطاع ، ويجب الانطلاق مجدداً من مكان العمل . وفي الواقع فاننا نتصور ، لبعض الوقت ، أن شيئاً لم يتغير ، لأننا عقدنا خيط الاستمرار من جديد »[1] .

ولم يتمتع الرجلان اللذان كانا في مقدمة من عملوا لانطلاقة الديمغرافيا ، بين الحربين ، باعداد علمي ، بل فلسفي وإنساني . وكان صحيحاً أنهما استندا إلى مساهمة أشخاص أكثر اختصاصاً لا سيما ألفرد سوفي

(١) التعبير لألفرد سوفي في الملاحظة المخصصة لأدولف لاندري . السكان ـ ٢ ـ ١٩٥٦ . ص ٦٠٩ ـ ٦٢٠ .

الذي ربما كان لاشتراكه مع هالبواك ولاندري دور في إعادة الديمغرافيا دائماً إلى الاطار الاقتصادي والاجتماعي الأوسع ، وفي ضمان استمرارها شأناً تقليدياً .

المورفولوجيا الاجتماعية

ويعود تعبير المورفولوجيا الاجتماعية إلى دوركهايم ، وقد نبه هالبواك إلى ذلك في المقدمة . وكان دوركهايم يفتتح تحت هذا العنوان لائحة جديدة منذ صدور الكراس الثاني من مؤلف (السنة السوسيولوجية) فيقول :

« تستند الحياة الاجتماعية إلى أساس يتحدد في شكله كما في مقداره . ويتكون من مجموع الأفراد الذين يؤلفون المجتمع ، والشكل الذي ينتظمون به على الأرض ، وطبيعة وشكل العلاقات الجماعية من كل نوع . وتبعاً لضخامة عدد السكان ، ولتمركزهم في المدن أو تفرقهم في الريف ، ولطريقة بناء المدن والبيوت ، ومدى اتساع ساحة المجتمع ، وتبعاً للحدود التي تحده ، ولطرق المواصلات التي تمتد عبره إلخ . . . تبعاً لكل ذلك يتنوع الاساس الاجتماعي » . وتكون هناك جملة مشكلات « تعود كلها لموضوع واحد ، ولا بد أن تتعلق بالمجال العلمي ذاته » . وباستخدام عدة أنظمة ، وبابراز وحدة الموضوع الذي تتناوله الأبحاث ، « يعني الأشكال الملموسة والمادية للمجتمعات » و « لا تكمن المورفولوجيا الاجتماعية في علم مبسط من الملاحظة ، لوصف هذه الأشكال دون عرض بياني لها ؛ بل يمكن ويجب أن تكون تفسيرية [. . .] ، ويجب أن تتساءل عن ما هية قوانين تطورها » .

تلك هي نقطة الانطلاق ، التي قادت هالبواك إلى طرح المورفولوجيا الاجتماعية الدينية والسياسية والاقتصادية ، « بالمعنى الواسع » ، في حركة تتحرك من العميق والمخفي إلى البيِّن الواضح . ولا شيء يوجد في الحياة الاجتماعية ، كما في الحياة العضوية ، وفي انتظام المادة ، دون شكل أو حجم يمكن رؤيتهما أو قياسهما . وليس للمجموعة من واقع إلا لأنها تخلق بنية تتجسد فيها . مثلاً « ليس من الواجب فهم تعبير : جسم الكنيسة ، في معنى رمزي صرف . فيظهر مجموع المؤمنين ككتلة مادية ، ولا شيء مما يحدث بينهم إلا ويأخذ معنى دينياً » .

والأمر كذلك بالنسبة للمؤسسات الأخرى ، من الصغرى إلى الكبرى ، من العائلة إلى الدولة . وبكون للعلاقات بين الناس ، والمبادلات بينهم ، والقواعد التي يثبتونها لادارة علاقاتهم المتنوعة ، تأثير لبلورة تجمعات متنوعة من المدن والمناطق ، والاطر الادارية ، والمشروعات ، والجمعيات المهنية ، والاحزاب السياسية ، والهيئات التمثيلية في مستويات مختلفة ، وكلها ترتدي أشكالاً تعبر عن ذهنية المجتمع .

وبعد بلورة هذه الأشكال المادية ، تتطور حسب ديناميتها الخاصة ، وبهذا ذاته تقاوم التغير . وهكذا يفسر تكون المدن الكبيرة . فيجري تثبيت حدود المدينة ، وتنظيم دخول النازحين إليها ، « كما يتم حفر مجرى الماء لمنعها من الخروج عنه » ، فإن دور القوى الديمغرافية يفلت من المراقبة ويفسد « كل حسابات المجالس والادارات » وتأخذ المدن نسباً غير متوقعة ، تحت تأثير جاذبية ليست مادية فقط ، بل سيكولوجية .

وأما التجمعات الأصغر ، من الأوساط المهنية أو الطبقات الاجتماعية ، فإنها تزداد أو تنقص حسب الموقع الذي تشغله ، وتقصد الفوز به أو المحافظة عليه . ففي كل تجمع تتموضع في الواقع « العادات ، إلى جانب الحاجات والأذواق ، وتتوحد قواعد العمل والتصورات . وينتج عن ذلك أن يظهر لدى كل طبقة معدل خاص للوفيات والولادات ، لأنها كلها تستند إلى سلوك الاحياء » . هكذا ، فلا مكان للمفاجأة من كون نشاط غريزي مثل وظيفة إعادة الانتاج ، التي تجري « بتأثير الدوافع الجنسية ، وهي فردية » ، تخضع لنوع من الرقابة الاجتماعية ، حيث يتصرف كل فرد كأنه يحاول تحقيق توافق سلوكه مع القواعد والعادات التي تعيش في محيطه . « وهذا يعني أن الجماعة تتمتع بالعديد من الوسائل لتمد نفوذها على تصرفات أعضائها ، حتى السرية منها . وتستطيع تنظيم أفعالها ، بدفعهم إلى تغيير دوافعهم » .

إن الأشكال المادية تؤثر إذن على الاستعدادات لدى الناس . ولكن إلى أي مدى يمكنهم تغيير هذه الأشكال ذاتها ؟ إن الجماعات تتحرك في الزمان ، ولا وجود لها إلا لأنها تدوم وتستمر . وتؤدي آليات داخلية إلى تغيير أبعادها ،

أو تبقيها كما هي . وأما القوانين التي تحكم تجديد الأجيال ، فإنها تقوم بتأثير حاسم على حياتهم ومستقبلهم .

وهنا تتدخل المورفولوجيا الاجتماعية « بالمعنى الحصري أو علم السكان » ، التي يكرس له هالبواك أكثر الشروحات . ويمكن لهذه الشروحات أن تبدو وقد تجاوزها الزمن ، من منظور تقني . لأن ثلاثين سنة ، في عصرنا ، ليست فترة بسيطة في مجال تقدم علم معين ، ولا يخرج علم السكان عن هذه القاعدة . وفضلاً عن ذلك ، فإن الظروف السكانية قد انقلبت رأساً على عقب في الفترة نفسها . وتسمح أهمية هذه المظاهر من التقدم والتغيير ، بابراز ما يحقق القيمة الدائمة لأفكار هالبواك .

تقدم علم السكان (الديمغرافيا)

عندما ظهر كتاب المورفولوجيا الاجتماعية ، كان علم السكان (الديمغرافيا) قد حقق استقلاله الذاتي ، وتجاوز الوصف السكوني للوقائع . ولا يخفي الاعتبار الوحيد لمعدلات الولادة والخصوبة الميزة الدينامية لحركة السكان المسجلة حسب العمر ، أي من حيث الشكل والبنية . ومن أجل قياس الاتجاهات العميقة لحركة تجديد السكان . وكان بوك Böckh قد دعا منذ عام ١٨٨٤ ، إلى حساب معدلات إعادة الانتاج الذي يستبعد تأثير التوزيع حسب الأعمار ، والذي عمم كوزينسكي استخدامه حتى الثلاثينات من القرن الحالي . وفي المرحلة ذاتها أظهر لوتكا بالتحليل الرياضي كيف أن مجموعة سكانية مغلقة تميل وحدها نحو حدها النهائي ، نحو بنية حسب أعمار ثابتة ، إن كانت معدلاتها في الخصوبة والوفاة تبقى غير قابلة للتغير في كل عمر . ذلك هو مفهوم الاستقرار السكاني الذي أشار هالبواك إلى أهميته .

بيد أنه قد ظهر ، في هذا العصر ، أن المعدل الصافي للتكاثر قد انخفض إلى ما دون العدد واحد في العديد من البلدان المتطورة . وفي أمد معين ، بعد مرحلة من تباطؤ النمو ، كان السكان مدعوين للتناقص ، إن لم يطرأ تغير في الاتجاهات الآنية . ولكن انخفاض الوفيات لم يصبح بعد كبيراً لدرجة تستدعي إحداث نمو قوي ، وإدخال المشكلة السكانية في مجال الوضع الراهن الأكثر إلحاحاً .

وقد تفحص الديمغرافيون مناهجهم ، مدفوعين بهذه الآفاق ، من أجل قياس أفضل للظاهرات . فشهدت سنوات ما بعد الحرب ظهور بوادر مؤشرات جديدة لقياس الخصوبة ، وأخذوا في الاعتبار المتغيرات الاضافية ، وأدخلوا نسبة الزيجات أو عمر الزواج ومدة الزواج ، وعدد الاولاد ، وتنسيق هذه المتغيرات حسب الاحصاءات المتوفرة . ويضاف التحليل الطولي إلى التحليل الآني الذي يمكن أن يكون خادعاً بعد عدة تغيرات ظرفية . وإن منهج « احتمالات تكبير » العائلات القائم على احتساب إنجاب ولادة واحدة في السنة عند النساء المتزوجات اللواتي أنجبن عدة أطفال ، يسمح للدارس تتبع اتجاهات الخصوبة عن كثب ، وتأثرها الظرفي بتغيرات عمر الزواج ، أو المدة الزمنية لتأسيس العائلات .

وخطت المعرفة في مجال الخصوبة والقدرة على مضاعفة النوع البشري بشكل ملحوظ ، ولا سيما بفضل الابحاث الديمغرافية التاريخية ، على مجموعات سكانية غير مالتوسية . وظهرت مقاييس جديدة وترسخت مفاهيم : مثل احتمال الحمل في كل دورة ، وقابلية الاخصاب ، وحساب زمن انقطاعه ، أو حقبة عدم الاخصاب بعد الحمل ، بما فيها مدة الحمل ، والفترة الوسطية بين حملين حسب الترتيب ، وتزايد العقم مع التقدم في السن . وأدخلت تحسينات من أجل حساب آفاق السكان ، ولا سيما لتقدير عدد الولادات في المستقبل ، التي تشوبها شكوك كبيرة . وسمح ظهور الحاسب الالكتروني على المسرح بادخال عدد متزايد من التغيرات في مخططات الدراسة ، وسهل في الوقت نفسه ، إنشاء نماذج أكثر تعقيداً أو اللجوء إلى طرق مشابهة . ومن جهته ، فإن علم الوراثة السكانية يوضح آليات الوراثة وطرق انتشارها في أوساط السكان .

ويستدعي علم الديمغرافيا ، أكثر فأكثر ، المناهج السوسيولوجية والسيكولوجية ، في المجالات التي تخصه . وتسمح انطلاقة الأبحاث الاستقصائية على عينات ممثلة للسكان ، بتعميق معرفة أشكال السلوك الديمغرافية ، يوماً عن يوم ، وكذلك المواقف التي تفرضها .

وهناك إيضاحات عديدة في فرنسا وخارجها ، بلورتها الدراسات حول

توزيع السكان ، والفئات الاجتماعية داخل المجتمع ، وتخص الانتقال المكاني أو المهني ، واختيار الشريك ، والحجم المثالي للعائلة ، والنزوح والهجرة . ويصبح إحصاء جميع الأبحاث من هذا النوع ، في جميع البلدان المتطورة وغير المتطورة ، صعباً من الآن وصاعداً ، وتكشف المعارف والممارسات في مجال وقاية الولادات ، في هدف مزدوج من البحث الخالص والتطبيق على السياسة الديمغرافية . وإلى الحد الذي يتعلم فيه الانسان إخضاع الخصوبة ، حيث تصبح الولادات ظاهرة اعتقادية أكثر فأكثر . ويظهر التحقيق الاستقصائي في الديمغرافيا وسيلة لادراك الجماعة لميولها وأهدافها ، كحاجات ومطامح تعبر في آن معاً عن قوة الماضي ورؤية المستقبل .

ولا شك أن هالبواك لم يستطع توقع كل هذا التقدم ، ومع ذلك فلم يكن مفاجئاً له ، وغالباً ما أخذ وجهة منهجه واستطلاعاته . ألم يذكر مثلاً ، أننا نعرف منذ Graunt (١٦٦٢) ، أنه كان يولد وسطياً أربعة أولاد في كل زواج ، وليس ثمانية أو عشرة أو أكثر كما كان يعتقد ، إثر نوع من الوهم الاستذكاري ؟ وقد عكف طويلاً على مسألة نسبة الجنسين عند الولادة ، وهي تستحق أن تدرس في نفس المنظور لاستقصاءاته ، لتدقيق فرضياته ونتائجه . واحتج على النظريات البيولوجية لـ Gimi ، معتبراً أن الجسم الاجتماعي ليس مشابهاً لجهاز عضوي خاضع لمسار قدري لشيخوخته : فلا يتطابق انخفاض الولادات مع انخفاض الحيوية البيولوجية . ورأى أنه يمكن إطالة متوسط الحياة ، ولكن المدة الزمنية القصوى ، لم يطرأ عليها أي تبديل في المقابل . وبكلمة واحدة ، كان حدسه صحيحاً ، ومستنداً إلى معرفة عملت على تمحيصها الجهود الأكثر حداثة .

ومن جهة أخرى ، وحسب كوزينسكي ، إن التزايد الضخم للجنس الابيض في القرن التاسع عشر يُفَسَّر « بشكل شبه حصري بانخفاض الوفيات » ، وكانت آلية التفجر الديمغرافي في العالم الثالث واضحة له بشكل تام . ولكن العديد من البلدان تحاول احتواء هذا التفجر ، فتحدث اختلالاً يهدد التوازن ، في هذه البلدان كما في غيرها . وأشار هالبواك إلى « ان كل

شيء يجري كأن المجتمع يدرك كيانه ، وموقعه في المكان ، ويكيف نظامه وفقاً للامكانات التي يدركها » .

الاطار التفسيري

ويؤثر هذا الادراك بدوره ، معززاً بالحسابات الاسقاطية لباحثي الديمغرافيا ، على الأشكال المادية ، بمعارضة الدور الوحيد للحتمية الديمغرافية . وفي الواقع « إن الجماعة تحدد نظاماً من ردود الفعل الجماعية التي لا تفهم إذا لم ننظر إليها في مجموعها ، وفي علاقاتها مع الآخرين » .

وعندما تناول هالبواك تقديرات سكان الكرة الأرضية والقارات ، منذ عدة قرون ، ألحّ على سعة النمو السكاني في العالم . ولكنه فوجىء عند مقارنة سكان القارات بين الأمس واليوم ، ودهش اكثر من كون التعاظم النسبي للجماهير التي تعمر مختلف جهات الأرض ، لم تتغير أبداً ، « فيكون ذلك بالتالي الاستقرار الغريب للمجموعة ، في بنيتها وفي نسبتها العددية » . ويمكن لهذه النظرة أن تفاجىء الفكر الحذر ، وتتطلب تفحصاً لها عن كثب . فقد يكون هناك استقرار نسبي ، على مدى مرحلة طويلة ، ولكن على حساب تغيرات على مر الزمن ، لان التطور السكاني لا يتم في الوقت ذاته لدى المجموعات السكانية المختلفة . ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر خاصة ، كانت اوروبا والشعوب ذات الاصل الاوروبي ، تتقدم على الآخرين ، لأن الوفيات تنخفض فيها في وقت مبكر ، بينما تجهد الشعوب الأخرى لسد فجوة هذا التأخير ، وحتى لتخطو إلى الأمام ، في عام ٢٠٠٠ أو بعد ذلك بقليل . ومن جهة أخرى ، تدخل تغيرات نسبية في الحجم بين الأمم ، داخل القارات : وتاريخ فرنسا خير دليل في هذا الصدد . وتجد حالات التوتر ، إن لم نقل الصراعات المفتوحة ، بين الأمم ، أحد مبرراتها في وتائر التطور المتمايز ، وفي تفاوت في الزمن ، وفي التطور الديمغرافي .

وفي الحقيقة ، أننا لا نعرف المستقبل ، ويحتمل كثيراً ألا تتطابق الاسقاطات السكانية مع واقع الغد . ولن يكون ذلك المرة الأولى ولا الأخيرة . فيمكن القول أن مهمتها أن تكون مرهونة بالحدث . ولا تفسر

الوقائع السكانية بوقائع سكانية فقط ، ولا يمكن فهمها دون أن نعيد وضعها في مجموعة أوسع من الوقائع الاجتماعية والنفسية . ونكرر القول « أن كل شيء يمر كما لو أن المجتمع كان يدرك كيانه » . ويكون هذا الوعي جديراً بتغيير أشكال وأبعاد هذا الكيان ذاته . وكما يستقر السهم في الهواء لأنه يتقدم فقط ، فان التوازن الاجتماعي لا يكون ممكناً إلا في الزمن ، بالرغم من حالات الانقطاع .

وللاسقاطات الديمغرافية طابع رياضي صرف . ولكي ندرك الحدود والمعوقات التي تنظم تعاقب الاجيال ، ندرك كيف تكون الجماعة قادرة على إخضاع هذه المعوقات بادراكها . وإن قيمة كتاب هالبواك في كونه يقدم إطاراً تفسيرياً للظاهرات السكانية ، بشكل مستقل عن الظروف . « إن الإنسان يخضع للقوى الاجتماعية » وليس فقط للقوى العضوية . وتستحق نظرة أخرى ، معروضة في الكتاب ، أن نقف عندها ، حتى وإن لم نوافق عليها كلياً ، فعَلى الأقل تحت شكلها الواضح جداً . وإن ظاهرة جماعية ، بمثل هذه الأهمية في صيرورة الانسانية ماضياً ومستقبلاً ، لتحديد الولادات « تُظهر وجوب تفسيرها بتطور المدن الكبيرة » . ولا شك أنه يمكننا المناقشة ، وهناك فرصة للتنوع غير المحدود ، ولم نزل حتى اليوم نسيء معرفة كيفية انتشار هذه الظاهرة . فقد بدأت أول الأمر في فرنسا ، ولم يجهل هالبواك ذلك ، لانه استذكر نصاً شهيراً لموهو Moheau في هذا الموضوع ؛ وكان قد دخل إلى الأرياف منذ نهاية القرن الثامن عشر ، في حين كان يجب الانتظار قرناً من الزمن لكي يظهر في المدن الانكليزية . ولكن متناول الملاحظة ليس هنا ، ولا تأخذ معنى إلا من خلال فصول الكتاب . وفي الواقع فإن التغيرات الديمغرافية مع تغير آخر ، هو تغير بنيوي مورفولوجي : هو الانتقال من حضارة ريفية إلى حضارة مدنية . وتكون أشكال السكن ، وأنماط الانتاج ، والعادات من جميع الأنواع ، والحاجات والمطامح والذهنيات قد شهدت تحولاً جذرياً . ولم تكتمل الحركة في أي مكان آخر ، ولكن منذ الآن وصاعداً تكون الحياة الريفية مشبعة بالحياة المدنية . وفي حضارة مدنية مبنية بثمار الصناعة ، ولا تستطيع أن تتطور على أرض أخرى ، جرى تبدل للوضع « كما كان يعرضه مالتوس : فلم يعد

السكان يميلون للزيادة دون حدود ، في حين تكون وسائل المعيشة محدودة ، بل تتزايد كتلة المنتجات ، وتميل للزيادة بدون حدود » [. . .] « ويستند الانتاج بمجمله ، ولا سيما الانتاج الصناعي ، على بنية معينة للسكان » ويؤدي الانتقال من بنية إلى أخرى ، ويمكن القول من عالم إلى آخر ، إلى تغير في الظروف التي يدرك فيها الانسان تعاقب الأجيال : ولم يكن لعدد الأولاد الدلالة ذاتها في هذا الجيل أو ذاك ، ولا يمكن أن يكون هو نفسه في الحالين .

ويخضع تحديد مختلف الاعمار والعلاقة التي بينها ، لتغيرات في البنى الديمغرافية التي تستتبعها مرحلة الهرم السكاني . وينتج عن ذلك مورفولوجيا جديدة تشرح العديد من الصعوبات اليوم ، كما لو أن ذهنية المجتمع لم تكن متطابقة مع الأشكال الجديدة لبنيته . والحالة هذه ، فإن الحياة بالنسبة للمجتمع وللفرد إنما تقوم على التكيف .

على مثل هذه النماذج من التكيف كان هالبواك يدعو القارىء للتفكير . وليس المقصود أن يقدم عرضاً تعليمياً مخصصاً لعرض مجموعة من المعارف لا بد أن تستقر فيما بعد . ويشتمل الكتاب الذي وضع في مرحلة محددة من الزمن ، على تطورات تفسر من هذا المنظور ، ولكنه ليس اسير تلك المرحلة . فإن وقائع السكان اليوم ، كما قبل ثلاثين سنة ، هي وقائع اجتماعية ، ووقائع نفسية لا يمكن فهمها غالباً دون ردها إلى مجموعة أكثر اتساعاً .

وإذا تفحصنا الخطوط الاساسية للظواهر الديمغرافية فإن أكثر من ظاهرة تبدو في غاية الغموض في أول الأمر ، بحيث يجدر تعليلها بفضل سمات أخرى من النسق نفسه . غير أن هذا لا يكفي . ومن أجل إيجاد مفتاح اللغز ، يجب أحياناً ، التماس « المعنى الحدسي العميق ، والغريزة الجماعية التي تعادل الفطنة العالية ، ومعنى شروط التوازن ، ومعنى الميزة غير المحددة للتأثير الذي ينعكس على السكان [. . .] . وقد تخيلت الأساطير موجهاً للأرواح بعد الموت ؛ وكأن المجتمع منظم موكب الاحياء ؛ فتارة يبطىء مساره ، وطوراً يسرعه » .

هكذا يشرح هالبواك رؤيته . وقد عملنا على الاستشهاد بها أكثر من مرة في هذه الصفحات التمهيدية ، لأجل إعطاء فكرة عن منهجه . ولنحسن

الحكم على ذلك ، يجب العودة إلى النص نفسه ، وإلى إظهار معدل التكاثر ، أو مفهوم السكان المستقرين ، أو إلى عرض المشكلات النفسية والاجتماعية للهجرات الدولية . وعلى أساس هذه المعارف التي يرتكز إليها التفكير ، يضيف الوضوح في العرض والملكة الانشائية . هذا الكتيب نموذجاً لا يمكن لأي دارس لعلم السكان أو علم الاجتماع أن يتجاهله .

آلان جيرار

استاذ في السوربون

الديمغرافيا القديمة المسماة في الماضي إحصاء السكان ، والجغرافيا البشرية ، وعلم الوقائع الاقتصادية ، التي تلحق في الزمان والمكان تطور المؤسسات الصناعية والريفية : ومن كل ما قدمت لنا ، هناك الكثير مما تتطرق له الدراسة هنا ، وما تتناوله حول البنى المادية للفئات والمجموعات السكانية . ومع ذلك فإننا نفاجأ بالوقائع والمفاهيم التي تظهر فيها ، إن لم يكن بانتظام ، فعلى الاقل بشكل متفوق ، مما يحمل على عدم رؤية عامل الوحدة في المجموع .

وقد استوحى دوركهايم من نظرة أكثر منهجية . وكان يقترح أن نعتبر المورفولوجيا الاجتماعية دراسة تتناول الشكل المادي للمجتمعات ، أي العدد وطبيعة عناصرها ، والأشكال التي تنتظم بها في الواقع ، وكذلك حالات النزوح الداخلي ومن بلد إلى آخر ، وأشكال التجمع والمساكن إلخ . وكان على واضع قواعد المنهج الاجتماعي ، الذي أوصى بدراسة الوقائع الاجتماعية « كأشياء » أن يعطي أهمية خاصة لما يحمل سمات الأشياء المادية في المجتمعات : من الاتساع والعدد والكثافة ، والحركة والاوجه الكمية وكل ما يمكن أن يقاس ويعد . وننطلق نحن من هذا التحديد .

وقد بدا لنا بالتالي أن هناك نوعاً من علم الشكل الاجتماعي بالمعنى الواسع ، لأن جميع المجتمعات من العائلة والكنيسة والدولة والمشروع الصناعي إلخ . . . كلها لها أشكال مادية . ولكن جميع الوقائع والميزات

المورفولوجية المطروحة في إطار الأبحاث الإجتماعية الخاصة ، قد رأيناها تتموضع مجدداً وتتآكل مع الوقائع السكانية ، كموضوع لعلم الشكل الاجتماعي بالمعنى الحصري . وتخضع هذه الوقائع ـ وهنا نقطة سنلح عليها كثيراً ـ بشكل مستقل عن الوقائع الاجتماعية الأخرى ، كمجموعة متجانسة وتكتفي بذاتها .

وفضلاً عن ذلك ، فإن علم السكان بذاته ، يكون جزءاً ، وجزءاً أساسياً من العلم الاجتماعي . لأننا مجبرين على وضع أنفسنا ضمن إطار نظرة علم الاجتماع . ولا شك أن هناك نوعاً من الديمغرافيا الرياضية ، والديمغرافيا البيولوجية . ونحن بعيدون عن إنكار أهمية ذلك . ولكنها تتناول أوجه الواقع القابلة للتطبيق بمنهجها ، وبالتأكيد ليست هي كل شيء ولا الأهم حسب اعتقادنا . ومن جهتنا فقد حاولنا القاء الضوء على العوامل الاجتماعية ، خلف الوقائع السكانية ، وهي عوامل من النفسية الاجتماعية أسيء ادراكها حتى الآن ، وبدونها ، تبقى معظم هذه الوقائع غير قابلة للتفسير .

مـــدخـــل

إن المظهر الخارجي للأشياء المعدنية ، وتنظيم الطبقات الجيولوجية ، وأشكال النباتات والكائنات الحية ، وبنية الاعضاء والأنسجة ؛ كلها أمثلة للدراسات المورفولوجية ، في مجال العوم الطبيعية . وفي المجال الاجتماعي ، يجري الحديث كذلك عن الأشكال ، ولكن في مفهوم غامض ومجازي في بعض الأحيان . فيجب علينا بالتالي أن نحدد ما نقصده هنا بالبنى والأشكال الاجتماعية .

أولاً : ويكون هذا مثلاً شكل توزيع السكان على مساحة الأرض ، وهذا واقع مادي محض في مظهره ، ينتج عن المكان الماثل أمامنا وعن الظروف المحلية . وإن هيئة الجماعة تعيد انتاج أشكال الطبيعة المادية : مجمع سكاني في جزيرة معينة ، منتظمة حول بحيرة ، ومنتشرة في واد . وإن تجمعاً مدنياً يشبه كتلة مادية تتمحور عناصرها حول نظرة مركزية ، وذات محيط واضح تقريباً . وعندما ينظر إليه من علٍ أو من الطائرة ، فإنه يبدو بارزاً وعارضاً أرضياً .

وثانياً : إن بنية جماعة سكانية هي تكوينها من الجنسين ومن الأعمار المختلفة . والفروق في هذا المجال تكون ملموسة ، وفي نفس الأهمية للخصائص المادية . وتبين الوقائع البيولوجية أن المجتمع يقترب من الجسم العضوي . ويكون الرجال والنساء فيه نسيجين حيين كبيرين متقابلين ومكملين لبعضهما . وتمثل الأعمار أطوار التطور المتتالية لخلايا عضو معين أو جسم معين .

ولا ننظر هذه المرة إلى المجتمعات في علاقاتها مع الأرض . وليست المجتمعات البشرية على علاقة بالمادة فقط . هي ذاتها كتل حية ومادية[1] وكيف لها أن تكون غير ذلك ، لأنها مكونة من كائنات تحتل أجزاء من المكان متقاربة لبعضها ، ولها مثل جميع الأشياء الملموسة امتداد وحجم وشكل وحتى وزن نوعي ؟ ويمكن لهذه الأجسام الجماعية الكبيرة أن تكبر أو تصغر . وبالموت تفقد باستمرار جزءاً من الوحدات التي تكونها ، وتبدلها بواسطة الولادات .

ونضيف أنها تستطيع الحركة . ويجب هنا الاخذ في الاعتبار للأرض أولاً ، ولطبيعة الكائنات العضوية ثانياً . فهي تنتقل أحياناً كمجموعة : مثلاً القبائل الرحل ، أو الجيوش المتنقلة . وفي جميع الأحوال ، إن عناصرها تكون متحركة وهناك في هذه الجماعات ، تنقلات داخلية ، وحركات دخول وخروج .

تلك هي بالتأكيد وقائع بنيوية كثيرة .

وثالثاً : ما رأيناه حتى الآن ينطبق كذلك على المجتمعات الحيوانية . وليس بيت النمل وحده ، بل كذلك حوض السمك وخلية النحل ، لها ميزات من النوع ذاته من حيث الحجم ، وصورة الجماعات البشرية ؛ وتستطيع أن تقيم في مكان معين ، وأن تغير موضعها وشكلها . وتتميز الاعضاء فيها حسب العمر والجنس إلخ ـ ونحن الآن أمام مجتمعات تعتبر ما نسميه وقائع من الناحية الاخلاقية ، إلى جانب كونها تمثل اشكالاً مادية . وتلك هي حالة الجماعات البسيطة نسبياً ، التي تلاحظ في الحضارات المسماة بدائية وكذلك في حضاراتنا : القبائل ، العائلات ، ولا سيما الجماعات الأليفة الواسعة .

---

(١) لقد أظهر لوتكا Lotka أن توزيع المكان بين مختلف الأنواع الحيوانية ليس إلا وجهاً لاقتسام المادة غير الحية فيما بينها . وهناك أنواع أخرى للعلاقات بين الأنواع الحيوانية ، قائمة على الطفيلية ، وعلى العلاقات الملحوظة بين الحيوانات المفترسة والحيوانات الفرائس . (أنظر V.A. Kostilzin ، البيولوجيا الرياضية . كتب Armand Colin ، ١٩٣٧) . وفضلاً عن ذلك ، فالأجناس المتنوعة والأنواع البشرية تكون أحياناً فيما بينها كما هو الحال بين الحيوان المفترس والفريسة ، وتتوزع بالتالي المكان الملائم لكل منها .

إنـه لمن الممكن تحليل بنيـة عائلة معقـدة ومنـدمجـة في عـائـلات أخـرى جزئياً ، ولو كان تمركزها في المكان غير محدد . وتظهر مـادياً في لـوحة للنسب ، وبنظرة تخطيطية لمختلف الفروع والتفرعات. وهناك عنصر مكـاني في العائلة . ورغم أن عدداً من أعضائها يبتعد عنهـا ، ويخضع لتجـاذب جماعـات أخرى ، فإن فيها ما يشبه نواة دائمة ، ومنطقة أشد ثقلاً ، حيث تتجمع وتبقى متقاربـة بجزء هام من عناصرها ، خاصة أن لكل مجموعة من القرى مركزها المكـاني ، هو البيت العائلي الذي يسكنه الأكثر تقدماً في السن أو من قبل أحد الفـروع ، وحيث يلتقي الاعضاء الآخرون أحياناً ـ . ومن جهة أخرى ، وفضلاً عن هذا التمركز ، وعن اتساعه ، فإننا نشير إلى الطبيعـة العضويـة للعائلة . فيمكن أن يرتبط بهذه البنى البيولوجية القائمة على الجنس والعمر ، لأنها تفترض عـلاقات حية بين أعضائها . ويؤول نمو السكان إلى النمو البطيء لهذه الجذوع المتشـابكة والعائلات التي تشكل الأطراف والاجزاء .

ومع ذلك فإن قربى الدم والقربى في المكـان لا تكفيان لتكـوين العائلة ، في تقاليدها وروحها . وإن تنوع علاقات القربى ، والدرجات غير المتساوية التي تميز الترابط العائلي تنقلنا إلى عالم من التصـورات، والحالات العـاطفية التي ليس فيها شيء مما هو مادي . وجميع عوامـل الشكل والحجم والمكـان والمسار الحيوي الـذي يمر من جيـل إلى آخر ، كلهـا تفسر الآن واقعاً مختلفـاً ، أي من الأفكار والحياة النفسية . ولهذا التفسير واقعه كذلك ، يدخـل كما هـو في الوعي الـذي تكونه العائلة عن ذاتها ، في تغيراتها وتصرفاتها وتماسكها .

وهكـذا نكون قـد انتقلنا من الأشكـال الـظاهـريـة لا سيـما الفيـزيـائيـة والجغرافية (الموضع ، الحجم ، الثقل النوعي) إلى الأوجه العضوية والقياسيـة للحياة (الجنس ، والعمر) وبالتالي للبنى المسـابقة المشـابهة ، ولكنهـا متضامنـة بوعي جماعي لا ندركه ولا نحكم بضرورة افتراض وجوده بشكل معـين ، على صعيد الدرجتين الأوليين .

ومـع ذلك ، فهـل هذا كـل شيء ، وهل ادركنـا المحتـوى لعلم الشكـل الاجتماعي ؟

وعندما درس الباحث الاجتماعي سيمل Simmel « الأشكال الاجتماعية » أعطى عدة أمثلة « مجلس اللوردات ، شركة الهند الملكية الوراثية ، المكاتب ، الكنائس » . وإن كل مؤسسة في الواقع تكون شكلاً مفروضاً على الحياة العامة : الاطر الدينية ، والسياسية والاقتصادية . وكل ما هو محدد وثابت يكون كما هو ، بالمقابلة مع غير المحدد والمتحرك . غير أننا لا نستطيع مد معنى كلمة الشكل (لتطال موضوع المورفولوجيا الجماعية) حتى درجة خلط الأشكال المادية للمجتمعات مع الهيئات العضوية للحياة الاجتماعية ، لأن التمييز بين الهيئات والوظائف ليس واضحاً ، ولم يحسم بعد ، عندما ننقله إلى علم الجماعات البشرية وتنظيمها .

وعندما يتعلق الأمر بمشروع صناعي ، أو بورصة القيم ، أو هيئة في الحياة السياسية ، لا بد من القول أنه لن يكون لهذه المؤسسات إلا رؤية مجردة ، إذا لم يضعها في حيز من المكان ، وإذا لم نرقب الجماعات البشرية التي تؤمن لها العمل . وليست المؤسسات مجرد أفكار بسيطة : لا بد أن تكون على مستوى الأرض ، وكلها محملة بالمادة ، بالمادة البشرية والمادة الساكنة ، والاجسام العضوية ، والأبنية والبيوت والأمكنة . وكل هذا يقع تحت الحواس . وهي صور مكانية ، يمكن وصفها ، ورسمها وقياسها ، ويمكن عد العناصر والأجزاء ، ومعرفة توجهها وتحركها وتقدير تزايدها ونقصانها . وبهذا المعنى يكون لجميع هيئات الحياة الاجتماعية أشكال مادية .

ويجب ألا ننسى أن جميع الأشكال التي اتينا على ذكرها في البنود الأربعة السابقة ، لا تهمنا إلا لأنها شديدة الارتباط بالحياة الاجتماعية ، التي تقوم بشكل كلي التصورات والاتجاهات . ويمكن ألا نرى ، في الميدان الروماني بصفته ساحة فيها المباني الرومانية الطويلة والدواوين والتماثيل ، إلا جزءاً من الأرض محدد بدقة ، ومجموعة من الأشياء المادية . والنشاط السياسي الذي كان يمارس فيها ينقلنا إلى صعيد مختلف . ولكن كيف يتجلى في إطار آخر ، كما جرى تاريخياً ؟ وقد وضعت جميع الأجيال المتتالية في روما بصماتها عليها . فكانت أمام أنظار الجميع وتصوراتها .

وإذا نظرنا في التقسيمات السياسية أو الاقتصادية لمجتمع معين يمكن أن

نجد أساسها في الطبيعة المادية . غير أنها ليست مادية صرفة . وبينها وبين تقسيمات الجغرافية المادية ، يوجد هذا الفارق المتمثل بنشوء الأولى من أحكام خلقية . وهي تتحدد بالقانون العام ، والمعاهدات ، ونحس أنها تمارس علينا ضغطاً ليس هو مادياً فقط . وان رجالاً ونساء وارادات بشرية تؤثر فينا ، وتدفعنا أو تمسكنا ، عندما نقترب من حد معين .

كان باسكال يعتبر الانهار طرقاً تمشي . وكان يفكر في من يستخدمها . وفي مجال طرق المواصلات لا نستطيع أن نشعر بوجود الذين اوقفوا وجهتها . وهي ميادين رسمت في الأدغال أو ممرات جبلية نحتت في الصخر منذ أكثر من ألف عام ، ومسالك رومانية ، ودروب من القرون الوسطى مرصوفة ببلاط من الأحجار المتفاوتة المقاييس ، وطرق حديثة حسب انحدارها من قبل المهندسين : حيث يبدو إننا نرى خطوات الذين شقوها ، وكانوا أول من ساروا عليها ، وأن نهتدي إلى نوع الأدوات التي استخدموها في إنشائها . ونتصور الذين مشوا عليها قبلنا ، ووطأوها معنا جنباً إلى جنب .

وجميع هذه الأوجه المادية ليست بدون علاقة مع المجتمع . فهي تفسر ، وتترجم مساره في الخارج ، وعاداته القديمة والحالية . وعندما يقلب الاحصائي نظرته بين جملة من الأرقام ، سواء في تغيرات ميزان الضغط الجوي أو مقياس الرطوبة ، فانه يتوقف عند المعطيات المادية التي تحمل معناها في ذاتها ، وتكتفي بذاتها . وخلاف ذلك ، هل تكون الوقائع السكانية هي المقصودة ؟ وهنا أيضاً فإن الأرقام تعيدنا إلى حقائق مادية وفيزيولوجية . وإذا كان ما أحصيناه وعددناه ، من النباتات أو الحيوانات ، فإننا لن نخطو خطوة إلى الأمام . وإن كانت وقائع بشرية ، فإن ذهننا يحاول تجاوز الناس كأجسام متقاربة في المكان ، عن الوسط الجماعي الذي يلتزمون به ، كجماعة مدنية أو اقليمية ، أو وطنية ، والاتجاهات التي توجد بينها ، وتترجم في هذا العدد من السكان والولادات والوفيات .

وإذا كانت هذه الأشكال المادية تنتج ، كما يبدو ، من الحدود المتعارضة مع الحياة الاجتماعية بالشروط المادية والبيولوجية ، فإنه يمكن الظن أن ذلك يشكل عنصراً سلبياً وضئيلاً في آن معاً ، مما يكشف ما هو أكثر آلية وسطحية في

المجتمع . ويبقى أن نبين أن البنية المورفولوجية للجماعات ، وحدها فقط ، تسمح في بعض الأحيان بتفسير حالاتها وتغيراتها الداخلية ، ومؤسساتها ونمط حياتها . وتجري الأمور كأن المجتمع يدرك كيانه ، وموقعه في المكان ، وبكيف تنظيمه مع الامكانات التي تتراءى له . إن المورفولوجيا الاجتماعية تنطلق من الخارج . ولكن هذا بالنسبة لها ليس إلا نقطة الانطلاق . ومن هذا الممر الضيق ندخل في عمق الواقع الاجتماعي .

ونتوقف عند مثلين مأخوذين من أعمال المدرسة الاجتماعية الفرنسية .

أولاً ، الظاهرة الهامة لتقسيم العمل . فقد تساءل دوركهايم إذا كانت قد دخلت مجتمعاتنا بفضل فوائدها قبل القيام باختبارها ؟ ولنركز هنا الآن ، على بنية الجماعات وتحولاتها ، أي على ما يوجد فيها ، مما هو أكثر بروزاً وأكثر بساطة في آن معاً . ولنفترض أن العديد من العشائر والقبائل المنعزلة حتى الآن أخذت تتقارب وتكوِّن مجتمعاً وحيداً ، ومؤلفاً من عدة قطاعات مستقلة نسبياً . وبما أنها تشكل ، في هذه الحالة ، أجزاء لكيان واحد ، فان مسارات تداول ترتسم من هنا وهناك ، عبر المجموعة كلها . وبالتالي يختفي كل أثر للفصل بين الأجزاء ، وتندمج في كل موحد . وتكون هنا تغيرات بسيطة في البنية المادية . وماذا تكون النتائج ؟ .

وحتى الآن ، إن العقبة أمام تقسيم العمل تكون مزدوجة .

ففي مجموعة مكونة من عدد قليل من الناس ، يكون التنوع الطبيعي في المؤهلات محدوداً ؛ وفي الوقت نفسه ، فإن تنوع الأذواق والحاجات فيها ، لا يكون كبيراً جداً لدرجة حدوث طلب كافٍ للكثير من أنواع المنتجات . ـ وإن دمج فئتين سكانيتين أو أكثر في فئة واحدة ، بحيث أن أكبر عدد من الوحدات البشرية يمكنها الإتصال فيما بينها. ويتيح دفعة واحدة، خياراً وانتقاء أكبر بكثير واختصاصاً أكثر تقدماً . وهناك خط أكبر ، في جماعة أكثر اتساعاً ، بايجاد الميزات الضرورية لصنع ميكانيكي بارع ، وعامل فني ، أو هذا النوع من الفنانين والممثلين والاداريين ، ورجال الدولة. وكذلك فإن طلبات وزبائن من نوع خاص ، يستجيبون إلى هذا النتاج الخاص ، وإلى هذه الخدمات المميزة ،

لأن جمهوراً أكثر تعقيداً ، وذي عناصر قادمة من مناطق وبيئات مختلفة وربما من أجناس مختلفة ، وفي كل حال منفصلة عن بيئات ليس لها الماضي ذاته ، ولا نمط الحياة نفسها ؛ يظهر حاجات أكثر عدداً وأكثر تنوعاً . وفي وجود تنوع المنتجات التي بين ايديهم ، يجبرون الصناعة والتجارة على التوغل في طرق أكثر تشعباً واختصاصاً دائماً .

ويضاف إلى ذلك ، في مجموعة يكون أجزاؤها أكثر تقارباً ، أن يتمركز السكان على مساحة أكثر تحديداً . بينما ينتقل الناس من وسط لآخر ، وأمامهم أفق أوسع ، وتجربة أغنى من الأذواق والخبرات بحيث أنهم يلتقون في الأمكنة المختلفة ، وفي الطبقات المختلفة : حيث المنافسة والتقليد وحب الاستطلاع تحدد تيارات الاستهلاك والانتاج ، وتظهر كذلك خدمات عامة وخاصة جديدة ، يعتاد عليها بسرعة ، من هنا التأثير الجديد المقابل للباعة على المشترين والزبائن على المنتجين والباعة ، وللجمهور على جميع الأعمال التي يراقبها ويبرزها .

بيد أننا ، ماذا نجد في أصل هذا التطور الذي يحدث ليس فقط في الحياة الاقتصادية ، بل في القانون والادارة والفن والعلم ، وتصل إلى المحركات الاكثر عمقاً في المجتمع ؟ أليس تغيرات بسيطة في الشكل : من أبعاد أكبر ، وأجزاء أكثر عدداً ، وانصهار أكثر التحاماً ، وكثرة في الوحدات ، وكثافة متعاظمة في الكتل . وما هو المدهش في نمط أو نموذج من المجتمع يمكن تجديده بشكل كاف بوجهه المورفولوجي ؟ .

ونلتفت الآن إلى حالة ملموسة أكثر ، درسها موس M. Mauss إن الاسكيمو يلجأون في الشتاء إلى منازلهم الطويلة التي يجتمع فيها ست أو سبع وحتى عشر عائلات . ويشتركون في السكن ، كل واحدة في مصطبة خاصة ، أو في جزء مقطوع بحاجز . وفي الصيف ، يعيشون تحت الخيم ، بحيث لا تضم الخيمة أكثر من عائلة صغيرة . ولا تتوزع هذه البيوت تبعاً للفصول . فيتكون المشتى من عدة بيوت متقاربة : ويتزاحم السكان على مساحة صغيرة : محصورة جداً أحياناً ، لدرجة يمكن أن يقوم المشتى في بيت واحد وحيد (حتى ١١ عائلة وثمانية وخمسين فرداً ، وهذا عدد غير عادي في بيت يحتوي وسطياً

على خمس أو ست عائلات » . وبالعكس تكون الخيم الصيفية متفرقة . وتتفرق الجماعة في هذا الفصل . وبعد الثبات النسبي للشتاء تأتي حالات الاسفار والنزوح إلى أمكنة بعيدة . وهكذا فتارة تتجمع العائلات ، كأن القبيلة تنطوي على نفسها ، وطوراً تفتش على مساحات شاسعة ، وتهيم على طول الشواطىء .

فهل تعتبر هذه الظاهرة في التعاقب نتيجة لحب الاستطلاع ؟ إنها تصيب الحياة الاجتماعية كلها : العائلة ، ونظام الخيرات ، والنظام السياسي . ويمر دين الاسكيمو بالوتيرة ذاتها : دين للصيف ودين للشتاء . وبالأحرى لا يوجد دين في الصيف ، عدا نوع من طقس خاص وأليف : ينحصر في شعائر الولادة والموت ومراقبة بعض الأمور المحظورة . وبالعكس فإن مؤسسة الشتاء تعيش في حالة من التمجيد الديني المتواصل . وتنتقل الأساطير والخرافات من جيل لآخر . وتعقد في كل لحظة جلسات كبيرة عامة لتخفيف حالات الجوع . وليست حياة الشتاء إلا نوعاً من الاحتفال الطويل !

ومع ذلك ، فلا شيء هنا يمكن أن يفاجئنا ، وتكون وتيرة التعاقب أكثر بروزاً عند الاسكيمو ، لانهم يسكنون مقاطعات يتقابل فيها الصيف مع الشتاء بشكل أوضح مما في مقاطعات أخرى . ويلاحظ كذلك في المجتمعات الاميركية لذوي البشرة النحاسية ، ولا سيما في منطقة حضارة الشمال الغربي ، وفي فئات السكان من الرعاة . ولكن أليس هناك ما يشبه ذلك في مجتمعاتنا الغربية ؟ فلا تخطر ببالنا سهرات الشتاء في الأرياف فقط ، بل كذلك في المدن ، في الفصل ذاته ، حيث تتكثف العلاقات ، وفي الصيف تجري الاسفار والتفرق . ولكن العائلات تقترب من بعضها البعض ، في إطار القرية ، بشكل مستقل عن الفصول وتعاقبها ، وتكون مندمجة أحياناً ، في إلفة شبه غريزية : مثل القرية الروائية (Cromedeyre-le-vieil) لـ Jules Romains ، لوكر بشري محفور في الصخر ، حيث لا تكون كل خلية عائلية إلا حجرة تتصل مع الآخرين ، وعلى العكس ، في أوساط المدينة ، وخاصة المدن الكبرى ، تكون الاسر والجماعات العائلية متناثرة . وحتى عندما تكون متصلة بعلاقات القربى والصداقة والمنشأ ، والمهنة فان ما يوصل بينها ، ليس

المكان بقدر ما هي المادة الانسانية المغمورة ، التي تظهر أنها تحيط بالذات في حين أننا لا نصطدم بالجموع التي تنتقل في الشوارع ، وتميل لتشدك إلى حيث ترغب . ولكن المدينة والقرية لا يختلفان فقط بالبنية المادية وتوزع المساكن ، ومجموعات السكان : ولا تكون الاعتقادات الدينية ذاتها ، ولا الممارسات ، والاهتمامات والمهن والعادات ذاتها ؛ عدا تقاسمْ وانتقال الثروة والمشاركة في الحياة العامة . وإذا لم يستطع الريف تغذية سكانه إلا نصف السنة ، وإذا كان لا بد من قضاء النصف الآخر في التجمعات الصناعية الكبيرة ، فانهم يجتازون حالات التعاقب ذاتها للاسكيمو ، وفي الوقت ذاته ، يصبحون اكثر تقارباً أو أكثر تفرقاً ، ويغرقون في حضارات شديدة الاختلاف .

وباختصار ، فقد قادتنا هذه النظرة للتمييز في الواقع الاجتماعي الاوجه المادية لحياة الجماعات . وينتج أن كل هذه الجماعات توجد وتتحرك في المكان ، وأن لهم كياناً معيناً ، وأفراداً ، وتتكون من جملة من العناصر تعتبر هي ذاتها أجساماً مترابطة .

وتبرز هذه الميزات حسب الأشكال الاجتماعية التي رأيناها . وتوجد في المقام الأول ، ويمكن القول أنها تكفي لتكوين حقل كامل من علم الاجتماع ، عندما تدرس حالات وتغيرات السكان والقرى والتجمعات المدنية والمساكن ، وكذلك حالات النزوح والطرقات ووسائل النقل . وهنا تصل إلى مجال محدد ، لا يمكننا الخروج منها ، هو حقل الوقائع السكانية الصافية والبسيطة ، والوقائع المورفولوجية بالمعنى الدقيق ، والضيق . ـ وهل تقصد وقائع جماعية أخرى : فالعشائر والقبائل والعائلات ، والجماعات الدينية ، والسياسية إلخ ؟ ولا تمثل الوقائع البنيوية كلا موحداً ، بل الظرف فقط كأساس مادي لهذه الجماعات . ولنشاط هذه الجماعات ، في كل حالة ، محتوى فريد وخاص لا يختلط بتغيرات البنية المكانية وتوزيع الأرض . وبتعابير أخرى ، فإن الأشكال المادية للمجتمعات المدركة في أطر السوسيولوجيات الخاصة ، تعكس كل نظام الاهتمامات الخاصة بكل منها ؛ ولهذا توجد مورفولوجيا دينية ، ومورفولوجيا سياسية . إلخ . . . حيث تكون وقائع علم الشكل بالمعنى الواسع .

وفي جميع الحالات ، فإن علم الشكل الاجتماعي ، مثل علم

الاجتماع ، يستند قبل كل شيء إلى صـور جماعيـة . وإذا ركزنـا اهتمامنـا على هـذه الأشكال المـادية ، فمن أجـل كشف جـزء من النفسيـة الجمـاعيـة . لأن المجتمع ينحصر في العالم المادي ، ويوجد فكر الجماعة في الصور التي تأتيـه من هذه الظروف المكانية ، وهذا هو مبـدأ الانتظام والاستقـرار ، تمامـاً كما يحتـاج الفكر الفردي لادراك الكيان والحيز من أجل الحفاظ على توازنه .

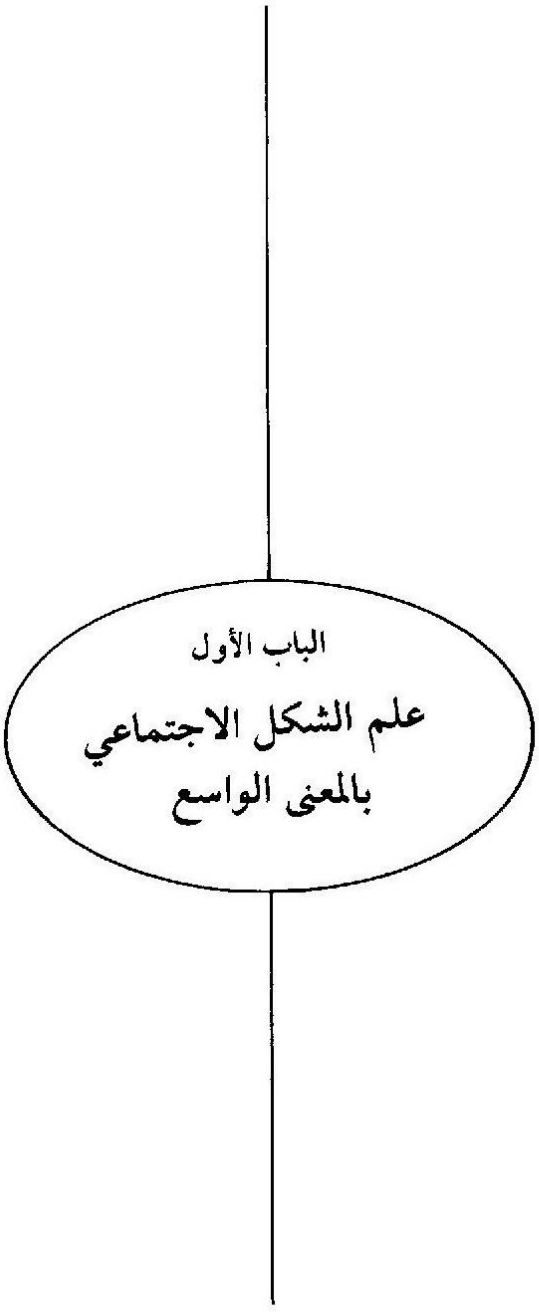
الباب الأول
علم الشكل الاجتماعي
بالمعنى الواسع

علم الشكل الديني

ليس هناك مجتمع لا يأخذ موقعه في حيز مكاني ، ولا يمتلك امتداداً ومرتكزاً مادياً في آن معاً . ذلك أن نشاطاً جماعياً يفترض تكيف الجماعة مع ظروف مادية ، تكون ملزمة على تقبلها على طريقتها الخاصة . فيعرف رجل الدولة ، ورجل الدين والصناعي ، بشكل إجمالي على الأقل ، عدد الذين عليهم توجيههم ، وإدارة شؤونهم المادية والروحية التي يمتد إليها نفوذهم . ويتصورون موقعهم ، وتوزعهم ، حسب هرمية معينة أو نظام مفترض ، ويدركون الروابط والعلاقات القائمة بينهم ، ومع الجماعة التي يشكلون جزءاً منها . وبالتالي فإن لجميع الجمعيات والجماعات مهما تكن ، وجهاً مورفولوجياً . وبتعابير أخرى ، فإن هناك مورفولوجيا اجتماعية عامة ، موضوعها دراسة الأشكال المادية لجميع الجماعات الخاصة ، ولجميع النشاطات الكبيرة التي تتكون فيها الحياة الاجتماعية في مجملها . حول هذا سنركز انتباهنا في أول الأمر .

ولا بد أن نستدرك هنا أن هذه الأشكال والبنى المكانية تظهر أنها متطورة تقريباً ، وحتى أنها تلعب دوراً مختلفاً ، وغير متساوٍ حسب المؤسسات المختلفة التي سنستعرضها . ولهذا من المناسب ، في هذا البحث ، أن نتبع نظاماً معيناً ، مسترشدين بتصنيف تقريبي لمختلف التنظيمات والنشاطات الاجتماعية حسب الأهمية النسبية للتصورات الماديةَ والمكانية في حياة وذهن الجماعة .

وهناك أديان العشائر والقبائل والمدن والشعوب . « أديان مغلقة » ولا

شك ، لأن لها في الواقع الحدود ذاتها كما لجماعة مغلقة : ولكنها في الحقيقة وحدها هي التي يمكن أن تنطبق عليها الملاحظة السوسيولوجية .

ويمكننا أن نضع لائحة بذلك ، ونحصي عدد المؤمنين بها . ولا شك أن هناك مؤمنين مختلفين . ولكن لا شيء يمنع ألا نتوقف عند السمة العامة ، وأن نميز الذين يمارسون ذلك في الواقع . وهذا ما قام به حديثاً Le Bras ، في بحث حول التحولات الدينية للأرياف الفرنسية . وقد اعتمد على معطيات احصائية مفصلة كانت محفوظة في أرشيف الوثائق الخورنية والابرشية . وكان يقول : « عندما نضع جميع الأرقام على لائحة من ٤٠ ألف بلدة فرنسية ، فالواقعة الأولى التي تلفت النظر تكون تقسيم البلد إلى مناطق واسعة من الأمانة وعدم التمييز . وفي القرن الثامن عشر ، كان الواقع يُظهر في كل مكان ، ميزات متشابهة تقريباً . وتعتبر فرنسا اليوم اتحاداً من البلاد المتباينة . وتوجد ثلاث مناطق لهذا الواقع : الشمال الغربي ، والشمال الشرقي والشرق ، والمرتفعات الوسطى وبعض المناطق الأدنى : بلاد الباسك ، وأراضي منطقة دوفينه ، وكيراس Queyras حيث يكون المحتفلون بعيد الفصح اكثرية ، وأحياناً ما يشبه الاجماع . وتمتد بين هذه المناطق براري مجدبة ، حيث يندر أن تبلغ نسبة المثابرين عليها عشر السكان الراشدين . وتتكون كل مجموعة إقليمية من عدة مديريات ، وعدة آلاف من السكان ، وتكون الحدود بينها واضحة كالحدود بين الدول » .

ولكل مجموعة طائفية واسعة إلى حد معين، حدودها التي تشرف عليها وتبذل الجهود للتمسك بها : فحدود اللوثرية الالمانية التي انتقلت إلى ستراسبورغ ، وطاولت منطقة الالزاس ، لم تتغير مطلقاً منذ القرن الثامن عشر . وفي ما وراء البلدان التي توزعت بين مختلف الفرق المسيحية ، يوجد عالم واسع من المخالفين حيث يتمتع الكاثوليك والبروتستانت بمهماتهم : تلك هي الأرض العائدة للكنيسة . ومن هذه المؤسسات المنعزلة أو المجمعة أو المرتبطة بشدة فيما بينها وبمركز الجماعة الدينية ، يعرف العدد والاتساع والموقع : ويمكن أن تتغير الخرائط بسرعة وفي معظم الأحيان ، في حين أنها

تستمر في بلادنا القديمة حيث تكيفت المعتقدات المختلفة مع بعضها بشكل معين ، في المناطق التي توجد فيها كما كانت طيلة قرون تقريباً .

وكما كانت هناك كثافة سكانية ، فقد وجد نوع من الكثافة الدينية ، وكانت مختلفة جداً تبعاً لعدد المؤمنين بالدين بالنسبة للأرض المعنية ، أو بالنسبة لعدد السكان (المؤمنون أو غير المؤمنين ، والمؤمنين بمعتقدات أخرى) . وفي كل حال ، إنها تتغير حسب كون المؤمنين متجمعين أو متفرقين . وإن صح وجود عدد أكبر ، وتجمع أكبر في الأرياف ممّا في المدن ، مثلاً في باريس ، في الأحياء الغنية أو الميسورة ، مما في الضواحي العمالية ، نرى أن هذه الكثافة الدينية لا تتناسب مع الكثافة الديمغرافية لعصرنا على الأقل . وعلى العكس ، فإن المدن الأكثر كثافة سكانية في أوروبا الغربية ، أثناء القرون الوسطى ، كانت المراكز القصوى للكثافة الدينية .

وكما يوجد هناك في الواقع ، حركات للشعوب ، يتحرك المتدينون ، وتتحرك التيارات في ميدانهم . وكانت هناك تنقلات دورية كل يوم وكل أسبوع ، وفي تواريخ مخصصة ، عندما يغادر جميع الممارسين للطقوس منطقة معينة للانتقال إلى أمكنة العبادة ، ثم يتفرقون من جديد . وكذلك تنقلات غير دورية ، بل استثنائية مع رغبة في العودة أو بدونها . وفي هذه الحالة ، انها تختلط مع تيارات نزوح بالمعنى الديمغرافي . فالفتح العربي يقدم لنا فكرة الهجرات العسكرية التي كانت في الوقت نفسه تنقلات جماهيرية للمؤمنين ، والمستوطنون الاميركيون الأوائل كانوا كذلك رواداً للعقيدة الدينية . ولكن حركات الهجرة في أوساط الشعوب الحضرية ، لم يكن لها هذا الطابع ، ومع ذلك فإن موجات الحج والتنقل لاجل غاية تبشيرية ، كانت ذات طابع موقت .

ويمكن للكيان الديني ، مثل جماعة سكانية وطنية أو مدنية ، أن يزيد أو ينقص . ونجد في الكنيسة تشابه الولادات : الدخول إلى الكنيسة للعمادة (عمادة الأولاد الذين لم يكتسبوا ديناً بعد ، أو تحولات الرشد) . ولكن الموت لا يستتبع خروجاً على الكنيسة . ولإيجاد تشابه للوفيات ، يجب التفكير بالذين يتخلون عن إيمانهم وعن طقوسهم ، ويخرجون عن الجماعة بدافع منهم

(فيرتبطون بدين آخر ، أو أن يبقوا على هامش جميع المعتقدات الدينية) ، أو بابعادهم من قبل الجماعة . ومع ذلك فإن هذا لا يعني موتاً بالضرورة ، حتى من وجهة نظر الجماعة الدينية : لأنه يمكن دائماً إعادة البدعي والجاحد والكافر والمرتد ، إلى الدين مجدداً بواسطة إصلاح الاخطاء والتكفير عنها . والموت الديني الوحيد النهائي هو الهلاك الابدي الذي لا يمكن حدسه . فهناك على الأقل ، في هذا المعنى ، حالات موت موقتة ونسبية الموت بالنسبة للاعتقاد الذي نتخلى عنه ، والولادة بالنسبة للاعتقاد الذي نعتنقه .

وقد رأينا أن التوزع الجغرافي للجماعات الطائفية يمكن أن يتغير بتنقلات في المكان (تنقلات داخلية أو خارجية ضمن إطار المعتقد الديني) وكذلك بعمليات العمادة والتحولات الفردية : فتتحقق بذلك الزيادة أو النقصان في عدد الوحدات. كما يمكن لهذا التوزع أن يقوم على العلاقات بين جماعات المعتقدات الأخرى : بالدفع المفاجىء أو التدريجي ؛ وبالتحولات الجماهيرية (لقبيلة كاملة ، أو شعب بأكمله) ؛ وبانشاء خلايا جديدة : فتتغلغل عناصر غير مؤمنة ، أو ذوي معتقدات أخرى ، داخل الجمهور ، وتتغلغل الدعاية والتبشير والنفوذ من خلالهم ؛ وكذلك عن طريق تغيير السيادة ، أو لأن الأمير يغير دينه : هكذا ، قبل وبعد الاصلاح : حيث دين البلد هو دين الملك ؛ وبحركات هجرة صافية وبسيطة : وينتقل مهاجرون من ذوي المعتقد الواحد من بلد لآخر لأسباب غير دينية (مجيء الايطاليين والايرلنديين إلى الولايات المتحدة ، مما زاد في جماعة الاعتقاد الكاثوليكي ؛ واليهود الروس لدرجة أصبحت معها نيويورك أكبر مدينة يهودية في العالم) ؛ وبجميع الأسباب التي تغير الولادة والوفاة لدى شعب تكون فيه الجماعة الدينية متضامنة ، وحيث تجند جمهور المنتسبين إليها . وهكذا فإن الكثافة الدينية وتوزع المؤمنين داخل الساحة الاعتقادية ، يمكن أن يلحقهما تغير في العمق ، دون تغير ظاهري في الصورة .

فلننظر في بنية المجموعة الدينية أي لمجموعة الكنيسة التي تشمل مجموع رجال الدين والدنيا . والمساحة التي يشغلونها تُقسم إلى دوائر متجانسة نسبياً ومترابطة ، ولكل منها حدود وحيز وشكل : في الكثلكة والاديرة والابرشيات

والاسقفيات والمطرانيات ، وجميع الولايات الكنسية التي تعتبر اعضاء في الكنيسة . وإلى هذا التقسيم تستند تقسيمات أخرى من الجماعات والأديرة هي ذاتها أيضاً تشكل تنظيماً تراتبياً ، من أمكنة العبادة والأمكنة المختصة وأمكنة الحاج . من هذه العناصر جميعها تكون القصور الجماعي للمجال الديني المشترك للجماعة بشكل واضح ومحدد تقريباً في الوعي الفردي للأعضاء .

غير أنه يمكن النظر إلى هذه الوقائع من المورفولوجيا الدينية حسب وجهتي نظر .

حسب المنظار الديني ذاته ووحده ، فإنها تتناول العقائد والطقوس في المجال الروحي ، والمعتقدات وأشكال العبادة ، والتنظيم الكنسي الصرف وعندما يتحول بلد إلى معتقد معين ، لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى نتائج ديمغرافية . وبالمقابل عندما يتوسع ، يقوى الدين ذاته . وكذلك عندما تصبح الجماعات الدينية أشد كثافة ، وعندما تكون المنطقة التي تشغلها متواصلة ، ودون فواصل أو مسافات مضافة يشغلها مؤمنون بعقيدة أخرى . وعندما تتغير البنية المادية للكنيسة ، وتتبنى أقسامها نظاماً آخر ، وتظهر علاقات أخرى ، فإن ذلك يدل على تحول معين ذي طبيعة دينية صرفة . وعندما تفككت الكنيسة الواحدة في العصور الوسطى إلى كنائس وطنية ، بدا أن هذا الحدث لم تكن له نتائج كبيرة على الصعيد الديمغرافي . ولكن هذا التغير البنيري ، حسب وجهة النظر الدينية ، يعني أن الروحي يتعلق أكثر فأكثر مرتبطاً بالدولة على الأرض التي تقوم فيها : فيصبح البابا في البدء أميراً ايطالياً ، ثم موظفاً في الادارة الايطالية إلى حد معين . وعندما تتحول الأبنية ذات النظام الرهباني ، ونرى فيها ظهور صوامع الرهبان ، وأروقة الأديرة بدلاً من غرف المنامة العامة ، تشكل الدلالة على ظهور قاعدة جديدة : فتنطوي الجماعة على ذاتها ، وفي الوقت ذاته يميل اعضاؤها على أن ينعزل البعض على البعض الآخر ، والتفرع لنوع من التقوى الداخلية : وفي مثل هذه الحالات يجد انتظام الاجزاء في المجتمع الطائفي وتغيراته مبرراتها في الدين ، ولا تأثير لها إلا عليه .

وعندما يخرج الأفراد والعائلات من الكنيسة أو يعودون من مزارات الحاج يكونون كما قبل الدخول أو الذهاب كوحدات ديمغرافية . وإذا كانوا توزعوا أثناء الاحتفالات في المكان بشكل معين ، فإن وعيهم الديني وحده الذي أمكنه أن يتغير .

غير أن هذه التغيرات المادية التي تتعرض لها المؤسسات الدينية يمكن أن ينظر إليها في حد ذاتها بشكل مجرد عن الدين . فندرك عندها أنها تنفصل عنه كأنها تؤلف واقعاً مميزاً ، ويعاد وضعها في مجموعة أخرى ، هي مجموعة الوقائع السكانية بالمعنى الضيق . فلنقدم بعض الأمثلة فقط .

هذه التجمعات الدينية الكبيرة ، وهذه الموجات من النزوح لدوافع طائفية من الحروب الدينية أو موجات الحاج ، هي سبب التجمع والتمركز في مكان واحد لعدد كبير من الناس . وإلى جانب المؤمنين ، هناك الذين يأتون حباً بالاطلاع ، ولمبررات العمل هناك المشاهدون الدنيويون ، والجنود المهاجرون والمغامرون ، وبائعو الأشياء الايمانية ، وتجار المفرق وأصحاب الفنادق ومتعهدو جميع المحاصيل وجميع الخدمات . وشكلت الحملات الصليبية بالنسبة لمدن مثل البندقية وبيزانس الفرصة لتجارة كبيرة . وهناك من يتبع المؤمنين ، ومن يتبع الجيوش . غير أن هذه الجماعات في حجمها وبنيتها تكون خاضعة لفعل العديد من الأسباب التي تغيرها . وتكون الأرضية لوقائع مورفولوجية من الطبيعة ذاتها للسكان في مجموعهم . ويقول ميشليه أن ست مائة ألف رجل حملوا الصليب ، في الحملة الصليبية الأولى . ولم يكونوا أكثر من خمس وعشرين الفاً عند الخروج من إنطاكية . وعشرة آلاف رجل رأوا أوروبا ثانية . فماذا جرى للباقي ؟ « كان من السهل تتبع أثرهم : فكان ذلك مميزاً في هنغاريا والامبراطورية اليونانية وآسيا على طريق مليئة بالعظام الميتة » . قد يكون في ذلك نوع من المبالغة . ولكن كان لهذا الاختلاط البشري نتائج أخرى . كان هذا التقاء اوروبياً اسيوياً ، لمجموعتين من السكان ذات بنى ديمغرافية مختلفة : فأية تغيرات كان لا بد أن تدخل في الأولى وفي الأخرى ؟ وفي اوروبا ذاتها ، كيف لم تتأثر حركات الولادة والزواج والموت

بعمق ، برحيل العديد من الرجال ، وشكل المؤسسات البشرية بتحركات الذهاب والعودة ؟

ومن جهة أخرى ، عندما تزيد مجموعة دينية او تنقص ؛ وإن أظهرت اتجاهات ديمغرافية تميزها عن الأخرى ، فان توسعها النسبي ليس دون تأثير على السكان بشكل عام ، وعلى وتيرة تزايدها بشكل خاص . وكان فلاسفة القرن الثامن عشر يؤكدون أن وجود عدد كبير من رجال الدين في بلد مثل فرنسا ، ولا سيما من الرهبان الذين نذروا أنفسهم للعزوبية ، كان يشكل عقبة أمام زيادة السكان . ولكن جوزيف دوميستر كان يمجد في كتابه عن البابا ، أفضلية الاعزب الديني : « يجب ألا نفقد الرؤية بأنه لا يجود لراهب حقيقي لم يعادل نفوذه العاقل والقوي فعل مائة من رعايا الدولة : لأن الفعل الذي يمارسه في هذا المجال لم يُعلَّق أبداً ، وقوته لا قياس لها ، بحيث لم يكن هناك ما هو أكثر خصوبة من عقم الراهب . والنبع الذي لا ينضب للسكان . . . إنما في عفة العزوبة ، وفي طهارة الزواج . الحب يزاوج ؛ والفضيلة تعطي التناسل . وتقف جميع الأديان (عدا الكثلكة الرومانية) عند باب الغرفة الزوجية . ويدخل دين واحد مع الزوجين ، ويسهر عليهما دون انقطاع . والقول أن حالة الراهب الاعزب تضر بالسكان ، كما القول أن الماء يضر بالنبات ، فلا القمح ولا الكرمة ينموان في الماء . وبين رسائل سان فرانسوا دوسال نجد رسالة امرأة مميزة تسأله لتعرف إن كانت تستطيع رفض أن تكون زوجة في بضعة ايام احتفالية حيث كانت تريد ألا تكون إلا قديسة . ويستجيب الاسقف وبعض قواعد البيت الزوجي المقدس » .

وبالعكس من ذلك ، إن الوقائع السكانية توثر من جديد على شكل وكثافة الجماعات الطائفية . وقد أظهرت لنا دراسة موس Mauss حول الاسكيمو أن كثافة الحياة الدينية في هذه القبائل تتغير حسب كونها متمركزة أو متفرقة . وهناك فارق متميز بين المدينة والريف في هذا الخصوص . وفي المدن الكبيرة ، يكون من الاصعب على جماعة دينية أن تنعزل عن الآخرين ، وأن تتجمع حول الكنيسة . وتؤثر مضاعفة الطرقات ووسائل النقل في الاتجاه نفسه . وتخلق تيارات التجديد والنقد ، والتفكير الحر ، فتتغلغل في الجمهور

المؤمن ، وتهدد تماسكه وتفككه في بعض الأحيان ، وفي الوقت الذي أدى فيه النزوح من الريف إلى المدينة ، إلى انخفاض كثافة الجماعات الريفية الكاثوليكية ، فقد نقل العناصر التي اقتلعها إلى اوساط مدنية معقدة ، لا تتلاءم كثيراً مع الفرق الطائفية . وفي فرنسا ، كانت المناطق التي قل فيها تغير البنية المادية للجماعات الدينية ، تبدو أنها أقل تأثراً من انخفاض معدل الولادات ، وحالات النزوح الداخلي ، وتكوين المدن الكبيرة .

وكيف جرى لدين كالمسيحية ، نشأ وانتشر في آسيا وعلى شواطىء البحر المتوسط ، في أول الأمر ، أن عرف طريقه إلى اوروبا ، وانتشر في مناطق اتسعت باستمرار ، إن لم يكن قد انتشر في اوساط شعوب لم يكن قد وصل إليها من قبل ، وأضفى عليها دعماً لاتساعها وتلاحمها ؟ إن سرعة فتوحه تدهشنا . وهل يمكن تفسيرها بقوة خفية كامنة فيه ؟ ومع ذلك فإنه لم يخلق تنوعاً مصطنعاً للمسيحيين ، ولم يظهر لأول وهلة ، أنه غيّر في حجم وبنية الجماعات السكانية التي تلقته في القرون الأولى . وكما حمل في الأشكال الخارجية لتراتبه ، وفي أقسامه المحلية، طابع التنظيم في المساحة التي امتدت إليها الامبراطورية الرومانية ، فان صورته وحدوده في العصور المختلفة ، تعكس التوزع على أرض جماعة من القبائل القائمة في غالية والمانيا واسبانيا وغيرها ، وتقارب هذه القبائل واتحادها الموقت . وقد توقف طويلاً عند حدودها ، واصطدم بالعقبات التي واجهتها ذاتها . وقد كبر جمهور المؤمنين لأن الناس من هذه الجماعات تزايدت بالفتوحات وبتزايد الولادات . ونقص هذا الجمهور عندما ابيدوا بالحرب والأوبئة ، أي بتغير طبيعتهم الديمغرافية .

وأما الحروب الصليبية ، فإنها تتجاوز إطار المسار الديني الصرف بأسبابها وليس فقط بنتائجها . فهل كان يمكن وقوعها لدى شعوب غير مستقرة ، ولم تثبت في الأرض ، وتقلق بسبب الحاجة للحركة ؟ ولم يكن الزعماء الإقطاعيون محجوزين في قصورهم ، ومقراتهم الريفية ، وفي بيوتهم المنعزلة . بينما لم تكن الفئات الدنيا المنتشرة في الريف في وضع مشابه . فكيف شكلت هذه البنية المادية للمجتمع ، المزعزعة وغير المتماسكة ، المعادل لجاذبية تيار سكاني محارب ونازح في آن معاً ، تحت شعار ديني كان يزداد قوة ويكبر كلما تقدم الزمن ؟

واستقر بعدها السكان . وانتهت المرحلة التاريخية للغزوات . وبقيت ذكرى هذه الهزات غير البعيدة ، وظلت الجماعات مهيأة لبدء السير من جديد .

وبعد الحروب الصليبية جاءت الحركة القروية . وانتظمت اوروبا شيئاً فشيئاً حول مدن الحرفيين والتجار . ومن هنا جرى تبديل عميق للاطر الدينية في المكان ، مع حركة الاصلاح . وتركز هذا الاصلاح في المدن الكبيرة في المانيا وهولندا وسويسرا وانكلترا . وهنا أيضاً ، فإن وقائع سكانية قد هيأت الأرضية التي يمكن أن تتطور عليها بنية المؤسسات الدينية الجديدة أو المتجددة .

وخلاصة القول ، إنه يجب فهم تعبير : كيان الكنيسة ، في إطار رمزي صرف . وان مجموع المؤمنين يظهرون كتلة مادية ، ولا شيء مما يحدث فيها يبقى دون مغزى ديني . ويصبح تاريخ المسيحية ليس فقط ناقصاً ، بل مليئاً بمظاهر الغموض والاخطاء ، إذا كان يتجاهل أماكن الكنائس الأولى ، وعدد المؤمنين ، وكيف تحركت هذه الجماعات وانتشرت في المكان . ولكن جمهور المؤمنين ليس إلا قسماً من السكان بشكل عام ، وإذا نسينا المؤسسة الدينية ، ونظرنا فقط في الجماعات البشرية التي ترتبط بها ، فلا مبرر لفصلها عن الوسط الديمغرافي الذي تعيش فيه . من هذه الزاوية ، فالوقائع المورفولوجية الدينية توضع بين الوقائع السكانية الصرفة :لا سيما وأن امتداد الجماعات الدينية وتغيرات بنيتها تنتج في الغالب ، كما رأينا قبل قليل ، عن هيئات وتحركات أوسع تطال السكان بأسرهم .

علم الشكل السياسي

ليس صدفة أبداً ، أن تكون الديمقراطية قد ولدت في البلدان السابحة في البحر ، وحول المرافىء ، وفي كل مكان يخلق فيه التحرك الكثيف والواسع بين الناس ، والظروف الاجتماعية المختلفة ، علاقات واتصالات متنوعة . ويكون التنظيم السياسي مقولباً حسب الظروف المكانية بدقة أكثر مما في التنظيم الديني . ويؤدي عنصر المقاومة إلى تقويض الامبراطوريات ، ويفشل المحاولات المنتظمة للمشترعين . ولا يكفي هنا أن نعرف افكار ومشاعر الناس : بل يجب التأثير على أجسادهم كما على أذهانهم . ونتطلع هنا إلى كون الأشكال والبنية المادية للجماعات تلعب دوراً أكبر بكثير من تأثيرها على معتقدات لا تنطوي بالدرجة نفسها على إجراءات اقرار التجربة المادية .

وعلم الشكل السياسي يعني دراسة الأنظمة المختلفة للحكم والادارة في علاقاتها مع الأشكال الخارجية للجماعات التي تفرض عليها . فكان افلاطون في القديم ، في كتاب القوانين ، وحرصاً على ضمان استقرار الدولة كما كان يفهمها ، يحدد عدد المواطنين ، ويبحث في وسائل الحصول عليه ، بحيث لا يتغير من أعلى ولا من أدنى . ولاحظ روسو ، في كتاب العقد الاجتماعي ، أنه يجب أن نلقى فيه علاقة بين اتساع الأرض وشكل الحكومة : فالجمهورية ، حسب فهمه ، هي الحكومة المباشرة للشعب وبالشعب (دون حيلة الممثلين المنتخبين) ولم تكن تتوافق إلا مع عدد قليل من البلدان ، ولا تحكم البلدان الكبيرة إلا من قبل مستبد معين . وكرس مونتيسكيو كتاباً كاملاً (روح القوانين) للموضوعة التالية : القوانين في علاقتها مع عدد السكان . وفضلاً

عن ذلك ، فلم يبحث فيه إلا حول القدماء والفلاسفة اليونانيين الذين كانوا يعدون خططاً تهدف إلى تحديد السكان ، وقوانين اوغست التي كانت تهدف لزيادة عددهم .

وأظهر دوركهايم ، في فصل قواعد منهج علم الاجتماع ، كيف يمكن تصنيف النماذج المختلفة للمجتمع تبعاً لبنيتها فقط ، أي تبعاً لشكل ودرجة تركيب اجزائها . وبالاستناد إلى مجتمعات عشائرية ، كان يميز المجتمعات البسيطة ، ذات الأجزاء المتعددة ، عن المجتمعات المكونة من الأولى . ولا بد أن يتطابق مع كل شكل من هذه الأشكال مؤسسات خاصة ، لا سيما المؤسسات السياسية المحددة بوضوح . وفي الوقت نفسه ، كان يشدد على عدد الأجزاء وعلى درجة تقاربها ، من الارتباط البسيط حتى البنيان المعقد الكامل . ومع ذلك فليس هذا إلا رسماً إجمالياً قليل البيان .

ويمكن إعادة النظر فيه وتطبيقه على المجتمعات التاريخية والمعاصرة ، من زاوية التكوين السياسي . ففي الواقع ، أن جميعها تكاد تكون نتيجة لتجمع مجتمعات سابقة أقل اتساعاً ، ويمكن أن تتميز حسب شكل ودرجة الارتباط بين هذه الاجزاء . وتعبر البنية السياسية للمجتمع عن الشكل الذي اعتادت المناطق المختلفة المكونة له ، أن تعيشه فيما بينها . فاذا كانت علاقاتها ضيقة ، فإن التكوين السياسي يكون مركزياً . كما كان الحال في فرنسا في العهود الملكية . وفي انكلترا ، في عهد الملكة فيكتوريا ، كان الاندماج بين مختلف الوحدات القطرية أقل شدة رغم التقدم الاقتصادي . وكانت المؤسسات المحلية فيها أكثر حيوية : هيئات المناطق ، والاديرة . وفي المانيا قبل الحرب ، عاشت الولايات طويلاً في حالة انفصال ، وتوطدت الاشكال القديمة للامبراطورية الرومانية الجرمانية ، مما تطلب تطوراً تدريجياً لكي يمكن التقريب فيما بينها بشكل كاف . من هنا فإن تكويناً اتحادياً يمثل تسوية بين بنيتين مورفولوجيتين متتاليتين . وهناك تكوين اتحادي آخر : هو الولايات المتحدة التي لم تتغير منذ قرن ونصف ، عدا بعض التعديلات الثانوية . ويتناسب هذا التكوين الاتحادي مع سمة بنيوية هامة وثابتة ، هي العلاقة بين قسمين من الشعب ؛ السكان المتمركزون في دول الشرق ، والقسم الآخر متفرق ومتحرك

وينجلي شيئاً فشيئاً ، عن جزء من جوهره الاصلي ، لكنه لا يتوقف عن إعادة تكوين المزارعين والرواد في الغرب كعنصر أساسي في الحضارة الأميركية : تلك تسوية بين بنيتين مورفولوجيتين مترابطتين .

ولننظر كذلك في مختلف أشكال التجمع : في الريف والقرى المتفرقة ، والمدن المتوسطة والمدن المركزية الكبيرة . وكان الناس ، قديماً وكذلك اليوم ، في مثل هذه المناطق القليلة التطور يؤلفون جماعات سياسية قليلة التماسك ، ويتغير شكلها بسهولة ، ويمكن أن تنقسم أو تتجمع ، وتندمج أو تنفصل من جديد بأشكال متعددة . ففي شمال افريقيا ، في المغرب خاصة ، وصف مونتاني M.Montagne هذه القبائل العديدة والمتحركة ، والتي تتعارض حيناً وتتوحد حيناً آخر ، وتمر بمرحلة من التحالفات والتجمعات تصل إلى حد الاندماج في أخرى ، واحياناً تؤلف جماهير واسعة في فترات موقتة . وقد شرح غرينارد M.Grenard في كتابه حول جنكيز خان تكوين امبراطورية واسعة بشكل موقت في آسيا الوسطى تحت سلطة الغازي المغولي الكبير ، بهذا النوع من عدم الاستقرار والتماسك للجماعات ، حيث أمكن لقائد حربي أن يجمعها في دولة واسعة جداً : ولكن هذه الجماهير لم تشكل كلاً موحداً إلا بقدر ما استمر الغازي على قيد الحياة ، وتفككت من جديد عند وفاته .

إن التعلق بالارض لا يكفي لتكوين وحدات سياسية ذات قوة كافية ، طالما لم تتجاوز مرحلة القرية . ويتفرق السكان الحضريون ، ويشكلون تجمعات صغيرة جداً وقليلة الكثافة جداً . وتكون فريسة سهلة للشعوب البدوية ، ولا سيما عندما يمتلك هؤلاء تنظيماً عسكرياً قوياً . ويصبح الاطار المكاني عندها نوعاً من الاطار الاقطاعي : ويضاف إلى الجماعات الحضرية المتفرقة ؛ وتلك محاولة تنظيمية في المكان ، ولكنها لا تتثبت إلا ببطء . وقد رأى ميشليه كم يكون مثل هذا النظام عرضياً ، لأنه لم يؤسس على القبيلة ، والعرق ، ولا يمكن أن يكون كذلك على الأرض طالما وجد الصراع والخلاف بين المالكين القدامى للأرض والغزاة ، وكذلك بين مختلف الغزاة ، المتلاحقين ، والصراعات فيما بينهم . « إن الثبات والارتباط بالأرض وبالملكية ، كشرط يستحيل ضمانه ، طالما استمرت حالات تغلغل السلالات

الجديدة ، يتحقق تقريباً في ظل مؤيدي كارلوف : ولا يكون كاملاً إلا في الاقطاعية . ويبدو أن النظام والوحدة تحققا من قبل الرومان ومن قبل شارلمان . ولكن لماذا لم يدم هذا النظام طويلاً ؟ ذلك أنه كان مادياً ، وخارجياً . . . والمادة تريد التفوق ، والروح تريد الوحدة . والمادة القابلة للانقسام تتوق إلى التفكك والتشقق . وحيث تأتي الروح تكون المادة قد تبددت في الجهات الأربع . ويعود القسم إلى الانقسام ، وتتوق حبة الرمل إلى الذرة . فتتخليان عن بعضهما وتتباعدان ، وتتوقفان عن التمايز بينهما . وتقول كل منهما أين هن أخواتي ؟ فتتحددان بالانفصال . فتجثو إحداهما مع النسر ، وتغيب الأخرى مع السيل . ولا يعود الانسان يعرف إن كان هناك عالم فوق دنياه ووواديه » .

ومع تكوّن المدن ولد نوع جديد من التنظيم المكاني والسياسي في آن معاً . وتشكل المدن مراكز ثابتة . وفيها تتبلور مؤسسات جديدة ، وروح سياسية جديدة ، تمتد وتنتشر في ضواحيها في أول الأمر ، ثم في الدولة بأكملها .

لننتقل الآن إلى نظرة أخرى . وبعد الدولة بمجملها ، لننظر في وظائفها الكبرى : من التنظيم العسكري والعدالة . وكل واحدة منها تفترض هيئات مترابطة ومتراتبة ، أي تجمعات ثابتة من الرتب العليا ، والمعتمدين والموظفين ، وهيكل الادارة السياسية . وتمارس هذه الوظائف في المكان ، وبشكل موحد نسبياً على امتداد اراضي الدولة . ولا بد أن تتوافق كل منها على طريقتها مع توزع السكان . فيمكن القول إذن أن هناك ، في كل بلد ميداناً عسكرياً وميداناً قضائياً ، وميداناً مالياً . وتقسم جميع هذه الميادين إلى دوائر متنوعة ذات مراكز رئيسة ومواقع محددة بدقة . ولا شك أن لكل منها امتدادها وأقسامها وبنيتها وصورتها الخاصة . وبقدر ما تتنوع الوظائف تتميز هذه الميادين بوضوح أكبر ويجب أن يتعلم الناس كيفية التحول من ميدان إلى آخر دون الخلط فيما بينها ، وكيفية التوجه في كل منها . ويساعد في ذلك معالم محددة ، تترسخ صورتها في أذهانهم . وفي هذا الخصوص ، فإن الادارة المركزية تُظهر السمات ذاتها بشكل إجمالي . ويمتد ذلك إلى الجمعيات السياسية

في مجتمعاتنا ، التي تُحدد مراكزها بوضوح ، أمام الوزارات مع شبكة إداراتها ومكاتبها . فهل تفهم الحياة السياسية جيداً اثناء الثورة ، وهل تُكوَّن فكرة واضحة عنها ، إذا لم يُستذكر موقع الجمعية التأسيسية والعامية للفروع ؟ .

وفي الواقع ، إن الناس لا يستطيعون القيام بأية مهمة سياسية بشكل مشترك دون أن يجتمعوا ، ويستقروا في مكان محدد بالنسبة للأمكنة التي يشغلها الموظفون الآخرون ، وكذلك بالنسبة للآخرين من عامة الناس . فليس هناك من تغير سياسي بطيء أو مفاجيء لا يؤدي على المدى البعيد إلى تغيرات في هذا الخصوص . ولا شك أننا نهتم في بعض الحالات بتدبير أمر التحول : فيبقى القضاة والجمعيات في المواقع ذاتها كما في القديم ، ويرضون بها طويلاً قدر الممكن : وهكذا ، فإن البرلمان الانكليزي المنتخب بطريقة انتخابية جديدة ، والذي يمثل اليوم جميع طبقات السكان ، يكون مقره في وستمنستر دائماً . ولكنه ينبغي التأكيد أنه يجري قطع مع الماضي ، في مرحلة الثورة . فتُجدد الأشكال ، وترغم الجماعات على الدخول في أطر مكانية جديدة . وقد وزع كليستين Clisthène السكان إلى ديم[1] جديدة ، لم تكن تتناسب مع المناطق ذاتها ، كما في السابق . وعندما تبنت السلطات المحلية ، مراكز أخرى غير الادارات القديمة ، اثناء الثورة الفرنسية ، كاد أن يكون ذلك أشد خطورة من خلع الملك أو الحكم بالاعدام ، ومن مصادرة الامتيازات . وكان يؤدي إلى تغير جذري للعادات والتصورات التي كانت ترتبط بها الجماعات . وفي ظل النظام القديم كان يجري الأمر نفسه ، عندما يتم تغيير موقع رتبة عليا في الاحتفالات .

وكانت الأبنية الرسمية القديمة التي غُيِّر اسمها أو الغرض منها ، تشبه المدن القديمة المتحولة إلى معالم أثرية ، أو تشبه معاهد القرون الوسطى المتحولة إلى معامل ومساكن عمالية . وظلت تحتفظ بشيء من رهبة المؤسسات التي كانت تذكر بها . فالفنادق القديمة في المدن الفلمندية تذكر بالنشاط البلدي

---

(١) ديم :وحدة التقسيم الاداري في بلاد اليونان قديماً (المترجم)

القديم . وظلت قصور الملوك الشواهد الوحيدة التي احتفظت بالمهمات المختلفة بها هيئات أخرى الآن .

ولكن يجب النظر إلى ما هو أبعد ، إلى ما وراء المراكز والمواقع المركزية حيث لكل وظيفة مقرها الرئيسي : وهي لا تكون منفصلة عن الجماعة البشرية التي تُمارس عليها ، ولا عن وجهها المادي . فالوظيفة العسكرية تُرى في الجيش بأسره ، وكذلك في الآثار المترتبة عن نشاطه الخير أو المدمر ، وعن مروره المحتفى به أو المرهوب الجانب ، لدى بقية السكان . وفي زمن الغزوات ، ألا يطال الشعب بأسره ، بما فيه النساء والأولاد ، وبهذا الشكل ألا نتخيل القبائل المسلحة تتحرك في البلدان المحتلة أو المهددة ؟ وعصابات المرتزقة ، في العصر الوسيط ، والجيوش المحترفة والمستأجرة ، من الفئات الدنيا خاصة ، في ظل النظام القديم ، ألا نراها بأشكال أخرى من فرق المتسولين وقطاع الطرق الخاضعين لنظام قاس ، والمهيئين للضياع والسلب ، وغالباً ما ينشرون حولهم في الأرياف الرعب والخراب ؟ وأما جيوش اليوم فانها تضرب جذورها في مجموع السكان ، وفي جميع المناطق وجميع الطبقات .

ولا تعيش العدالة في المحاكم فقط ، بل تبدي وجوداً غير منظور في كل محرك لها . فالقاضي والمتقاضون يرتبطون في مجموعة تشمل جميع السكان في منطقة معينة ، بقدر ما هم خاضعون للقوانين . وعندما لا ينطلق السادة الاقطاعيون إلا من حكم أقرانهم ، تصبح وظيفة القضاء صغيرة جداً . وتتكاثر الحروب الخاصة . ولا تمتد العدالة الاقطاعية إلى ما وراء أرض محدودة جداً ، ولا تهتم بالمتمولين . ولا يستطيع الباعة المغامرة في الطرق الكبيرة إلا قوافل ومعهم أسلحتهم . وتقبى الاظرابات وحالات التمرد والضربات الدامية دون عقاب . وتمتد العدالة إلى الأمة كلها بالتدريج ، ولكن العديد من المناطق تقاوم ، وتبقى رافضة لها لفترة طويلة : في الأراضي غير المزروعة والخالية من السكان ، أو هم قلة فيها ، والغابات الواسعة التي تجتازها بضعة طرقات والجبال والشواطىء المقفرة وبؤساء المدن الكبيرة . كلها من الوقائع الظاهرة التي يوضح وجودها أو غيابها الوجه المادي والمكاني للوظيفة القضائية المعنية في مجالها كله .

هناك إذن علم للشكل السياسي بمعنى أن للدول والمؤسسات السياسية لبلد معين أشكال محددة ودائمة تقاوم التغير . وذلك أنها ضامنة للاشياء ، ولبعض الحدود والصور في الأشياء ، وخاصة للتصورات التي تكونها الجماعات عنها .

ومع ذلك فالوقائع هنا ، كما نرى في علم الشكل الديني ، لها وجه مزدوج . ونستطيع النظر إليها في البدء ، كوقائع سياسية صرفة (وهذا ما قمنا به حتى الآن) . فعندما يتوجه بلد لحماية حدوده ، ويكون الناس مرتبطين بمنطقتهم ، يشكل ذلك الدليل على قوة الروح الوطنية أو الاقليمية فيه . وتكون هذه المناطق وهذه الحدود رموزاً للجماعة ووجودها وحيويتها . وعندما تعيش أمة زمناً طويلاً في ظل مثل هذا النظام ، فإنها تلقى من الصعوبة لتنفصل عن الاطار الخارجي والرسمي الذي تنحصر فيه ، وتأخذ وظائفها شكل هذا الاطار . ولكن لماذا يتم التوقف عند العادات السياسية المندمجة فيما بينها ؟ صحيح أن تلك العادات تفترض جماعة من السكان . ولكن هذه المادة البشرية تتحول كلياً بسبب كونها تتمثل الجسم الوطني ، وتشكل السكان لهذا البلد ، وتعيش في ظل نظامه . وليسوا هم مجرد أناس بسطاء ، بل هم مواطنون ورعايا ، وحكام ومحكومون وموظفون تدار شؤونهم ، هذا ما يمكن قوله للبرهان على أن وقائع علم الشكل السياسي إنما هي وقائع سياسية مثل الوقائع السياسية الأخرى ، ولا تدرس إلا حسب هذه النظرة .

غير أن الجماعات التي تدخل في أطر الحياة السياسية ، وقبل أن تدخل فيها ، ليست كتلة لا شكل لها . فهل يمكن القول أنه ليس ممكناً أن يعرف ما كانوا عليه قبل أن يصبحوا أمة ، ويشاركوا في امتيازات مدنية ، ويشملهم جيش معين ، ويخضعوا للمقاضاة أمام المحاكم ، وحيث كانت هناك في السابق محاكم وجيوش ودول ، ربما أبسط وأقل تعقيداً ، ولكنها ألم تترك سماتها على الناس ؟ وبالتالي هل صحيح أن التنظيمات السياسية تكفي لخلق جميع الشروط الضرورية لتطورها الخاص ؟

وإذا كنا قد وصلنا إلى تعديل أو تحويل نظام سياسي بشكل تام ، فذلك لأنه غالباً ما يكون المجتمع أو السكان في تزايد اتساعاً وكثافة . غير أن هذا

التزايد لم يرده، المشترعون ورجال الدولة والحاكمون ، ولم يلاحقوه . وفي كل حال فلم يكن هدفاً للمؤسسات القائمة ، التي مالت في أول الأمر وقبل كل شيء إلى الاستمرار كما هي ، وليس إلى تحديد تطور معين والظروف التي تطبعها بالقدم والبطلان .

والأمر كذلك بالنسبة لتكوين المدن الكبيرة ، وحالات النزوح : حيث تُثبت حدود المدينة ، وينتظم نقل النازحين ، كما يحفر المجرى المائي مساره من أجل عدم الخروج عنه . ولكن بالرغم من هذه الاجراءات في التنظيم السياسي ، وأحياناً لأنها أطلقت بدون وعي دور القوى الديمغرافية التي تفلت من تكهنها ومراقبتها ، فقد زادت المدن أكثر فأكثر ، وسارت من توسع إلى آخر ، وتضخمت تيارات النزوح بشكل لا يقاس ، وجاءت تجمعات أخرى وحركات جماهيرية أخرى تبطل كل حسابات المجالس والاداريين .

من هنا يجب البحث ، خارج النظام السياسي ذاته وعلى صعيد آخر ، عن الأسباب التي تغير عدد السكان ، ودرجة تقاربهم إلخ . . . وإن لهذه الوقائع مدلولاً سياسياً مؤكداً ؛ ولكنها تظهر وتتحول تحت تأثير الأسباب التي تنقص أو تزيد السكان بشكل عام .

وكان يجري البحث عن مبرر وجود الدول المركزية واللامركزية في درجة التقارب بين المناطق التي تؤلف مختلف البلدان . ولكن هذه الميزة ذاتها اليست ذات علاقة مع زيادة السكان في اطار الوطن ؟ في نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية التاسع عشر، كان الشعب الفرنسي أكثر عدداً وأشد كثافة من الشعب الانكليزي ، والالماني إلخ ـ ولا شك أن هذا الاختلاف يعود جزئياً إلى فرق في المؤسسات : فحالات التسييج في انكلترا تمتد إلى المراعي ، وتقلل حقول القمح ، وبالتالي تخفض مستوى وسائل العيش . ومع ذلك ، فلم يكن هناك إلا تأثير غير مباشر وغير مطلوب لهذا التشريع . وكانت جميع الدول في القرن الثامن عشر ، ترغب في زيادة عدد سكانها . ولكن العديد منها اصطدمت بمسائل لا سيطرة لها عليها (الولادات ، الوفيات) . واستفادت أخرى من ظروف وحركات السكان الذين لم يُفعلوا شيئاً لأجل تشجيع الضعف الديمغرافي لجيرانهم في الخارج ؛ وإما على أرضهم : من دفع للولادات التي

تعـوض ، أو تفوق الـوفيات النـاتجة عن الحـروب ، والجـوع والبؤس . وبـين مختلف الـدول الكائنـة في الامبراطـوريـة الالمـانية ، كـما بـين دول الـولايـات المتحدة ، حواجز باقيـة تشرح الكثـير من سمات نـظامها السيـاسي ، فهل هي نـاتجة خـاصة عن حـركات الشعـوب وتنقلات السكـان ؟ من هنا العـديد من الفروق فيما يخص السكان والاتصالات .

أما الوظائف الكبيرة في الحياة السياسيـة ، فإنها لم تخلق شكلهـا وحدهـا وبشكل مصطنع ، ولا شك أن مـوقع القيـادات العسكريـة ، وقصور العـدالة والمحاكم غالباً ما يفسر بمبـررات تاريخيـة أو تقنية . ولكن في الأمـاكن المركـزية حقاً بالنسبة للسكان ، كنا نرى على المدى الـطويل تـزايد وثبـات هذه الهيئـات ذات الادارة المـركزيـة . غير أن هـذه الجمـاعـات يمكن أن تغـير من حجمهـا وبنيتها ، تحت سلطة القوى التي تحدد ظروف تـزايد وتنقـلات السكان بشكـل عام . فهل نحن ، بمعنى أوسع ، أمام الصورة التي يظهرها لنـا المكان والجيش والعدالة ؟ وليست الحرب شأناً من الدبلومـاسية والتنـظيم الاستراتيجي فقط . وننتقـل معها إلى مستـوى يقربنـا من الشروط البـدائية حيث تتصـارع جمـاهـير السكـان للفوز بـالمساحـة من الأرض . وإن عوامـل مثل الـوفيات ، وتجـديـد الأجيـال ، وتوسيـع الجماعـات ، والاتصال وحـركات التنقـل والتمركـز كلها تلعب الدور الرئيسي هنـا . وما هـو المفاجيء إذا كـان الوجـه العام للجيـوش حسب العصور والأمكنة يرتبط مع حـالة السكـان ؟ والقوى التي تحـدد الحرب ونهاتيها ، تظهر مظلمة ، لأنها تختلط جزئياً ، مع هذه العوامل الديمغـرافية التي نسي معرفتها الرؤساء والعسكريون ورجـالات الدولـة . وكان انـدفاع القبـائل البربرية التي كانت تأتي من الشمال اثناء الغزوات ، يفسّر بالحـاجة لمسـاحات من الأرض للفئـات السكانيـة الكثيفة . وكـانت جيوش المجنـدين ، في اواخر الامبراطورية الاولى ، تتكون من الذكور حيث تكون فئات المتقـدمين في السن قليلة ويهلك جزء منها .

وقـديماً كـان يسيطر القضـاء الجزائي أو الجنـائي ، كما بيّن دوركهايم : حيث التحكيم الالهي والتعذيب ، والعقاب الشديد لجرائم الحق العام . وكان ذلـك يأتي في المقـام الأول . وخطى القضـاء المدني وقضـاء العقـود إلى الامـام

بالتدريج : من الاجراءات الطويلة والمجادلات المتناقصة ، والمرافعات والاستدعاء ، والتقارير والمساومات إلخ . فتغيرت الصورة ، وفي الوقت ذاته تضاعفت المحاكم ، وتزايدت القوانين ، وتكاثرت اجتهادات المحاكم ، ولكن لماذا ؟ ذلك أن الاهتمامات والأعمال والخدمات تنوعت أكثر فأكثر في مجتمعات أكثر اتساعاً وأشد كثافة . وهي وقائع سكانية لا سيطرة عليها للتنظيم السياسي ، رغم أنها تجري في الجماعات التي تطالها ذاتها .

وقد أثبت سيغفريد M.Siegfried ، استناداً إلى احصاءات انتخابية ، في غربي فرنسا ، أن الهيئات السياسية ترتبط بالأشكال التقليدية أو المحدثة لوجود الناس على الأرض ، وتحركهم وكثافة الحياة المدنية . فالصيادون والبحارة ، في المناطق الساحلية وعمال مصانع الاسلحة ، والمرافىء العسكرية والمصانع ، والفلاحون المتفرقون في مساحات واسعة من الأراضي والغابات الكثيفة والصغيرة والمستنقعات ، أشكال متنوعة للتجمع والتحرك في هذه الجماعات المفتوحة أمام التأثيرات الخارجية . وكل هذا يجب إدراكه وراء الصراع الابدي للاتجاهات والاحزاب .

هكذا فإن دور علم الشكل السياسي ، كفصل أساسي في علم المؤسسات السياسية ، يتناول الوجه المادي لهذه المؤسسات القائمة على تجمعات الناس المتحركين على الأرض ، والذين يؤمنون لها العقل والنشاط . ولكنه يمكن النظر إلى هذه الجماعات في ذاتها ، بغض النظر عن الحياة السياسية التي ينغمسون فيها ؛ فتظهر كأنها تتجه في مسار آخر ، يحدد الأشكال المادية للسكان ، وحيث تنطبق القوانين على المجموعات البشرية الأخرى في الساحة المحددة .

علم الشكل الاقتصادي

في المجال الاقتصادي ، يمارس الناس نشاطهم على المادة مباشرة . وهنا تصطدم الافكار والافعال البشرية بطبيعة الأشياء أكثر مما في الدين أو في السياسة ، ولا بد أن تتكيف مع تقارب وتباعد المواد الاولية ، والاحتياطي من القوى ، ومع وسائل النقل والابنية والمصانع والبيوت التجارية . ومن هنا وجود الجماعات المميزة حسب المشروعات والمنتجات ، إلخ . وتأخذ شكل هذه المواقع من وسائل الانتاج ، ومستودعات البضائع والاسواق بشكل معين إلخ . . .

فلننظر على التوالي إذن في مجال الانتاج ، ثم في توزيع الخيرات .

كان سيميانيد يميز بين أنظمة وأشكال الانتاج . فالأنظمة تتناسب مع القواعد الحقوقية التي تحدد الحقوق والواجبات للعاملين في الانتاج : عمل العبيد ، والعمال المرتبطون بخدمة السادة الاقطاعيين والاديرة ، وتجمعات الحرفيين والتجار ، والمشروعات الرأسمالية والتعاونية ، ومشروعات الدولة . إلخ ـ وبالعكس نقصد بأشكال الانتاج الظروف التقنية ، وحجم الاستثمارات . غير أن أنظمة الانتاج المختلفة يمكن أن تتطابق مع توزيع واحد للناس في المكان : مثلاً ، في هذه الفروع الصناعية ، توجد الرأسمالية رغم أن المهن القديمة تُمارس كذلك في الأمكنة ذاتها . ولكن العمال الأجراء قد حلوا فيها محل الحرفيين ، أو أصبح الحرفيون أجراء في موقعهم . وكذلك من المعروف جيداً في التاريخ الاقتصادي أنه في بداية الرأسمالية ، كانت الحياة

تمارس في المشاغل البيتية في الريف ، وكانت المشاغل متوسطة الحجم ، بشكل يتناسب مع سكان قليلي الكثافة . وبما أن الأنظمة لم تظهر مرتبطة ، على الأقل بشكل ثابت ، بهذه البنية أو تلك من السكان ، فإنه من الأفضل أن نتوقف أمام أشكال الانتاج ، كما حددناها قبل قليل .

أولاً التقنية ـ فالصيادون يتفرقون لأن تقنية الصيد تفرض ذلك بشكل عام . ولكن هناك كذلك حملات صيد الطيور أو السمك ، تُرغم الناس على التجمع موقتاً على الأقل : حول مكان غني بالطرائد ، وقرب سرب من السمك . وعندما نمر عبر الريف في زمن الحصاد أو القطاف ، أو نرقب مزرعة مليئة بالنشاط ، أو كذلك عندما نزور منجماً أو مؤسسة تعدينية ، أو معملاً للحياكة ، أو مصنعاً للأحذية أو مطبعة ، نجد العمال والقرويين يشكلون جماعات حول المنتجات والآلات ،ويتحركون أو يقفون حول المعدات ، كما لو كانوا يمتزجون مع أجهزة الانتاج : الفرق ، والمجموعات المتجانسة ، والمجموعات المتشابكة ؛ وفي كل واحدة الحركات ذاتها أو حركات مكملة ، ووتيرة عمل مشترك .

ولكن هذه التجمعات لأسباب تقنية لم تخلق مجموعات اجتماعية حقاً . فكل صف من القمح في حقل يتضاعف من الحاصدين ؛ وكل دهليز في المنجم يضم فريقاً ، وكذلك كل مشغل ؛ حول مجموعة من الآلات تنتظم خلية من العمال . غير أنه لم ينتج عن ذلك ارتباط دائم وإنساني حقاً بين أعضاء هذه المجموعات . ويجمع الفريق أفراداً وجهوداً مادية ، بغية تحقيق نتيجة مادية مباشرة ؛ ولكنه ليس نوعاً من المجتمع .

ولندع الآن التقنية ، وننظر في حجم واتساع هذه المشروعات التجارية ، والصناعية والزراعية ، وجمهور الناس الذي يتمحور حولها . فنصبح هنا ، في صلب علم الشكل الاقتصادي .

قديماً ، كان حجم القرى في الأرياف الفلاحية ، يتناسب مع اتساع الأراضي المستثمرة . وتتجمع البيوت أو تتفرق ، في مجموعات متميزة حسب القرب فيما بينها . وتتحرك حياة مشتركة داخل كل منها . وكانت هذه الأشكال ثابتة ، لأن القروي يبقى في قريته ، طيلة الأيام والأشهر والسنوات . وكذلك

في البلدات كانت المهن تتجمع في الحارات والشوارع ، طيلة المرحلة التي سبقت الصناعة الكبيرة . وكان الحرفيون والتجار يتمركزون داخل الاسوار . وكانت المدينة تمتلىء بالناس ، أيام الأسواق ، بتدفق التجار القادمين من الخارج ، والمشترين من الريف . ولكنها كانت تحفظ الشكل ذاته ، وتبقى في المكان ذاته . ومع الصناعة الكبيرة كانت المشروعات الموسعة تتطلب ، أكثر فأكثر ، عدداً متزايداً من السكان العاملين ، يتجمعون حولها أو بالقرب منها .

وشكلت الصناعة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الأشكال الاساسية والاجتماعية للانتاج ، لأنها كانت المبرر لتجمعات دائمة هذه المرة ، ذات اتساع وكثافة مختلفين . فتارة يتزايد حجم المدن القديمة ، وفي الوقت ذاته يتجمع فيها حجم سكاني أشد كثافة . وجمعت البيوت البورجوازية القديمة عائلات عمالية متضاعفة . وتكونت الضواحي وراء الحدود القديمة ، بزيادات غير منتظمة ، وكبرت المدن بالحضور السكاني الجديد القادم من الريف المجاور ؛ وطوراً تتكون مؤسسات مدنية جديدة حول أو قرب المشروعات الكبيرة ، المقامة في مناطق ريفية أو قليلة السكان : منازل للعاملين في التعدين ، والمدن العمالية ذات الابنية المتناظرة . ويبدو أن هذه التجمعات من الناس لا توجد في مثل هذه الأمكنة وهذهالأشكال إلا لأنها مثل التربة التي تمد الصناعة الكبيرة فيها جذورها .

ولأجل فهم التنظيم الصناعي الحديث ، يجب الأخذ في الاعتبار العدد الكبير من الناس الذين يستخدمهم المشروع ، وكذلك الجماهير الواسعة والكثيفة التي تمتص منتجاتهم . وذلك يعني أن أشكال الانتاج تؤلف وجها من الحياة الاقتصادية ، وتطلب دراستها كما هي ، وعندما نترجم هذه الوقائع السكانية المرتبطة بتطور الصناعة الكبيرة بتعابير اقتصادية ، نفكر في حجم اليد العاملة نسبة لعدد المشترين ؛ ونبحث كذلك كيف يؤثر تمركزهم وتفرقهم وتنقلاتهم على مبادلات المنتجات والخدمات . ويكون العرض والطلب ، عرض اليد العاملة ، والطلب على المنتجات التي تلعب دوراً كبيراً جداً في الحياة الاقتصادية ، في تناسب دقيق مع حجم السكان ، وشكل تزايدهم ونقصانهم وتمركزهم . في هذا المعنى ، لا يكون علم الشكل الاقتصادي إلا

جزءاً من دراسة علم الاجتماع الذي يتناول وقائع انتاج وتداول المنتجات .

ومع ذلك ، إنه لسؤال أن يعرف إذا ما كان التنظيم الاقتصادي بذاته يستطيع خلق أو جذب الزبائن الذين يحتاجهم ، أو بالعكس إن كانت الصناعة تستطيع التكيف في البدء مع السكان ، إذا لم يتطوروا حيث كانوا يجدون مصادر لليد العاملة ، وجمهوراً واسعاً من المشترين ، وامكانات لانطلاق وسائل المواصلات والطرقات والمرافىء والمدن الكبيرة . وسنعود إلى ذلك فيما بعد . ويكفي أن نشير هنا إلى أن التطور الديمغرافي وتغيرات بنية الجماعات المدنية والريفية إلخ ، التي تترافق مع الانتقال إلى الصناعة الكبيرة ، ويمكن النظر إليها بحد ذاتها كوقائع سكانية صامتة وبسيطة (بالمعنى الدقيق لعلم الشكل) .

وبعد كل هذا ، فلا شيء يمنع السكان من الزيادة عن طريق النزوح البسيط ، وبدلاً من أن يكون ذلك بتأثير التطور الصناعي ، فإن هذه الزيادة كانت شرطاً لذلك . وفي القديم كيف تمكن اليونانيون والرومان من إنتاج كثير من الأشياء الضرورية لتلبية حاجاتهم ، وتطوير نشاط زراعي وصناعي هام ، دون اللجوء لليد العاملة اليدوية ؟ وبالحرب والغزو أي باستثمار شديد للاحتياطات الديمغرافية للشعوب البربرية ، ابقوا السكان العبيد في مستوى مرتفع ، وردموا الفراغات التي لا بد أن تحدثها حالة وفيات مرتفعة ، وظروف معيشة قاسية . وبفضل يد عاملة ملونة ، ومستوردة من الخارج ، أمكن لمزارع القطن في أميركا أن تستغلها . ويتمتع اليابان بيد عاملة غزيرة ، لأن السكان تزايدوا كثيراً في زمن قليل . ويكمن سبب هذه الولادات المرتفعة جداً في خصوصية مؤسساته وعاداته التي ليست هي اقتصادية بشكل أساسي .

ولما كان التطور الديمغرافي ذاته يمكن أن يتحقق إثر ظروف مختلفة جداً ، من الغزوات والهجرات إلخ . . . كما في حالات تغير شكل الصناعة ، فإن الخاص في هذه الظروف لا يمكن اعتباره السبب الحقيقي للتطور . ورغم العلاقة الظاهرية بين هذا التطور والتحول الصناعي ، فلا بد أن يكون منفصلاً عنه ، وأن يوضع في مسار الوقائع السكانية . ورغم أن هذه الوقائع

جزء منه ، فهو يكشف بدراسه خاصه : مثل دراسة المدن الكبيرة ، والهجرات والولادات بشكل عام .

وكذلك فإن توزيع الثروات يشتمل على وجه من علم الشكل . وتدعى أشكال التوزيع المجموعات المختلفة التي تنشأ بين الناس حسب مقدار دخلهم ، وهذا يعني الطبقات الاقتصادية . وفي الريف ، كما في المدينة ، يلتقي الناس من مختلف الطبقات ، ويتحاذون في الطرقات والشوارع والأسواق . ويسكنون في بيوت مجاورة ، وفي بعض الحالات ، في المزرعة ذاتها ، وفي المبنى ذاته . ومع ذلك ففي كل منطقة وكل مدينة ، وكل حارة تتفوق طبقات معينة : فتترك طابعها بشكل معين على الأرض التي تقيم فيها ، لدرجة أننا عندما نمر في بلد معين نعرف طابع الأمكنة والناس ، إن كانوا اغنياء ، أو مغمورين أو بؤساء ، كما تتميز بالعين المجردة الاحياء الغنية ، والأحياء الفقيرة ، في المدينة الكبيرة . وتتعمق هذه الرؤية السطحية التي يكتفي بها من يمر فيها بشكل عابر ، لدى الذين اعتادوا عليها ، بأحكام أكثر دقة وتنوعاً . ذلك لأنهم يعرفون عادات الاقامة والتنقل لدى الناس المقيمين .

وفي الواقع ، كما يتآلف اعضاء الطبقة الواحدة ، ويتردد البعض منهم لدى البعض الآخر ، يمكن القول أن كل واحدة تتناسب مع حيز من المكان يشمل مجموعة الأمكنة التي يسكنها أعضاؤها ، والتي ليست هي محددة بوضوح في أذهانهم ، ولكنها حقيقة واقعة . وقديماً ، كان يجب أكثر من اليوم ، أن تضاف إليها الأمكنة العامة ، والمخازن وصالات العرض والنزهات والحدائق ، ومحطات الاصطياف ، والفنادق حيث كانت لهم فرص أكبر للالتقاء مع أناس من طبقتهم كما من الطبقات الأخرى . وفي كل حال هناك مناطق ومدن متميزة بوضوح في هذا الخصوص ، وأحياء وشوارع فخمة ، ومدن وأحياء وضواحي حلب . واحياناً تبدو هذه التمايزات غامضة ، ولكنها توجد . وهناك اغنياء ، وخاصة اولاد اغنياء يجهلون كلياً الأمكنة المسكونة من قبل العمال والفقراء الذين لم يترددوا إلى الأحياء الغنية . ولدى الطبقات على الأقل ، ميل لابتعاد إحداها عن الأخرى .

وترتبط هذه الوقائع بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية . وتساعد على فهمها

بشكل أفضل . لانها تنتج عن تنوع في مستوى المعيشة . وفي كل من هذه المجموعات تميل الحاجات والأذواق والعادات لتتوحد لدى كل مجموعة ، في مستوى لا يكون واحداً عند الانتقال من إحداها إلى الأخرى . ويكون التطور النسبي لمثل هذه الصناعات والمواد الغذائية ، والمنتجات الفخمة ، والأسعار التي تصل إليها هذه البضائع ، في تناسب مع الحجم المختلف لهذه الطبقات . وكذلك ، يكون اتجاه تيارات التبادل ، وكثافة الأعمال من هذا النمط في الأسواق القائمة هنا وهناك ، وتتبع موضعة الطلب ، ولكن الطلب المميز : من مشترين للمواد والألبسة والأمتعة التي تلبي حاجات اوساط قائمة في مستوى عالٍ في السلم الإجتماعي .

وهكذا ففي بلد أصيبت فيه الفئات الارستقراطية القديمة ولادة وثروة، بأزمة اقتصادية ، أو تزعزعت وتآكلت ببطء بسبب تحول في الظروف التي كانت تناسبها قديماً ، وصارت اللوحات والجواهر والاثاث القديم والكتب القيمة تملأ مخازن تجار الاثريات والصاغة وبائعي الجواهر ، وتُعرض في واجهات الباعة ، وفي خزائن تجار التحف الغنية ، ـ الأمر الذي قد يفسر أن الميل للاثريات والاثاث القديم والمجموعات في الطبقات الجديدة ينمو بسرعة ، كما يحصل في كل عصر . وعكس ذلك ، ربما يرتفع مستوى معيشة جماعة معينة ذات وسائل قليلة ، فجأة وبشكل دائم ، وربما يؤدي ظهور وتطور صناعات خاصة إلى تلبية حاجات جديدة تنشأ حديثاً . ومع الارتفاع الكبير للاجور ، في الولايات المتحدة ، غداة الحرب ، تحول العمال الاميركيون نحو الاختراعات التقنية الحديثة كالسيارة والدراجة والراديو ، بدلاً من زيادة نفقاتهم من المواد الغذائية ، أو البحث عن مساكن أفضل . وأعطى هذا الطلب المتزايد دفعاً قوياً للصناعات الآلية التي تنتج جميع هذه المواد المنتجات بالجملة .

وهكذا فإن الزراعة والصناعة والتجارة ترتبط بالحركات التي تحول وتجدد الطبقات الاجتماعية . فهل تمثل هذه الطبقات ، بالنسبة للاقتصادي ، غير مجموعات من المشترين الذين يتوجهون نحو هذه المخازن أو نحو تلك الأخرى ، كما تنقسم موجة المشاهدين على أبواب المسارح ، إلى تيارين كبيرين ، من الذين يصعدون إلى الطابق العلوي أو إلى مقاعد الصالة ، ومن

زوار الاروقة الشعبية والمدارج العليا ؟ ولهذه المجموعات حدود معينة ، ولهذه التيارات اتجاه وشكل : وبدراستها عن كثب ، نصل إلى كشف أفضل لطبيعة ودرجة النشاط في مجتمع معين .

ومع ذلك فإن تقسيم الطبقات وتوزعها في المكان يظهران لنا وجهاً آخر . ففي البورجوازية والطبقات الوسطى والطبقة العاملة ، في كل منها على حدة ، تتوحد الحاجات والميول والعادات وكذلك قواعد النشاط والتصورات . وينتج عن ذلك ، أن لكل طبقة معدلها الخاص من الوفيات ، والولادات ، لأن المواليد والموتى إنما يعتبر سلوك الاحياء سببها الأول .

وبالطبع لا بد أن تدرك كل طبقة ذاتها ، كتجمع لفئات ذات عادات ليست كلها واحدة . فنجد فيها مثلاً ، تدرجاً من المناطق التي تمثل جميع مستويات السلوك (السلوك المحدد بالنسبة للطبقة المعنية) . ومن جهة أخرى ، فإن العادات تتغير من عصر إلى آخر ، وكذلك العادات الديمغرافية ، وتميل الكثير من الفروق بين الطبقات في هذا المجال ، إلى الزوال . وهكذا ففي الكثير من شرائح الطبقة العاملة لا يولد وسطياً كثير من الأولاد إلا في الأوساط الأفضل حالاً . غير أن نسبة الولادات غالباً ما تتغير تبعاً لمستوى المداخيل . وعندما نحاول تقدير اسباب نقص سكان روما القديمة ، نتساءل عن مدى تأثير العبودية في هذا الاتجاه ، ونعتبر أن معدل التكاثر لم يكن واحداً في الطبقة الدنيا والطبقات الأخرى . وفي أيامنا ، في مختلف أحياء باريس مثلاً ، المصنفة حسب الرقم الوسطي للضرائب أو حسب قيمة الأجر ، يكون معدل الولادات مختلفاً جداً ، ويدعو للقول أن مجموعة معينة تزيد بسرعة معينة ، تبعاً لبنيتها الاجتماعية ، وتتجدد بشكل تستمر فيه كما هي ، وتفقد جوهرها شيئاً فشيئاً في بعض الأحيان .

وإذا كانت الطبقات تظهر قابلة للتكاثر بشكل غير متساوٍ ، أو حتى للاحتفاظ بالحجم ذاته ، فليس هذا إلا بتأثير قوانين السكان بشكل عام . فلماذا يلاحظ أحياناً أن طبقة مغلقة وارستقراطية محصورة لا تُظهر إلا معدل وفيات منخفض ، ولماذا تكون في الغالب مجبرة أن تندمج بعناصر جديدة لأجل أن تستمر في مستواها ؟ ذلك إما أن حالات الزواج فيها تكون قليلة ، وإما ان

عمليات المعاشرة ليست مخصبة . ولا شك ان ذلك يكون شأن كل فئة سكانية محدودة ، وتتزاوج فيما بينها في آن معاً . وإن مبررات اجتماعية واقتصادية يمكن أن تفسر تزايد جماعة أو نقصانها :وتعود دائماً إلى موانع في الزواج وفي الانجاب ، كما أن موانع مادية تستند إلى التفرق في المكان ، أو إلى تحديد وسائل العيش ، يمكن أن يكون لها التأثير نفسه . وبالتالي فلا بد من تصنيف هذه العقبات في مجمل الوقائع السكانية .

وهناك وجه آخر لعلم الشكل يتعلق بالطبقات : من حيث ترتيبها المادي ، واستعداداتها وتنقلاتها في المكان . فتخلق الصناعة الكبيرة تجمعات واسعة وكثيفة . غير أنه يظهر لمن يمر عبر أحياء مدينة مزدحمة بالسكان ، أن كل حي يتميز عن الآخر بالمستوى الاجتماعي لفئة سكانه ، وفي الوقت نفسه بنمط تجمع السكان ، في أبنية مسكونة بكثافة ، أم في بيوت متباعدة في الفسحات المتروكة بين الأحياء المبنية قديماً ، على مقربة من المصانع ، وفي المناطق المحيطة حيث تكون خارج المدينة ، وليس في الريف كذلك . وفي الواقع تكون كل مدينة مؤلفة من عدة مجموعات تقوم إحداها إلى جانب الأخرى ، وتتناسب في الغالب مع عدد من الطبقات الاقتصادية المختلفة .

ولكن مثل هذه البنى في المدينة والحركة الناتجة عنها ، اليست ذات واقع خاص ، بغض النظر عن الفروق الطبقية ؟ السنا هنا من جديد ، في مجال الوقائع السكانية ؟ ونجد بين السكان الذين لا يمتلكون إلا القليل من الموارد ، ولا تفتح أمامهم إلا المهن الدنيا ، في الكثير من الحالات ، نازحين انتقلوا من الريف إلى المدينة وجاءوا من البلدان الأجنبية ، عبر البحار . ولنتوقف قليلاً أمام الميزات الديمغرافية للنازح كما هو . وإلى جانب كونه انفصل عن مجموعته الاصلية ، واعتاد على شروط سكنية ومعيشية أخرى ، ولم يتعود بعد على الحياة المدنية ، فانه يمثل في أول الأمر مادة غير قابلة للاندماج في حياة المدن الكبرى التي يحاول التغلغل فيها . ولا ينغمس في حياة المدينة ، ولا يعرف منها إلا الشوارع الكبيرة المكتظة بالسكان في الأحياء المركزية . وفي فترات البطالة تغص هذه المدن ، حتى في اوروبا ، بقسم كبير من الطبقة العاملة غير المستقرة التي لم تشكل في الواقع جزءاً فعلياً من سكان المدن .

إن جميع هذه السمات تحدد البنى الديمغرافية المختلفة ، التي يمكن وصفها وتفسيرها بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية . وتتكون هذه البنى من جماعات السكان الحضرية المتكونة من عائلات مقيمة في منشأها منذ البداية ، ومستقرة في أرضها من الأب إلى الابن ، ومن الجماعات المتحركة التي تثبت في مكان معين ، وتوجهها حركة دائمة : وبين هذين الوضعين، كثير من الحالات الوسيطة . فتنشأ المؤسسات المدنية عن الترابط بين جماعات مختلفة في مدى تحركها . وليست الطبقات مجموعات ذات معدلات مختلفة في الولادة والوفاة ، ونسبة الزيجات فقط ، بل تتميز بنمط تجمعها وتوسعها وبمدى انحصار أفرادها أو تفرقهم على مساحة الأرض ، وبطبيعة تنقلاتها ودرجة تواترها . تلك هي وقائع ، تصدر عن علم السكان مباشرة .

وبعلم الشكل الديني والسياسي والاقتصادي ، نكون قد مررنا عبر حقل واسع من الحياة الاجتماعية ، ولكن ما قلناه ينطبق على جميع الجماعات الأخرى . وقد وصف جول رومان Jules Romains ، بشكل علمي اجتماعي هذه التجمعات المتجمعة انتظاراً للاوتوبيس . ففي مثل هذه التكوينات الجماعية يكون الجسد ظاهراً ، والروح عائمة وقليلة التماسك . وفي الجهة المقابلة ، فان مجتمعاً من القديسين والفلاسفة ، ليس مجتمعاً من الأرواح الصافية : بل إن له جسداً يحاول نسيانه والانفصال عنه . بيد أنه يمكن القول أن الروح ملتصقة بالجسد بثبات ، كما بالعائلة ، أو بأمة فخورة بتقاليدها ، وواثقة بمستقبلها ، وكذلك مطمئنة في أرضها . وفي كل حال ، فإن الجسد لا يغيب كلياً : حيث أن الجماعات تأخذ موقعها في المكان ، وتضم ذاتها كائنات خاضعة لقوى الحياة العضوية .

وإنه لصحيح أن هذا الوجه المادي للحياة الاجتماعية يكون ظاهراً تقريباً : ويكون خفياً في المجتمعات الدينية ، ولكنه واقعي جداً ، ويكون أكثر تميزاً في التنظيمات السياسية وأكثر أيضاً في ميادين الثروة والانتاج . والمقاومة التي تبديها المادة للتدابير البشرية ، تتزايد بقدر ما يرتبط تفكيرهم أكثر بالبيئة المكانية ، لأجل تثبيت موقعها ، ولأجل انتظامها تبعاً لقواعد موحدة ، ولا سيما لأجل ممارسة نفوذها على الأشياء ذاتها . ولكنه لن يكون هناك انسجام ممكن في

أفعال الناس ، ولا استقرار لأفكارهم وتوجهاتهم ، إذا لم تتبن بعض الطرق المحددة والدائمة التي تعتبر في النشاطات الاجتماعية الاعتيادية ، الوجه المادي للاعضاء في الوظائف العضوية . ذلك هو بالضبط موضوع علم الشكل الاجتماعي بمعناه الواسع .

وحسب هذه النظرة ، فإن الأشكال المكانية للحياة الجماعية تظهر لنا لأول وهلة كأنها الشروط الضرورية للتقيد بالأعراف ، وللوحدانية ، في الزمان والمكان ، ويمكن قياس مداهما ومقدارهما . وإن عدد المؤمنين ، والمساحة التي يغطونها بمجموعاتهم ، وتكويناتهم المتماسكة تقريباً ، وصلابة التنظيم الكنسي : كل هذا يقدم نظرة أولية ، معبرة بشكل كافٍ ، عن النشاط الديني . والميزات ذاتها المرئية في الجسم السياسي تبين درجة تماسكه ، وإلى أي مدى تكون حقوق وواجبات المواطنين معترفاً بها وثابتة ، وأية ذهنية مشتركة تتحرك عبر الأرض الوطنية ، أو توجه وتصون المهمات العامة الكبيرة . وبالتالي ، فإننا نرقب حجم المشروعات واتساع وعدد وتوزع الطبقات الاجتماعية : ونعرف كيف ينظم إنتاج وتوزيع الثروات داخل المجتمع . وفي كل مجال منفرد يقيم النشاط الاجتماعي بنى يستند إليها كما على نظام من العادات المترابطة جيداً . وتعبر هذه الأشكال الاجتماعية عن ذهنية هذا المجتمع . وهي تنتج عن اتجاهاته ، وعن أفكار مشترعيه وتجاربه . ونكتشف فيها بوضوح شديد محركات نشاطه .

وهي لا تعبر عن ذهنيته فقط : إنها تشارك في تغييره كذلك ، فلا يتوقع المشترع ، في الغالب ، ما ستكون عليه التأثيرات البعيدة لتنظيم حقوقي معين . ولا سيما عندما تتحول الظروف التي انشئت من أجلها ، وتصبح عقبة أمام تكيف جديد . والأمر كذلك في المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية . وفيما يخص الآلات التي ادخلت من أجل تخفيض تعب العمال ، بعد أن كانت نقطة الانطلاق لتنظيم صناعي يستخدم مزيداً من العمال ، ويفرض جهوداً كبيرة . ويمكن أن يؤدي توسيع النظام الاقتصادي في مجال الانتاج أو التوزيع ، والجماعة الدينية في مجال الايمان الديني ذاته ، إلى تغيرات عميقة ، مخالفة لمقاصد أولئك الذين أحدثوها ، وإن تشريعاً يهدف إلى عرقلة مسار حركة

اجتماعية وتوجيهها يمكن ان يؤدي بالعكس إلى تعزيزها وإعطائها دفعاً جديداً .

وكان لا بد هنا من إيراد تمييز أساسي ، فمن بين هذه التغيرات في المظهر المادي للجماعات ، أن عدداً كبيراً منها لا فعل له إلا على الوظيفة ذاتها التي أحدثتها ، والتي تبقى منحصرة في مجال محدود من الحياة الاجتماعية : مثلاً ، في كثير من الحالات ، لا يؤثر توسع الجماعة الدينية في المكان ، أو الجماعة الوطنية أو التغيير في الأجزاء الداخلية ، إلا على الذهنية وعلى مظاهر السلوك الطائفي أو السياسي . وإن كسب شكل اقتصادي معين أرضاً جديدة ، وإن دخل عدد كبير من الحرفيين والقرويين في عداد طبقة عمال الصناعة الكبيرة يصبح نشاطهم أكثر آلية وأكثر تخصصاً ، ويتزايد مردودهم ، ويزيد دخلهم أو ينقص : حيث تتغير بنية هذه الجماعات ، ولكن على صعيد انتاج أو توزيع الثروات .

وخارج هذه التغيرات ، هناك غيرها مما هي من الطبيعة ذاتها ، رغم كونها ناتجة في أطر مميزة من الحياة الاجتماعية ، وتؤلف مجموعة واحدة ، فوق الحواجز التي تفصل الوقائع الدينية عن الوقائع الاقتصادية إلخ . وندخل هنا في مجال حالات وحركات سكانية ، يدرسها علم الشكل الاجتماعي بالمعنى الحصري ، وهي أكثر تميزاً في الوقائع الاجتماعية ، وبالنسبة ذاتها لنمو الجسد ، وعدد وتجدد خلاياه ، وتحرك بعضها فيما بينها ، ووجود كريات الدم خلال الجسم كله ،وبالنسبة لعمل كل عضو مأخوذ على حدة . وفي الواقع فإن كل وظيفة جزئية تنتج تغيرات في بنى وحجم الجماعة المناسبة ، تتجاوز حدود الوظيفة ذاتها ، وترتبط بتغيرات في بنى وحجم الجسم الاجتماعي كله .

وتتكوّن تجمعات الجماهير في أمكنة مخصصة حول مراكز سياسية ، أو مؤسسات الصناعة الكبيرة ، وجميع الأشكال المختلفة لتنقلات الجماعة والهجرات : ويكون من الممكن دائماً وصف وقائع هذا النوع من التعابير الديمغرافية الصرفة ، ودون الأخذ في الاعتبار الإطار المحدد الذي ظهرت فيه .

وإن تحركاً جماهيرياً ، ودفعاً في الولادات ، وزيادة في الوفيات أو

كذلك ، نمطاً من التجمع على الأرض ، يمكن أن يرتبط بظروف متنوعة جداً : حيث الطبيعة المادية للأمكنة ، والبيئات الاخلاقية والدينية ، والتحول الصناعي إلخ . ولكن مهما كانت هذه الظروف ، فإن الحالات والحركات الديمغرافية المبينة تكون لها الطبيعة ذاتها والميزات نفسها : تلك هي الوقائع السكانية .

وأن تنشأ زيادة الوفيات من شظف الحياة واللامبالاة بالشأن الصحي ، التي نلقاها لدى بعض الطوائف ، أو من نظام سياسي يتعرض للحروب بكثرة ، ويبقي عدداً كبيراً من السكان في حالة العبودية أو القنانة ، أو أن يتكاثر الموتى خلال مرحلة من التأزم والبطالة . تعني دائماً حالة تغير في معدل الوفيات لدى شعب يتميز بنمط معين في مجال الولادات والزيجات ، وفي اتساع وحجم التجمع بالمعنى الديمغرافي . فيوجد إذن ، إلى جانب مختلف دراسات علم الشكل التي تتناول الهيئات المتناسبة مع الوظائف الكبيرة للجسم الاجتماعي ، نوع من علم الشكل السكاني بشكل عام ، قائم بذاته . وسنحاول التركيز عليه .

الباب الثاني

علم الشكل الاجتماعي
بالمعنى الحصري أو علم السكان

القسم الأول

الظروف المكانية

سكان الأرض والقارات

يتميز السكان عن الجماعات الأخرى كالعائلة ، والدولة والكنيسة ، والمشروع الصناعي ، رغم أنها كلها تتكون من عناصر السكان ؛ وأما مجموعة السكان في اجزائها وأشكالها وبنيتها ، لا تفسر إلا بطبيعتها الخاصة ؛ ذلك هو موضوع علم الشكل الاجتماعي بالمعنى الحصري . وإليه نعود في كل مرة يتم فيها درس الأشكال الخاصة كعلم الشكل . وهكذا فإن هناك وقائع سكانية يمكن فصلها عن الوقائع الاجتماعية ، وربطها ببعضها البعض ، دون الخروج عن الميدان الذي تكونه بمجموعها .

ويعتبر هذا الميدان واسعاً . ونميز فيه قسمين ، يستجيبان لنظرتين مختلفتين ومكتملتين حول حالات وحركات السكان ، وخاصة حو المظاهر الجماعية التي ترتبط بها .

قلنا أن كل فئة اجتماعية تتصل بالمكان الذي يشكل موقعاً لها : فلا تأخذ شكلها ، ولا تمارس وظائفها خلافاً لذلك . ويعتبر هذا صحيحاً ، لا سيما بالنسبة للفئات السكانية ، لأن وظائفها الخاصة تظهر أنها تقوم على الأرض . فهي تحتل مساحة كبيرة أو صغيرة . وتنتشر في مداها الواسع ، أو تنحصر في مداها الضيق . وتتوزع فيها تحت شكل كتل متمركزة أو تتبعثر هنا وهناك . وتنتقل فيها بحركات تتنوع سرعة وبطئاً ، وضيقاً واتساعاً . وفي الوقت ذاته ، يتصلب السكان ، ويشكلون موضوعاً في عالم المادة ، أو بالأحرى يدركون أن لهم حجماً وكتلة ، وأنهم يظهرون للخارج بمظهر وقوام

جسم مادي . وهكذا فإنه يمكن لكتائب جيش معين ، في حفل المناورات ، أن تقارن بقطع رقعة الشطرنج ، وأن قبيلة في الترحال تبدو قافلة تدفعها الرياح ، وأن جماعة منحصرة في موقع معين ، تشبه معدناً يذوب في « جرة فاض كيلها » .

ومن جهة أخرى يتكون السكان من عناصر من الكائنات الحية ، وإن تجمع عدد كبير من الأجسام المترابطة لا يعني بالضرورة أنها تكون جسماً واحداً . ومع ذلك عندما تكون هذه الكائنات مترابطة بشكل دائم ، وعندما يكون في كل مجموعة من هذا النوع ، أجزاء تموت وأخرى تقوم بدلاً منها عن طريق الاخصاب والتوالد ، يمكن القول بحق أن السكان يظهرون ميزات تقربهم من الجسم الحي . وفي الواقع لا وجود ولا عمل له الا شرط أن يكون ، ليس جسماً مادياً فقط ، بل جسماً عضوياً ، يولد ويكبر أو يتناقص ، ويعاد إنتاجه أو يصغر حتى الزوال ، ولا سيما شرط أن يدرك هذا الجسم وهذه الوظائف العضوية لأنه ، كما سنرى ، لا يقتصر على تحملها بل كذلك يوجهها ويحولها ويراقبها .

وهكذا ، هناك مظهران متتاليان : السكان في الحيز المكاني على الأرض ؛ والسكان في ميدان الحياة ، الخاضعين للقوى البيولوجية التي تحدد ما يسمى حركتهم الطبيعية ، في علم السكان . ـ وسنبادر لدراسة المظهر الأول . إنه الميدان الذي تقيم فيها ؛ وكيفية توزعها في المكان ، وتنقلاتها الناتجة في معظمها عن علاقاتها فيما بينها ومع الأنواع الأخرى ، ولا يتعرض لها بالتالي إلا لتفحص وظائفها الداخلية ، وتجدد أنسجتها وتطورها العضوي ، على أساس أن كل واحدة تكون منفصلة عن الأخرى .

ويعتبر الباحثون الاجتماعيون أن الناس ليسوا أفراداً مميزين فقط ، بل إنهم يؤلفون جماعات ؛ وأن الجماعة هي الوحدة البشرية الحقيقية . وأكثر من ذلك ، أن هذه الجماعات ذاتها ليست مستقلة الواحدة عن الأخرى ، بل تميل ، أكثر فأكثر لتؤلف بتقاربها وحدة أوسع : هي جيمع سكان الأرض . ـ فهل في هذا بناء ذهني ؟ حقاً أن كثيراً من هذه الجماعات عاشت منفصلة إحداها عن الأخرى ، خلال زمن طويل ، وكانت لا تعرف بعضها بعضاً .

واليوم كذلك ، هناك العديد من القبائل البرية والجماعات الفلاحية لا يمتد أفقها إلى ما بعد حدود مناطق سكنها . ومع ذلك فإن الناس ليسوا مثل الحيوانات أو النباتات . وأن الحافز الذي يدفعهم للخروج منها لتصور مكانهم في مجتمع محدود ، يوسع كذلك فكرتهم إلى ما بعد هذه الجماعة . وهناك دائماً اتصالات موقتة على الأقل بين مختلف القبائل ، وشيئاً فشيئاً ، أمكن لهذه الاتصالات تغطية مساحات واسعة من الأرض .

وقديماً في عصر هيرودوتس ، كان ما يعرف بالعالم القديم يظهر كمجموعة واسعة جداً ، تتفاعل فيها الاجزاء ، ويؤثر بعضها على الآخر . وفيمابعد ، أحدثت الحملات العسكرية والغزوات اهتزازات وصلت أصداؤها إلى الأماكن البعيدة . وقد أظهر الاخوة كوليشر Kulisher ، في كتاب حديث لهما ، كيف تلقت أحداث اوروبا ، منذ ١٥ قرناً ، التأثيرات البعيدة لشعوب حوض البحر المتوسط عبر إيران والبلاد العربية وتركستان والصين وبلاد البلطيق . ومن جهة أخرى ، فإن المبادلات الاقتصادية كانت تصل دائماً بين البلدان المتباعدة . وعن طريق ذلك ، كانت المفاهيم حول الشعوب البعيدة عن بعضها بمساحات شاسعة ، وأوضاعها ، تنتقل عبر العالم بواسطة التجار . ونضيف أخيراً مظاهر تقدم الجغرافيا : حيث سمحت روايات المسافرين ، ليس فقط بتصحيح الخرائط ، بل باكمالها ، وتسجيل أسماء شعوب ومدن في أمكنة عديدة كانت تبقى فارغة ، وللاقناع أكثر فأكثر أن جميع أجزاء الأرض قابلة للسكن تقريباً . وهكذا نشأت عادة التفكير حول سكان الأرض ، وتكونت صورة كلية عنهم ، لأن جميع فئاتهم تظهر قادرة على إقامة العلاقات فيما بينها ، أكثر فأكثر .

فليس سكان الأرض إذن ، تعبيراً حسابياً فقط ، إنهم يؤلفون كتلة متكاملة على امتداد الأرض ، توجهها حركات داخلية ، ويتحرك فيهم نوع من الحياة المشتركة . وعندما تظهر بعض الفوارق حول هذه النقطة أو تلك ، فإن ذلك لا يقلل من النظر إليهم كوحدة جماعية في مجملها .

واعتباراً من القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بدأ يبرز الاهتمام باجراء كشوفات دقيقة عن السكان ، في عدد من البلدان ، في المانيا وإنكلترا وفرنسا

وإيطاليا . وفي بادىء الأمر بشكل غير مباشر ، باحصاء عدد البيوت وأماكن الاقامة ، ثم يتم ضرب هذا العدد بالعدد المفترض لأفراد العائلة ، أو كذلك ، بواسطة سجل الولادات والوفيات . وقد اعتبر طويلاً ، أنه يستحيل إجراء احصاء تام لعدد جميع سكان منطقة اقليمية معينة ، وفي القرن التاسع أدخلت عادة القيام باحصاءات رسمية ، في معظم البلدان المتمدنة بالتدريج ، فيلجأ كل مواطن قدر الامكان إلى املاء بطاقة فردية ، ويجري تفحص جميع البطاقات من قبل إدارة مركزية. إنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة ، حتى يومنا ، في مناطق عديدة ، في افريقيا وآسيا .

ومع ذلك ، فهل يمكن الحصول على الأقل ، على تقدير تقريبي لحركة السكان في العالم منذ قرنين أو ثلاثة ؟ فاذا تحولنا إلى دراسة حديثة للاميركان ويلكوكس American Willcox نجد فيها أمرين . أولا لائحة مفصلة لجميع التقديرات ، حول عدد الناس الذين يعيشون على الأرض ، قدمت من قبل مؤلفين متخصصين ، منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى الآن . وفي غياب الاحصاءات أو بوجود احصاءات غير كافية ، لم يستسلم الناس لعدم معرفة ما كان عليه عدد الكائنات البشرية على كوكبنا . فهناك خمسة تقديرات لأربع سنوات مختلفة بين عامي ١٦٥٠ و ١٧٠٠ ، وستة عشر تقديراً لخمس عشرة سنة مختلفة خلال القرن الثامن عشر ، و٤٥ تقديراً ، بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٥٠ ، وستون تقديراً بين ١٨٥٠ و ١٩٠٠ ، وتسعة وثلاثون تقديراً بين ١٩٠٠ و ١٩٣٠ . وليست هذه التقديرات بدون فائدة . فكان لبعضها نوع من التأثير . فأخذ بها في أوساط العلماء والجغرافيين والفئات المثقفة . ومن جهة أخرى فلم تظهر أنها اعتباطية مع بعض الاستثناءات . وكانت تختصر معارف العصر : فالملاحظات الجزئية الميدانية ، كانت تكملها انطباعات وملاحظات المسافرين والرحالة .

والأمر الثاني الذي نأخذه من الدراسة المذكورة أعلاه ، أن المؤلف الاميركي قد انتقدها وصححها ، مستنداً إلى ما لم يكن يعرفه المعاصرون ، وإلى المقارنة والتقريب بين المصادر الأجنبية العائدة إلى العصور القديمة التي لم يكن ممكناً بلوغها حينذاك ، والتي أمكن ترجمتها اليوم ، ولا سيما حول التطور

اللاحق الذي تسهل ملاحقته كلما اقتربنا من عصرنا ، بتقديرها في الماضي ، وبالعودة من الحاضر إلى الماضي . ولا شك أنه على أساس من الفرضيات ، يُطرح نوع من الانتظام في التطور ، يكون أقل دقة كلما تعلق الأمر بالمراحل الأكثر قدماً . ويتم ذلك بمراقبة التحقيقات ، وبتبني الحلول الأكثر اعتدالاً والأكثر واقعية .

وهكذا ، فللمرة الأولى فقد أمكن المغامرة بقياس ظاهرة واسعة وباستنتاج كبير للنوع الانساني ، حول تزايد السكان على كامل الكرة الأرضية وفي كل واحدة من القارات ، على امتداد ما يقرب من ثلاثة قرون (ما يقرب من سدس الزمن الماضي منذ العصر المسيحي) . ولا شك أن رقم السكان الصافي إنما هو معطى مجرد . ولكن المشكلة الأولى التي تطرح نفسها على علم الشكل الاجتماعي هي في تحديد اتساع وحجم الكتلة البشرية ، والسرعة التي تتزايد فيها . ونقصد الثورة التي حصلت في أفكارنا حول العالم المادي ، منذ اليوم الذي استطعنا فيه قياس عالم كوكبنا ، وقياس المسافة الفاصلة بين الأرض والاجرام السماوية ، وإحصاء النجوم المرئية ، وعلى هذه القاعدة تم تشييد علم الفلك . والسكان هم الاطار الأعم الذي يجب أن تحدد فيه الوقائع الاجتماعية . لأن التيارات التي تتحرك في هذا الجسم الكبير تكون مشروطة باتساعه الذي يشكل الفصل الأول ، وفي كل حال ، فصلاً أساسياً من العلم الاجتماعي .

وكان الكاتب الانكليزي .صمويل جونسون يقول : « العد في القرن الثامن عشر ، ممارسة حديثة . وكانت الطريقة القديمةتقوم على التصور والتخمين . من هنا كيف لا يتم الوقوع في المبالغة ؟ » . ولم يصلنا من العهود القديمة أية دلالات عددية دقيقة حول سكان بلد معين أو مدينة ما . ومع ذلك ففي عصر النهضة ، عندما نقرأ المؤلفات اليونانية والرومانية ، كانت تقبل الأرقام المعطاة حول سكان المدن القديمة دون مناقشة . وقد بدا أن سكان روما قد نقصوا من ٧٠ إلى ١ ، وأن مناطق أخرى من محيط المتوسط ، حسب أرقام العهود القديمة ، قد أقفرت من سكانها إلى حد كبير . من هنا الاعتقاد أن سكان الكرة الأرضية قد نقصوا كثيراً خلال الخمسة عشر قرناً السابقة ،

من ١٠ إلى واحد حسب رأي مونتيسكيو في الآداب الفارسية

وفي القرن السابع عشر ، إذا استبعدنا التقديرات الاعتباطية (التي تتراوح بين ٤ مليارات و٦٠ مليوناً لكل الكرة الأرضية) يجب التمسك بتقديرات اليسوعي ريشيولي Riccioli ، الذي استند إلى أفضل المصادر المتوفرة لديه . فكان ريشيولي يقدر عدد سكان الأرض بمليار نسمة . ورغم أن هذا الرقم عدد بلا كسور ، فقد حصل عليه بجمع سكان مختلف القارات . وقد قدر لأوروبا ١٠٠ مليون نسمة ، الأمر الذي يظهر أنه لم يخطىء كثيراً في التقدير ؛ لأن الالماني يوليوس بيلوخ ، في أيامنا ، وصل إلى النتيجة ذاتها ، بواسطة طريقة أخرى ، وبعد أن درس في أول الأمر ، مجمل سكان المنطقة المتوسطية قديماً ، وفي العصور الوسطى وحديثاً . وكان ريشيولي يعتقد أن مئتي مليون نسمة كانوا يعيشون في الصين . وهذا الرقم مبالغ فيه جداً (وكان أخذه عن الأب مرتيني) . واليوم بعد خمسة باحثين معاصرين ومتخصصين في الأبحاث الصينية قال ويلكوكس أن العدد كان ٧٠ مليوناً على الأكثر . وفي آسيا كلها قدر أن العدد كان ٢٥٠ مليوناً بدلاً من ٥٠٠ مليون قدرها ريشيولي . وبالنسبة لافريقيا ، ولعدم وجود تقدير أفضل يمكن القبول بالتقدير الذي أعطاه لعام ١٦٥٠ : مئة مليون (بقدر سكان أوروبا) . ولكنه ذهب إلى بعيد جداً عندما قدر سكان أميركا بـ ٢٠٠ مليون نسمة . ويقدر اليوم المتأمركون ، بطرق مختلفة ، سكان أميركا في أواسط القرن السابع عشر بـ ١٣ مليوناً (مليون واحد فقط على الأراضي الحالية للولايات المتحدة وكندا) . وهذا يعني أن مجموع سكان العالم ، في ذاك العصر يقدر بـ ٤٥٠ مليوناً بدلاً من مليار نسمة . وفي القرن الثامن عشر أخذ الاحصائي الكبير سوسميلك Susmilch بتقدير ريشيولي . ومع ذلك ففي اواسط القرن التاسع عشر ، ارتفع سكان العالم إلى هذا المستوى ، مليار نسمة : وكان قد تضاعف تقريباً عما كان في أواسط القرن السابع عشر . ولكن في هذه المرحلة كلها ، يمكن القول أن هذه المضاعفة قد حصلت دون أن ندرك ذلك . ـ ففي الحقيقة لا بد أن تكون الأرض ، قبل القرن التاسع عشر أقل سكاناً بكثير مما نعتقد .

ولنتوقف الآن ، عند التقديرات الاجمالية المستعادة من قبل المحدثين ، فنجد الأرقام التالية بالنسبة للكرة الأرضية كلها :

السنة	العدد المطلق	العدد النسبي
١٦٥٠	٤٥٦ مليوناً	١٠٠
١٧٥٠	٦٦٠ مليوناً	١٤٢
١٨٠٠	٨٣٦ مليوناً	١٨٠
١٨٥٠	١٠٩٨ مليوناً	٢٣٧
١٩٠٠	١٥٥١ مليوناً	٣٤٠
١٩٢٩	١٨٢٠ مليوناً حالياً ما يقرب من ٢ مليار	٣٩٥

وبالإجمال فإن سكان العالم قد تضاعف أربع مرات تقريباً في أقل من ثلاثة قرون . ويلاحظ أنه حتى عام ١٩٠٠ ، كان معدل الزيادة أسرع . وكانت المرحلة الأولى للمضاعفة من ١٦٥٠ إلى ١٨٢٥ ، أي ١٧٥ عاماً . والضعف الثاني من ١٨٠٠ تقريباً إلى ١٩١٠ ، أي ١٠٠ عام تقريباً . ولكن منذ نصف قرن كان معدل الزيادة يميل إلى الثبات . وكان أسرع ما يكون بين ١٨٥٠ و ١٩٠٠ . وبعد ذلك . كان هناك نوع من التباطؤ .

فلننظر كيف كان الوضع في مختلف القارات . فأوروبا وحدها لم يتوقف فيها معدل السكان عن التزايد . وقد تضاعف من عام ١٦٥٠ إلى ١٨٠٥ ، في مدة ١٥٥ عاماً ؛ وتضاعف ثانية من ١٨٠٥ حتى ١٩٠٠ ، في ٩٥ عاماً ؛ وتضاعف من ١٨٥٠ إلى ١٩٣٠ ، في ٨٠ عاماً . ـ وفي هذه الناحية فإن اوروبا تعارضت بحدة مع آسيا التي بقي معدل الزيادة فيها متشابهاً منذ القرن السابع عشر : حيث تضاعف في مدة ١٤٠ عاماً ؛ وتضاعف ثانية أيضاً في ١٤٠ عاماً .

وأظهرت الولايات المتحدة الخصوصية التالية : تناقص ضعيف لعدد السكان ، في المرحلة التي حل فيها البيض محل السكان الاصليين ، ولكنهم لم يكونوا قد بلغوا بعد اعداداً كبيرة ، ثم تزايدوا كثيراً خلال القرنين الأخيرين : حيث تضاعف عددهم من عام ١٧٦٠ إلى ١٨٠٠ (في مدة اربعين عاماً) ،

ثم تضاعف عددهم ثانية بين ١٨٠٠ و ١٨٤٠ ، وزادوا أكثر من ثلاثة أضعاف من ١٨٤٠ إلى ١٩٠٠ (في مدة ستين عاماً) : ولكن معدل الزيادة نقص بما يقرب من النصف منذ ١٩٠٠ . وفي أميركا الجنوبية التي كانت لا تزال أقل سكاناً من اميركا الشمالية ، حتى القرن الثامن عشر ، فقد زاد السكان أكثر من النصف بقليل بين ١٨٠٠ و ١٨٥٠ ، وأكثر من أربع مرات بين ١٨٥٠ و ١٩٣٢ : أي بتأخر ٥٠ عاماً عن أميركا الشمالية .

وهكذا ، فإن أوروبا كانت تحتل وضعاً وسطاً في هذا المجال بين آسيا وأميركا ، بمعدل زيادة أكثر ارتفاعاً من الأولى وأقل ارتفاعاً من الثانية .

وفضلاً عن ذلك فلننظر كيف يتوزع سكان الأرض بين القارات . ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر، يمكن القول بشكل إجمالي أن اوروبا كانت تضم خمس سكان العالم ، وافريقيا الخمس كذلك ، وآسيا أكثر من النصف (وأميركا من ٢ إلى ٣ بالمئة) . وحالياً ان نصف السكان لا زال في آسيا (ولا يغطون ثلث المساحة القابلة للسكن) : إنها دائماً أكبر مخزن بشري ، بينما زادت أوروبا كثيراً من حصتها النسبية : ما يقرب من ثلاثة اعشار سكان العالم ، في حين أنها لا تمثل إلا عشر المساحة القابلة للسكن. وإذا اعتبرنا أن عدد سكان افريقيا قد بقي ثابتاً تقريباً منذ ثلاثة قرون ، فان القارة السوداء قد شهدت هبوط نسبة سكانها إلى سكان العالم من الخمس إلى ١/١٣ . بينما زاد عدد سكان أميركا كثيراً ، ولكنه لا يمثل ، بمجمله إلا ١/٨ من سكان العالم ، في حين أن مساحة العالم الجديد أكبر من ربع المساحة القابلة للسكن . وأن أكثر من ثلاثة ارباع ، أي ما يقرب من ٨٠ بالمئة من سكان الكرة الأرضية ، يعيشون اليوم في أوروبا وآسيا ، بدلاً من ٧٥ بالمئة في القرن السابع عشر ، وتعود هذه الزيادة النسبية إلى اوروبا بشكل أساسي .

وكانت هذه التقديرات لويلكوكس ، الناتجة عن نظرات نقدية للمعطيات القديمة ، بدورها عرضة للنقد .

إن كوزينسكي يرى أن البلدان التي نعرف عدد سكانها ، لا تضم إلا ثلاثة أخماس سكان الكرة الأرضية (بدلاً من الخمس قبل ١٠٠ سنة) . ففي الصين خاصة ،تراوحت التقديرات بين ٣٢٥ و ٥٢٥ مليوناً، وفي آسيا بين ٩٦٠

و١٢٦٠ مليوناً . ولكن حتى لو أخذنا الأرقام الدنيا لهذه الاعداد ، فإن آسيا كانت تضم نصف سكان الأرض . بينما نعرف بالتأكيد أن سكان اميركا الشمالية قد تحول في مدة ١٠٠ عام مما يقرب من ٣٠ مليوناً إلى عدد يتراوح بين ٢٥٠ و ٢٨٠ مليون نسمة .

فماذا يمكن أن نستنتج من هذه الوقائع الآن؟ لا شك، أن تغيرات كبيرة حصلت ، خلال مجرى هذه القرون الثلاثة ، ويتبين ذلك من حجم مجموع السكان ، والمساحات التي يعيشون فيها . فقد تضاعف عدد السكان أكثر من أربع مرات . وينتشرون اليوم في مناطق واسعة من المساحات القابلة للسكن ، حيث لم نكن نجد في الماضي إلاقبائل قليلة متفرقة . وقد نمت هذه الحركة من التزايد والتوسع ، على الاقل حتى عام ١٩٠٠ ، تبعاً لوتيرة متسارعة . ونهتم عادة بالالحاح على سعة هذه الحركات ، كما لو أن الموجة البشرية المتزايدة أكثر فأكثر ، قد كسرت الحواجز التي كانت تحبسها ، وتفرقت في أماكن أبعد دائماً ، مثل فيضان يغطي سهلاً كاملاً ، ويخفي بتدفقه المستمر البحيرات والسواقي التي كانت تبرز فيه سابقاً . ومع ذلك ، فبعد مقارنة السكان حسب القارة قديماً ، فإن ما بفاجئنا اليوم ، أن هذه الزيادة الكبيرة قد أمكن حصولها بغض النظر عن الأهمية النسبية للجماهير التي تقيم في مختلف مناطق الأرض ، أي دون أن تتغير نسبها بشكل جدي : إنها بالتالي الثبات الغريب للمجموع في بنيته وفي نسبه .

وإن أكثر من ثلاثة أرباع السكان يقيمون في اوروبا وآسيا ، في العالم القديم، ولا تضم أميركا أكثر من ١/٨. وأوقيانيا كلها تقريباً نصف بالمئة . وكانت التطورات أكثر ظهوراً داخل مجموعة اوروبا ـ آسيا . غير أن آسيا شكلت دائماً نصف سكان العالم : ٥٢ بالمئة في عام ١٩٢٦ ، بدلاً من ٥٤ بالمئة عام ١٦٥٠ . وكنا نجد تغيرات نسبية أكثر أهمية[1] ، عندما نقارن بين

(١) لقد أظهر شارل دافنبور Charles Davenport في كتاب وراثة القامة ، بعدة رسوم بيانية كيف يتغير طول وعرض مختلف أجزاء الجسم ، ونسبة طولها وعرضها إلى الجسم كله ، في أعمار مختلفة . فوجد أن طول الوجه يمثل بالنسبة للقامة (طول الجسم بكامله) : الربع عند الولادة ، والخمس بعد سنتين ، والسدس في سن السابعة ، والسبع في سن الثانية عشرة ، والثمن في سن العشرين ـ انظر كذلك أمراض الأطفال لمؤلفه Apert .

تختلف أجزاء الجسم البشري ، من الرأس والصدر والبطن والأطراف لدى الأولاد والكبار .

وتلك ظاهرة هامة لمن يتعرض لموضوع علم الشكل الاجتماعي . فلا يتصرف سكان البشرية إذن مثل كتلة من الغبار الساكن الذي تتناثر أجزاؤه في الهواء وفي كل الاتجاهات ، ومثل كتلة سائلة تنتشر على مساحة واسعة ، أو حتى مثل الكثير من الأنواع النباتية أو الحيوانية التي مدت جذورها أو تكاثرت في كل مكان توفر لها الأرض الظروف الملائمة . فالكل يجري كما لو أن لجمهور الناس بنية محددة ، ثابتة ومستقرة نسبياً ، وتزيد في المكان ، ولا تخرج عن إطارها إلا ببطء شديد ، وفي ظروف استثنائية جداً . وتكون الكتلة البشرية حبيسة شكلها بدرجة تختلف عن مجموعة الاجسام الأخرى .

فما هو مبرر هذا الثبات الشديد ؟ وقد طُرح مدى تأثير الظروف الطبيعية ، منذ زمن طويل ، ومن غير المعقول عدم أخذه في الاعتبار . فالصحارى ، وسلاسل الجبال والبحور الواسعة عقبات ؛ غالباً ما أوقفت تنقلات الناس . والأراضي الأشد خصوبة ، والسهول الممتدة على ارتفاع معتدل ، مع ظروف مناخية ملائمة كلها قابلة لتكون مسكونة قبل غيرها . ولكن هذا التفسير بسيط للغاية . فإذا كان الوسط الطبيعي يؤثر على الانسان في هذا الخصوص ، أي على توسعه ، فإن الانسان ، وخاصة المجتمعات البشرية تؤثر من جديد ، وربما أكثر على الأرض .

وعندما انتقد لوسيان فيفر Lucien Febvre الحتمية الطبيعية لمدرسة الجغرافية البشرية ولبعض ممثليها على الأقل ، كان يرى : « في كل مكان نلقى مناطق ملائمة ظاهرياً لاقامة الناس ، ومع ذلك تكون مهملة ـ بينما تظهر مناطق غير ملائمة ، ويقيم الناس فيها ، ويتعلقون بها ، ويتشبثون بالأرض إذا صح القول ، بقوة الارادة وضد كل احتمال » . فالسودان المتنوع جدا ، والخصيب جداً ، قليل السكان جداً . والسهول الغنية برواسب وادي الميسيسبي ليس فيها إلا القليل من السكان المبعثرين . وأما العقبات الطبيعية فلم توقف مسار البشر . فيكفي أن نفكر في حملات الغزو التي تنتشر ، من المناطق البعيدة في آسيا ، إلى أوروبا الغربية . وتظهر لنا المكتشفات المحدثة

للعلماء في خصائص الشعوب، أن منطقة حضارية واحدة قديما كانت تشغل شاطىء الهادي الأسيوي والاميركي، كما لو أن الإختراعات التقنية، والأدوات المنزلية والأسلحة، واللغة ذاتها، كلها كانت انتشرت عبر الجزر بواسطة بحارة أوائل . ـ غير أنه في عصرنا، ومنذ قرن تسهل وسائل النقل الحسنة الصنع التنقلات إلى مسافات بعيدة أكثر فأكثر، إلى جانب جهاز اعلامي سريع ومؤكد . إذن فليست هي الظروف الطبيعية التي تعترض توسع الجماعات البشرية .

ويبدو من الطبيعي الاستعانة بالظروف الاقتصادية، وكذلك بالظروف الوطنية . ففي عصر الانتشار الأول للانسان في الأرض، لا شك أن حياة الرعي والصيد البري والبحري كانت الباعث على تنقلات الانسان : فكان الرحّل يحملون خيامهم، وينصبونها في أمكنة جديدة باستمرار . ثم جاءت الزراعة لتثبت الانسان على الأرض . ولعل هذا ما يفسر أن الناس، خلال قرون طويلة، كانوا مقيمين اكثر من اليوم . ومع ذلك، فقد ترك القروي حقله للالتحاق بالعمل في المدينة . ولكن إذا احدثت الصناعة حالات نزوح داخلية حقيقية، فإنها بدورها قد ثبتت الانسان لدى المصنع . وبعد ظهور المجتمعات الصناعية، احتفظت بأفرادها . وفي الوقت نفسه تكونت بيئات وطنية تمارس نفوذاً قوياً جداً على الذي ينغمسون فيها، والذين لم يتأكدوا من ايجاد اللغة ذاتها، والعادات نفسها، ونمط الحياة ذاته . كانت العادات الاقتصادية والعادات الوطنية : حيث هي العادة التي تبقي الناس في الأماكن التي عاشوا فيها حتى الآن .

ولكن العادة ليست مبدأ . إنها نتيجة . فالانسان يطيع القوى الاجتماعية، وهي تستطيع أن تحثه على البقاء في الحالة التي هو فيها، ولكن كذلك ليتغير فيها . وبشكل أكثر عمومية، فالتكوين الاقتصادي لجماعة معينة، وطابعه الوطني يظهران هنا كنتيجتين اكثر مما هما سببان . وإذا شكل الناس مجموعات اقتصادية ثابتة، فيكون ذلك أنهم يتوزعون في المكان بشكل معين . وكانت الصناعة تقوم على فئة سكانية بلغت درجة معينة من التجمع أو التمركز، من أجل أن تنمو تبعاً لأشكاله الحديثة . ولم تتكون الامم إلا عندما

قامت علاقات وثيقة ودائمة بين المناطق ، ولا سيما المدن المكتظة بالسكان ، وعندما أمكن ظهور هيئات جماعية واسعة ، داخل فئة كثيفة .

ونعود إذن إلى أشكال السكان (الحجم ، الصورة ، الكثافة) . ويدرك الشعب على المدى الطويل بنيته وعلاقاته مع البيئة الطبيعية ، وكذلك مع الشعوب المجاورة ، على أساس أشكالهم المادية كذلك . وتحدد كل مجموعة موقعاً لها شيئاً فشيئاً بين المجموعات الأخرى : وترتبط بها ، ولكنها تتميز عنها كذلك . ويعتبر هذا الشعور العام نوعاً من القوة : ويكون هناك نوع من المقاومة لتغيرات الشكل بضغط الاجزاء وتحركها وتفككها . وليس تقسيم العمل والعلاقة بين المهن ، في منطقة معينة ، أساساً للتلاحم ، ولا يدوم بذاته ، إلا لأنه ينشأ داخل مجموعة تدرك أنها تؤلف شعباً واحداً . وينشأ الشعور الوطني عن نوع من التفكير حول واقع تكون بشكل عفوي ، يعني المجموعة المتوالية خلال مسار الاجيال والعائلات التي اعتادت أن تعيش جنباً إلى جنب في إطار إقليمي واحد . ويولد الناس ويموتون في الأمكنة ذاتها ، ويتزوجون من بعضهم بعضاً ، وتستمر العائلات التي تتكون في موقعها . وتظهر أمام ذاتها ، كوقائع من الجوهر ذاته . ذلك هو مبدأ هذا الاستقرار التي يقدمها لنا توزيع الجماعات على الأرض ، وهو إحدى السمات الأكثر تميزاً لسكان البشرية .

ولهذه المقاومة حدود . وخلال مجرى التاريخ ، غيرت شعوب كثيرة مكان اقامتها وسكنها . ولكن ما كان يسمح أو يسهل هذه المظاهر من الانتقال ، أن الشعب كان ينتقل كمجموعة بكاملها ، وغالباً ما يكون بعيداً عن المكان الذي كان يحتله بالقوة ، كما كان يتراجع أمام محتل جديد . وأغلب الظن أن السكان كانوا أقل تجمعاً وثباتاً في القديم ، وأن صورتهم كانت تتغير دون انقطاع . ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للسكان المقيمين الذين تزايدوا في أرضهم ، واقتصروا على سد الثغرات التي كانت تفصل بعضهم عن البعض الآخر ، وكذلك ثغراتهم الداخلية . وقد أخذ هذا التزايد في الصناعة وتيرة أسرع . وكان ذلك واقعة بارزة حيث تضاعف سكان العالم أكثر من أربع مرات في أقل من ثلاثة قرون ، والشعوب الأوروبية ما يقرب من خمس

مرات ، دون أن يلحق توزعهم على الأرض تغيرات أكثر .

ولا شك أن قارات واسعة مثل أميركا قد تزايد سكانها في هذه المرحلة بانتقال العناصر الأوروبية إليها . وبفضل الأشكال الحديثة للحياة الاجتماعية ، والاقتصادية خاصة ، يوجد في جميع البلدان فئة من الناس لم تندمج كلياً مع المجموعة ، فبقيت بشكل معين على هامش الجماعة التي لا تعود أصولها إليها . وكانت هذه الفئة المائعة من الفلاحين الفقراء وكذلك من عمال الصناعة ، وهي الأدنى في الوضع الاجتماعي ، منبعاً للهجرة . وعلى هذا فإن البلدان الأوروبية والاسيوية لم تفقد إلا قليلاً من جوهرها الذي لم يتوقف عن النمو .

ولا يفسر مثل هذا الثبات في توزيع جماعات السكان ، بالرغم من التأثير الذي يمكن أن يفرضه عليهم الموقع وصورته ، وأسباب أخرى كذلك ، إلا بصورة جماعية أخرى ، تبقيهم حيث هم ، وتكون الصورة أقوى بقدر ما يكون السكان أكثر عدداً أو أشد كثافة . وتلك الصورة هي بالنسبة لكل جماعة ، شكلها المادي .

كثافة السكان . المدن الكبيرة

إنه ليس كافياً معرفة عدد سكان بلد معين أو قارة ، أو الأرض بأسرها . بل لا بد من معرفة المساحة التي يتوزع عليها هؤلاء السكان . وهذا ما يدعى كثافة السكان . ويعبر عنه عادة ، بحساب عدد السكان في وحدة لقياس المساحة (في الكلم^2 ، أو الميل المربع) ، أي معرفة مقدار المساحة للنسمة الواحدة .

وفي الحقيقة فإن مناطق جبلية قليلة السكان ، وأرضها غير قابلة للزراعة كثيراً ، ترتبط مع مناطق أخرى توجد فيها تجمعات صناعية كبيرة ، وكثافة سكانية عالية . وفي الواقع إن الكثافة الوسطية في الكلم^2 لا تتضح في أي جزء من البلد الذي حسبت كثافته . ولكن يمكن اختيار مناطق أكثر تحديداً ومتجانسة نسبياً . ويمكن إكمال المؤشرات المعطاة حسب المعدل الوسطي ، باحتساب الفروق بين المعطيات الجزئية بالنسبة له . فإذا كانت الفروق مرتفعة ، فإنها تدل على وجود تنوع كبير في ظروف الوجود السكاني . وعندها فلا شيء يمنع من تحديد هذا التنوع ذاته ، باحتساب ما يسمى معطيات التوزيع . مثلاً ، إذا نظمنا على خط واحد ، وتبعاً للكثافة المتصاعدة في الكلم^2 ، جميع المناطق الادارية ؛ وحتى جميع الولايات لعد تقسيمات إدارية أو لجميعها في فرنسا ؛ ماذا تكون كثافة السكان في المناطق القائمة في منتصف الخط ، وفي الربع الأول والثاني والأخير إلخ . . . وفي العشر الأخير ؟ تلك هي مفاهيم النصف والربع والعشر .

وهكذا فإن كثافة السكان تعطينا الوسيلة لقياس درجة القرب ، ليس بين كائنات عضوية من الناحية الايديولوجية وحدها ، بل بين أناس يعيشون في مجتمع . وهناك فارق كبير بين حالة الحيوانات والنباتات وحالة الناس . ففي المجتمعات تتغير أفكار الناس ومشاعرهم وتصرفاتهم تبعاً لتكاثر أو تكاثف العلاقات فيما بينهم . وبشكل عام ، بقدر ما تزيد الكثافة الاجتماعية ، تصبح الاتصالات أكثر يسراً . وفي كل حال فإن القرب بين الناس ، يقدم الدليل على كثافة المجتمع ، وتؤدي هذه الكثافة بدورها لوقائع نفسية اجتماعية مميزة جداً . وعندما يقرب الناس من بعضهم ، ويعيشون في حالة من الازدحام ، تتغير حالات الولادة والوفاة والزواج : فهي ليست واحدة في المدينة وفي الريف . وفضلاً عن ذلك ، تكون تحركات التنقل ، لدى شعب أكثر كثافة وأكثر تنوعاً وأشد سرعة، وتظهر أكثر مظاهر النزوح داخل البلد، ومن أمة إلى أخرى . وبالتالي فإن مجموع الوقائع الديمغرافية ترتبط مع كثافة السكان ارتباط السبب بالنتيجة ، والنتيجة بالسبب .

ولنحاول تصور كثافة السكن البشري على سطح الأرض ، بشكل إجمالي . فنقف أمام القارات ، وعلى سطح الجزر . وكان راتزل يسمي المعمورة مجمل العالم المسكون ، وتشمل كذلك البحار التي تمر عبرها السفن من وقت لآخر : وتشمل المنطقة الحارة ، والمنطقتين المعتدلتين ، وجزءاً من المنطقة الباردة الشمالية ، أي ٦/٥ مساحة الكرة الأرضية . وننتقل الآن إلى جدول لكثافة السكان حسب البلد . فيظهر لنا أن مناطق السكان الكثيفة نسبياً (أكثر من ٥٠ نسمة في الكلم^{٢}) ، تكون قليلة ومحدودة للغاية : فهناك جزء صغير من اوروبا ، في بريطانيا ، وفرنسا ، واسبانيا (عبر الجنوب) ، وايطاليا ، وبلجيكا ، والبلاد المنخفضة وسويسرا وألمانيا ، والنمسا ـ هنغاريا ، والدانمارك ؛ ثم الهند ، وأخيراً جزء من الصين واليابان .

وهكذا ، فهناك ثلاثة مراكز متميزة ، ومتقاربة وليست في اوروبا . وتضاف إليها مساحة صغيرة ، في الولايات المتحدة (أصغر من فرنسا) على الشاطىء الشرقي . وبالمقابل ، فإن أجزاء واسعة من القارات التي تقع فيها مثل هذه المناطق الكثيفة السكان ، تحتوي على أقل من فرد في الكلم^{٢} .

فالمركز والجزء الشمالي من اسيا ، والجزء الصحراوي لشمال افريقيا ، والمنطقة شبه الاستوائية (الأقل اتساعاً) إلى جنوب القارة ؛ وكل وسط أميركا الجنوبية ، والقسم الأكبر من اوستراليا ، عدا شريط دقيق في الشرق . هناك إذن حدود قصوى ، وليس هناك منطقة وسطية بالنسبة للمجموع ، أي ما يقرب من ١٥ نسمة في الكلم^{٢} . وفي أوروبا (بما فيها الاتحاد السوفياتي) ٥٢ نسمة في الكلم^{٢} والنصف فقط في آسيا ، والثمن والتسع في أميركا ، والعشر في افريقيا .

وفي أوروبا مجموعة من البلدان المتجاورة ، تزيد فيها كثافة السكان عن الحد الوسطي بكثير ، مثل انكلترا وفرنسا وبلجيكا ، والبلاد المنخفضة ، وألمانيا ، والدانمارك ، وبولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والنمسا ، والمجر ، وإيطاليا : ١٢٨ نسمة وسطياً في الكلم^{٢} بدلاً من ٥٢ لاوروبا بأسرها . وتشمل هذه المجموعة ٢٣,٧ بالمئة من مساحة القارة ، و٥٥ بالمئة من عدد سكانها . وأما روسيا الأوروبية ذات الكثافة الوسطية ٢٦ نسمة في الكلم^{٢} (٦٤ في اوكرانيا ، و٣٩ في روسيا البيضاء) فإنها تؤلف ٤٣,٥ بالمئة من مساحة اوروبا و٢٣ بالمئة من سكانها . وبين هذين الحدين يقع الباقي : البلدان الشمالية ، والبرتغال ، واسبانيا ورومانيا واليونان ، ويوغوسلافيا إلخ . . . وتظهر كثافة وسطية ، بين ٤٠ و٦٠ بالمئة ، وأما بالنسبة لسكان اوروبا فإنها تمثل ٢٢ بالمئة فقط .

وتبلغ الكثافة الوسطية ١٥,٧ بالمئة في الولايات المتحدة ، أي أضعف من روسيا : وتوجد هذه الوسطية في معظم الأراضي ، عدا في ولايات الوسط الاطلسي ، التي تأتي كثافتها بنسبة ٩٩ نسمة في الكلم^{٢} ، وتقترب من الظروف القائمة في المجموعة الأوروبية الأولى .

ومع ذلك ، فقد يظن البعض أن هذه الفوارق في طريقها إلى النقصان ، وأن كثافة السكان تميل نحو التوحيد ، في أوروبا على الأقل . ولكن الأمر ليس كذلك . لنحسب أولاً متوسط الكثافات الملاحظة في كل بلد اوروبي . (باستبعاد روسيا القديمة والاتحاد السوفياتي حالياً) ، بإحصاءات متوالية . فقد زاد هذا المتوسط بحركة منتظمة خلال مجرى الثمانين سنة الأخيرة : ففي عام

١٨٥٠ ، كانت النسبة ٤٤,٥ في الكلم٢ ، وفي عام ١٨٧٠ : ٥٠ ؛ وفي عام ١٨٩٠ : ٥٧ ؛ وفي عام ١٩١٠ : ٦٦ ؛ وفي عام ١٩٣٠ : ٧٥ بالمئة . ولكن هذه المعدلات تنطبق على بلدان متنوعة جداً ، وذات حجم سكاني مختلف .

ولنحاول أن نحسب ما يعبر عن الفوارق المستخلصة بين كثافة هذه البلدان والمتوسط العام ؛ أي متوسط الفوارق بين الكثافات المتوسطة في كل بلد والكثافة المتوسطة لجميع البلدان ؛ كما هي ، ثم معدّلة (لأخذ عدم المساواة بين السكان في الاعتبار : فتضاعف الفرق لكل بلد بمعامل يساوي عدد السكان ، ونقسم جميع هذه العمليات بمجموع المعاملات) .

وبالتالي نجعل الكثافة المتوسطة ١٠٠ لكل عصر ، ونرى ماذا يكون الفارق المتوسط .

	الفارق الوسطي				الاعداد النسبية الفارق الوسطي	
	الكثافة الوسطية	البسيط	المعدل	الكثافة الوسطية	البسيط	المعدل
١٨٥٠	٤٤,٥	٣١	٢٦,٧	١٠٠	٦٩,٥	٦٠
١٨٧٠	٥٠	٣٣	٢٩	١٠٠	٦٦	٥٨
١٨٩٠	٥٧	٣٧	٣١	١٠٠	٦٥	٥٤,٥
١٩١٠	٦٦	٤٩	٤١,٥	١٠٠	٧٤,٥	٦٣
١٩٣٠	٧٥	٥٢,٥	٤٥	١٠٠	٧٠	٦٠٠

ونجد (حسب العمودين الأخيرين إلى اليمين ولا سيما الأخير) أنه ، إن نقصت الفوارق ببطء ظاهر بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٩٠ ، فقد عادت في عام ١٩٣٠ ، كما كانت في عام ١٨٥٠ ، ويعتبر هذا ، في مرحلة من ثمانين عاماً ، أجدر بالملاحظة ، من زيادة الكثافة الوسطية لأكثر من النصف ، وليست هي البلاد ذاتها التي تظهر أضعف وأقوى الكثافات . ويبدو أن السكان ، حتى نحو

١٨٩٠ ، قد مالوا للانتشار بشكل موحد ، وأن عوامل جديدة ، دخلت في هذه الفترة ، كانت تدفع لتمركز السكان ، وفي بعض البلدان أكثر من الأخرى .

وفي الواقع ليست كثافة السكان من الوجهة الاحصائية ، إلا تعبيراً ناقصاً عن شكل توزع الناس على الأرض . وربما امكن لشعب معين أن يتجمع أو يتفرق على مساحة واحدة . وهناك اشكال مختلفة للتجمع . ـ كما هناك تمييز بين المدينة والريف بشكل إجمالي ، في أول الأمر . ففي فرنسا ، يعتبر سكان القرى التي تعد أقل من ألفي نسمة ، من القرويين . بيد أنه قبل قرن من الزمن ، في عام ١٨٤٦ ، كان القرويون يؤلفون ثلاثة أرباع مجموع السكان (٧٥,٦ بالمئة) ، وفي عام ١٩٣١ أقل من النصف ٤٨,٨ بالمئة . ولا شك أن هذا تغير كبير . ولكن ماذا يعني هذا النمو في سكان المدن ؟ فهل تضاعفت المدن الصغيرة والوسطي ، دون أن تزيد ابعادها كثيراً ؟ تلك هي الحالة التي كان فيها التحول في نمط التجمع محدوداً ، لأن الفرق بين المدينة الصغيرة والبلدة الكبيرة والقرية الواسعة كان قليلاً ، فهل تكون المدن الكبيرة ، والكبيرة جداً هي التي تستفيد من هذه التنقلات للناس ؟

إن سكان المدن التي تعد أكثر من ١٠٠ ألف نسمة ، منذ عام ١٨٠٠ حتى الآن ، قد تحولوا في فرنسا ، من ٨٠٠ ألف نسمة إلى ٧ ملايين ؛ وفي انكلترا من ١ مليون إلى ١٨ مليوناً ؛ وفي ألمانيا من ٣٠٠ ألف إلى ٢٠ مليون نسمة . وشكلوا في البلاد الجديدة قسماً هاماً من عامة السكان . ففي اوستراليا مثلاً ، يتمركز نصف السكان في سبع مدن ، والثلث في منطقتي سدني وملبورن (سدني : ١,٢٣٥,٠٠٠ حوالى ١٩٣٠) . وفضلاً عن ذلك ففي العالم اليوم ٣١ مدينة يتجاوز سكان كل منها المليون نسمة .

والأجدر بالملاحظة ، هو ظهور عدد من المدن الضخمة في عدد سكانها . فعلى امتداد الكرة ، تتجاوز ثمان مدن الثلاثة ملايين : نيويورك (ما يقرب من سبعة ملايين) : وطوكيو (٥ ملايين ونصف) ؛ وباريس مع ضاحيتها تتجاوز هذا الرقم ؛ لندن وبرلين (٤,٢٠٠,٠٠٠) ؛ وموسكو (٣,٦٠٠,٠٠٠) ؛ شنغهاي وشيكاغو (٣,٣٠٠,٠٠٠) . ويقرب عدد

سكان لينينغراد من ثلاثة ملايين . وبين ثلاثة ملايين ومليون يحدث انتقال مفاجيء (فان مدينتين فقط ، هما فيينا وفيلادلفيا تقعان في هذا الخيز) . وتشكل هذه المدن الضخمة كعواصم تجمع أجناساً مختلفة ، نوعاً جديداً لا مثيل له في الأشكال السكانية القديمة . ولا يصل مجموع سكان المدن التي يزيد عدد الواحدة منها عن ثلاثة ملايين ، إلى أكثر من ٤٠ مليون نسمة : مثل العدد الحالي لسكان فرنسا . ولكن هذه المدن تقوم بتأثير قوي جداً على المدن الأخرى وعلى الحضارة الريفية كذلك .

وأدت هذه التكوينات المدنية الجديدة إلى تحول في ظروف المعيشة ، في جميع مجالات النشاط الاجتماعي . لهذا يمكن دراستها تحت منظار العناوين السابقة : علم الشكل الديني والسياسي والاقتصادي .

في المنظار الديني أولاً . ففي القديم ، تكونت عدة مدن ، وكبرت حول المعابد ، وكرس لذلك موقع المدينة ، وحدودها ، ونظامها واحياؤها الاساسية . ولكن إذا كنا نعرف أن بعضاً منها قد شهد تجمعات جماهيرية حاشدة ، في مناسبة الاحتفالات والاعياد والالعاب والعبادة العامة ، فلم يكن ذلك إلا شأناً عارضاً ، وأحياناً دورياً . في دِلْف وأولمبيا وكورينت . فكان الناس يأتون إليها أفواجاً ومواكب ، من جميع مناطق اليونان ، ثم يعودون منها . وكانت مدينة ديلوس مقراً لاتحاد سياسي بين اليونانيين، ومركزاً لالتقاء التجار القادمين من الشرق أو الغرب . ولهذا كان يوجد فيها كنيس يهودي ، ومعبد مصري ، إلى جانب أبنية مخصصة لآلهة الايطاليين : حيث يبدو أن الدين كان مرتبطاً بمصالح أخرى . وفضلاً عن ذلك ، لم يكن هناك ، في اليونان ، وخاصة في روما ، تمايز بين الرجل السياسي ورجل الدين : فكان الناس يستشيرون الحكام ورهبان الاديرة ، ويتلقون ارشاداتهم . وبقدر ما كانت تتسع الجماعات المذهبية ، لا سيما في العالم المسيحي ، كانت تتضاعف مراكز النشاط الديني وتتنوع . وكثرت المحارب والاماكن المقدسة حيث تتدفق إليها الجماهير في بعض المناسبات ؛ ولكن ما يمكن أن يعتبر جديداً هي أمكنة إقامة أصحاب الرتب العليا ، وكل الفريق المكلف ليس فقط باحياء طقوس العبادة ، بل كذلك بادارة الاكليروس ، وبالحفاظ على العلاقات والاتصالات

مع جميع اطراف العالم الديني . ولا شك ان كل مدينة ، في مجتمع من المؤمنين ، إنما تكون في آنٍ معاً : تحت الحماية الدينية ، ومركزاً لرجال الدين المحليين . وفي المدن الكبرى تتكون بيئة كنسية خاصة متشابهة في كل منها ، وتسهم في تثبيت وحدة الكنيسة كلها . وهنا أيضاً ، يتمتع رجال الاكليروس بسلطة ونفوذ كبيرين في التماس مع السلطات السياسية ومع الطبقات العليا في المجتمع ، في العلاقة معهم . تلك هي وظيفة المدن وخاصة الكبيرة ، في الاطار الديني لتلك المرحلة .

ومع ذلك ، بقدر ما يتزايد عدد السكان ، ويشتد تمركزهم ، فإن المراكز الدينية تتكيف مع البنية الجديدة ، أكثر مما تساهم في تكوينها . فترتدي الكنيسة الطابع الوطني تحت تأثير الأوساط المدنية . وتتخلى تدريجياً عن امتيازاتها الزمنية ، التي تتناسب مع هيئات أخرى في المدينة ذاتها . ولا شك أنها تحتفظ طويلاً بمجالها الخاص ، داخل نطاق المدينة : من أمكنة العبادة والكاتدرائيات وتوابعها من الأبنية والمقرات الرهبانية والأديرة . غير أن بقية المدينة تتوجه أكثر فأكثر نحو العلمنة . وخاصة الفئات الريفية في المدينة ، التي تزيد في عدد سكانها وتفلت من رقابتها : فلا تؤمن لها الغذاء ولا تجعلها مطمئنة . غير أن الاطار المدني الاصلي الذي يحتفظ بطابعه ، يغرق في تجمعات تغدو أكثر اتساعاً وأكثر حركة . وبالطبع يستمر التنظيم الديني حتى في المدن الكبيرة . فقد وجدت باريس الدينية ، منذ عام ١٩٢٢ على الأقل ، حين اعلان تنصيب المطرانية ؛ وهي تتمثل بعدد ونفوذ المؤمنين والكنائس والاديرة والمدارس فيها ، وبجمهور أعضائها ، المركز والهيئة الادارية للحياة الدينية في فرنسا . ولكن الأمور تجري كما لو ان المدينة الدينية قد تقلصت وانطوت على ذاتها ، في بعض الأحياء التي لا زالت تحتفظ بمظهر شوارع وبيوت المدن الصغيرة القديمة ، الاكثر تجمعاً والاقل ضجة ، كما لو أن هذه الأحياء ذاتها لم تكن في المدينة الكبيرة الحديثة ، إلا امتداداً للريف وأوساط المدينة المتماسكة مع الريف : من البنى الاجتماعية ، وأنماط التجمع البشري الملازمة للاعتقادات القديمة . ومع ذلك ، تحاول الكنيسة التكيف مع المدن الكبيرة . فتنشىء مراكز رعاية الجانحين ، والدوائر العمالية ، وتشارك في الحياة

الاجتماعية للقرى ، فتقوم بأنماط جديدة من النشاط والدعاية ، تؤثر على ذهنيتها ومؤسساتها الخاصة . ولكنها لا تقر بذلك ولا تدرك صورتها في تجمعات تتطور تحت دفع خارج عنها .

ويمكن إعطاء ملاحظات من النوع ذاته ، حول المدينة كهيئة في الحياة السياسية ، فتكونت البلدات في نهاية العصور الوسطى ، بالمقارنة مع الأرياف . وكان وضع البورجوازي ، ساكن البلدة ، يتحدد بنظام معين ، ويتمتع ببعض الحقوق والامتيازات المحلية ، وكان يشارك في حكومة المدينة ، إما كعضو في المجلس ، وإما لأنه كان ينتخب المستشارين والولاة ؛ وكان يشكل جزءاً من الميليشيا . وكانت المدينة ذاتها مقسمة إلى احياء ، وبنفس القدر إلى وحدات إدارية لها حياتها الخاصة . وكانت تحاط بسور معين ، وتثبت حدودها في كل حال . ولا بد ان يميل مثل هذا الكيان السياسي ، بعد أن ينغلق في إطاره ويتلازم مع شكله ، إلى حفظه كما هو ، في أبعاده المصغرة ، وإلى ابعاد الناس الخارجين عنه . ومع ذلك فقد حدث تمايز مبكر بين هذه المدن من النمط القديم ، كأطر إدارية بلدية ، وأخرى أكثر اتساعاً ، وذات بنية أكثر تعقيداً ، تتناسب مع تنظيم سياسي جديد اقليمي ، من المجالس البرلمانية ، ومراكز الحاكمين والمسؤولين والتنظيمات العسكرية الكبيرة ، ثم وطني : هكذا كانت عواصم الدول ، حيث تتجمع في مواقعها ، وتترابط قصور وبلاطات الملوك والامراء وكبار الموظفين ، والمحاكم والوزارات ، ومقرات جميع الادارات الكبيرة ، والمجالس التشريعية فيما بعد ، ومجموعة أوسع من الموظفين . وقامت بنى جديدة ، تلبي الحاجة لحياة سياسية أشد تمركزاً مع آفاق أوسع ، وظهرت في الوقت ذاته في أوروبا من مكان لآخر ، مع سمات تتقارب ، كما لو أن ذهنية مشتركة تتحرك فيها ، مستندة إلى زيارات الدبلوماسيين والامراء وذوي الرتب العالية . وغالباً ما جرت محاولات مصطنعة من الجهد السياسي لتكوين المساحة التي يسكنها الناس : صورة باريس في عهود لويس الرابع عشر ، والخامس عشر ، ونابوليون . ولكن هذه الخطط الطموحة في حينها ، كانت تعرف في بنى أشد اتساعاً ، ويكون لها منشأ آخر وأهداف أخرى . وقد وجدت المدينة السياسية والحكومية والادارية في العواصم

الكبيرة الحديثة . ولكن ذلك ليس أكثر من وجه معين ، يجب البحث عنه . فإما يكون معزولاً فيها ، في حي معين ، كعضو محدد في جسم أكبر . وإما أن توجد اعضاؤه متفرقة فيه : صورة السياسة ذاتها ، مشدودة أو مغطاة بتيارات أخرى . ـ ففي جميع هذه المراحل ، ظهر طابع هذه الأشكال المدنية المتتالية ، التي اختلط معها بدقة . ويمكن كتابة تاريخ مدينة معينة وتحولاتها ، وشوارعها وبيوتها وسكانها بهذه النظرة الوحيدة : فتساعد على فهم تاريخ الحكومات والأنظمة .

وهناك أخيراً مدينة اقتصادية . ويُفسَّر وجودها بوجوب تلبية الحاجات الضرورية أو الاستجابة للعناصر السياسية أو الدينية التي تؤلف المدن الأولى . وبعد الإقتصاد المنزلي ، والعصور الريفية والاديرة والقرى ، يأتي اقتصاد البلدات الصغيرة في علاقتها مع الريف والمدن الحرفية المتوسطة الابعاد ، ومع المدن . فالى جانب ساحة فندق المدينة وساحة الكنيسة ، كانت هناك ساحة السوق ، وأحياناً تختلط هذه الساحات فيما بينها ، وتتصل الأسواق المختلفة بما فيها أسواق الخضار ، التي تتصل بالشارع التجاري الكبير ؛ ويتصل هذا الأخير بشوارع الحرفيين ، وشوارع الدباغة وباعة الجلود ، وشارع باعة الخردوات إلخ . . . وتدرك الحرف المختلفة بذاتها ، كيف تنتظم في مكان يخصص لها في الساحة . ويعتبر قرب هذه الشوارع ، وشبكتها المتصلة تعبيراً عن تراتبية الهيئات الحرفية وعلاقاتها ، وعندما يتجول فيها المشترون ، وينظرون إلى البضائع المعروضة والجمهور ، يحسون بدورهم ، أنهم دخلوا في ميدان المبادلات ، وأنهم أصبحوا في كل حال فاعلين في الحياة الاقتصادية .

وعندما تمتد المبادلات الى ما بعد حدود البلدة وريفها ، وتتخصص الصناعة والتجارة أكثر فأكثر : تتجه المدن نحو التمايز تبعاً للأعمال الصناعية والتجارية ، حيث تمتاز بها وتكتسب شهرة معينة . ويدخل إليها أناس جدد وعادات جديدة ، ويتطلب ذلك ساحة مكانية أوسع ، ومزيداً من طرق المواصلات الواسعة ، وإلغاء للحواجز وبوابات المدينة الضيقة ، وإقامة الشوارع العريضة ، وترابطاً مع الضواحي . وتحرّك رؤية هذا الاطار بين

الجدة ، المترافق بسحر الآتي من بعيد ، نشاط التجار والزبائن : فتؤلف المدينة كبنية ، شيئاً فشيئاً ، مجتمعاً مدنياً اقتصادياً على صورتها .

غير أنه يترسخ في المدن تمايز بين الاستهلاك والانتاج ، وبين الفخامة والبذخ ، وصغار المتقاعدين والموظفين ، ولفئات المتنوعة من المشترين ، وتنظيم المدن وانتظام البيوت والطرقات الملائمة ؛ وبين التجارة والصناعة الحرفية والصناع المهرة ، وبين المدن العمالية حيث تتكيف الشوارع والاحياء مع المشاغل والمصانع ، ومع الجهاز التقني للانتاج .

ولننظر الآن في المدن الكبيرة جداً التي تعد عدة ملايين من السكان، ألا تعتبر كأنها المراكز العصبية العليا في الجسم ، بالوظيفة الاقتصادية الجديدة ، في مجتمع واسع التبادل ، إذ ما هو أبعد من حدود الأمة ؟ وهي وظيفة انتظام ومراقبة ، وكذلك وظيفة دفع وحث لانشاء أعمال تكبر أكثر فأكثر ، ولأجل التقاط قوى الطاقة الشرائية للرأسمال وللقرض ، التي تبديها مجموعات واسعة ومتفرقة ، لتبقى على علاقة مع المراكز الكبيرة للحياة الاقتصادية في العالم بأسره ، ألا يجب إقامة المصارف الكبيرة للودائع والاصدار جنباً إلى جنب ، وكذلك أسواق القيم والبضائع ، ومكاتب المدراء وممثلي المشروعات الأكثر نشاطاً ، والمخازن الكبرى ، والمحلات الاكثر فخامة والفنادق للاجناس المختلفة ، وأيضاً الصحف التي تصنع الرأي العام ، ووكالات الانباء والاعلان ، التي ترسخه وتوجهه ، والسلطات العامة التي تراقبه ، وتستوحي منه في آن معاً. إلخ ؟ وهكذا يفسر تكوين هذه المدن الضخمة ، بتطور اقتصادي مكثف ، على مستوى بابل الاسطورية ، وأي عدد من السكان تضم . ومن جهة أخرى ، فإن الحضارة الاقتصادية الحديثة قد أخذت شكل حضارة المدن الكبيرة . وكذلك فإن التجمعات الصناعية المنشأة قرب المعامل التي تحيط بها الضواحي التجارية والعمالية ، قد اتخذت البنية ذاتها ، وجرى بناؤها تبعاً للخطة التالية : فشكلت الامتدادات للمدن الكبيرة ، في مناطق من النموذج القديم ، حتى وسط الريف .

ولكن هذا ليس كل شيء . فعندما استعرضنا جميع أوجه الحياة المدنية ، التي تؤلف بالاجمال الأشكال الدينية والسياسية والاقتصادية لمختلف الأنواع

الخاصة لعلم الشكل ، يجب دراسة ما تبقى ، أي المدينة في حد ذاتها ، وبشكل مجرد عن هذا كله ، دراسة الوقائع السكانية المجردة والبسيطة التي تؤلف بمجموعها المدينة ، والمدينة الكبيرة المعتبرة بين أنماط التجمع الاخرى . وتكون هناك في الجسم الاجتماعي أولاً التجمعات الأكثر اتساعاً والاشد كثافة في آن معاً . غير أن الكثافة لا تكون فيها متعاكسة مع التوسع . فتغطي شيكاغو ، بعدد سكانها الذين لا يزيدون عن سكان باريس إلا قليلاً في نطاقها الحالي ، مساحة أكبر بست أو سبع مرات . وذلك أن المؤسسات الصناعية والمستودعات ومحطات ومشاغل السكك الحديدية ، والخطوط التي تسير عليها القطارات ، وكذلك الطرقات العامة والمرائب ، والمساحات غير المبنية ، كل ذلك يحتل فيها مساحة أوسع ، وأن البيوت فيها أقل ارتفاعاً وأكثر تباعداً . إلا في المركز . ولا تكون الكثافة فيها أكبر ، إلا في بعض المناطق ، في أوقات معينة . ومن هنا الشعور لدى هذه الكتل الواسعة ، بساحة اجتماعية واسعة ومظلمة بلا حدود ، مع مناطق إعمار غير متساوٍ ، ولكنها بالاجمال ذات تراكم في البناء وفي الكائنات البشرية ، في شبكة من الخطوط يكون السير فيها كثيفاً ، وتكون الحيا الجماعية كذلك أشد كثافة : حيث نجد خليطاً من التصورات المادية والبشرية والميكانيكية والروحية ، في آن معاً ، في جميع المدن الكبيرة ، ولا نجدها إلا هناك .

وفي مثل هذه المجموعات الثابتة أو المتحركة على الأرض ، والتي يمكن أن تتحدد بمواقعها واتجاهاتها ، فإن الأشكال الأخرى للتجمع الاجتماعي تلقى صعوبة أكبر لتتكون ، وتتجه أكثر لتذوب فيها ، خارج الزمن والمراحل حيث تنجح لتنعزل عنها ، وتترسخ بشكل موقت . وفي كل حال ، فقد يظن أنه يمكن الخروج منها ، والانتقال من واحد إلى آخر ، والبقاء فيه طالما بقيت لدينا الرغبة في البنية المدنية المجردة ، كساكن مجهول في بناء واسع أو في حي يتسع لدرجة يتعارف معها المقيمون فيه ، أو يجرون في مسار تنقل لا يكون الانسان فيه إلا جزءاً من مادة متحركة . من هنا الحد الأقصى للفردية ، لكائن يحس أنه أكثر عزلة عن الآخرين ، أنه يصطدم معهم في الغالب ، ويحتاج لحماية موقعه في المكان لقوة أكبر لأنه خصص له ونافس للحصول عليه ، ولكن شعوراً جماعياً

أقوى بالارتباط بجماهير بشرية ، ولا نرى لها حدودا ، وتخضع لدوافع لا تقاوم شبيهة جداً بالقوى الكبرى للطبيعة ، بين جميع القوى التي تنمو في الاطار الاجتماعي . وفي الواقع فان المكان والصور المكانية يمكن اعتبارها مبدأ للتقارب كما هي للتقسيم والعزلة . إنها تقرب بقدر ما يكون لدى الجماعات من انطباع الانتصار على عقبات يفرضها المكان على الحياة الجماعية ، وبفضل حجمها وكثافتها وحركتها الداخلية . ويكون ذلك في التجمعات المدنية الكبيرة . والتمجيد الجماعي الذي نلاحظه من وقت لآخر في العائلات ، والجماعات الدينية والجمعيات السياسية ، وحتى في الأوساط الاقتصادية ، في مناسبة الاحتفالات في المجالس الكبيرة والأسواق ، وأيضاً في المشروعات الكبيرة التي تضم أعضاء المجموعة في مكان ضيق ينحضرون فيه ، هذه الكثافة في الحياة الاجتماعية ، تصبح القاعدة في عالم المدن الكبيرة . فتمارس حينذاك سلطة حزب غير عادية ، ويرتبط بها سكانها ، بكل قواهم . مما يفسد التجمع التدريجي للسكان حول مراكز مدنية سبق تكونها ، ونمت وتوطدت ، وساعدتهم على تثبيت بنية مادية وجماعية ، أوسع وأكثر تعقيداً في آن معاً ، وابقتهم في الأمكنة ذاتها ، والبلدان ذاتها ، بالرغم من القوى التي كانت تدفعهم للانتقال أو الانتشار .

حركات النزوح

حركات النزوح بالمعنى الحصري ، كما يمكن ملاحظتها في الأوقات العادية ، ليست إلا نوعاً من التحرك في ميدان أوسع نسميه تنقلات السكان . وليس هذا شأناً لغوياً بسيطاً . بل المسألة في الواقع ، تكمن في معرفة ما إذا كان يجب اعتبار الغزوات بالحملات العسكرية وطرد أو تدمير السكان الاصليين وإقامة المستعمرات من جهة ؛ وانتقال الافراد من بلد إلى آخر ، بحثاً عن العمل والاستخدام ، ليندمجوا فيه في النهاية ، بشكل سلمي وبموافقة الامة التي تستقبلهم ، من جهة ثانية ؛ أحداثاً من نوع واحد .

وإنه لامر طبيعي ألا يتحول الانتباه حول تنقلات الجماعات في علاقاتهم مع الوقائع السكانية إلا منذ زمن قصير جداً . ولا شك أن المجتمعات البشرية لم تبق حامدة ، منذ ما قبل القرن التاسع عشر ، وحتى منذ بدايات المجتمع البشري . وليس هناك بلد واحد لم يكن محتلاً في بعض العصور من قبل شعوب قادمة من الخارج ، ثم كان يتم طردها جزئياً أو كلياً ، من قبل آخرين بعد وقت قصير .

فاذا عدنا مثلاً ، إلى كتاب موريه ودافي Moret, Davy ، الذي يحمل عنوان : قبائل في الامبراطورية ، نجد فيه كيف جرت موجات المحتلين على مصر وفلسطين وسوريا ، وآسيا الصغري ، وبلاد آشور ، تقدماً وتراجعاً باستمرار . ولم يعد لمفهوم السكان الاصليين أي معنى منذ ذاك الوقت . ونجد شعوباً مستقرة منذ زمن طويل في بعض المناطق ، وأنهم دخلوها في زمن بعيد

تقريباً ، ودفعوا عنها مئات أخرى . ولا فرق هنا إلا في مدة البقاء فيها . وإن المرحلة التاريخية للغزوات في اوروبا ليست إلا الظهور مجدداً أو إعادة الظروف القديمة ، بعد تأسيس وتجزئة الامبراطورية الرومانية . وفي انكلترا وايطاليا والمانيا وفرنسا ، كانت مناطق واسعة ساحة للعديد من الحروب ، وانتقلت عدة مرات من محتل إلى آخر . وبدأ العهد الاستعماري في القرنين السابع عشر والثامن عشر . وفي حين كانت الأمم تتكون في العالم القديم ، ويتكون لديها نظام مستقر أكثر فأكثر ، فإن أميركا واوستراليا ، وبعض البلدان الآسيوية ، كانت بدورها ساحة للصراع بين هذه الأمم وبين السكان الاصليين ، الذين كانوا يدافعون ويبادون ، وفي الوقت ذاته يشتد الصراع لاحتلال هذه البلدان التي فُتحت أمام الغربيين . فلا يمكن إذن اعتبار تنقلات الجماعات البشرية ظاهرة معاصرة . فقد حصلت خلال المرحلة التاريخية كلها .

وإذا كانت حالات الهجرة لم تدرس حسب نظرة علم الشكل إلا في عصر متأخر ، فذلك لان التنقلات ، والتحركات التي تحدثنا عنها كانت ذات طبيعة أخرى . ففي الواقع ، كان الوجه السياسي لهذه التغيرات في توزع وانتشار الشعوب ، يحتل المقام الأول بوضوح ، قبل القرن التاسع عشر . وعندما كان يحتل شعب معين أراضي شعب آخر ، كان ذلك يظهر في تغيرات حدودية ، وفي امتداد هذه السيادة الوطنية أو تلك . وكان التاريخ يسجل مثل هذه الوقائع . غير أنه لا يهتم بالتغيرات في بنية الامم إلا بعد حصولها ، وبعد أن تصبح جزءاً من الماضي . ويظهر مجرى الاحداث في رؤية متقطعة ، وفي شكل تغيرات إجمالية كبيرة ، يشار إليها باحداث فريدة ، كانتصار عسكري أو توقيع معاهدة . بينما تفلت منه التحولات التي تتم بين حدثين من هذا النوع . وعندما يتفق حاكمان على تقاسم المناطق الواقعة في قارة تسكنها شعوب متوحشة حتى الآن ، تصبح المناطق الواقعة إلى يمين خط طول معين مسلكاً للأول ، والمناطق شمال هذا الخط الثاني . وتلون الاجزاء المتقاسمة بألوان مختلفة ، ويعتبر بالتالي أن السكان قد غيروا جنسيتهم . وحسب الجغرافية السكونية ، تبدو أشكال الشعوب في كل لحظة محددة ومقررة بوضوح ، ويعتقد أنها لا تتعرض لتغيرات هامة إلا نادراً .

ولكن هذا ليس إلا شأناً ظاهرياً . وقد تم إدراك ذلك ، عندما تحولت حركات النزوح بالمعنى الحصري إلى المقام الأول . وأقر حينذاك أنه يمكن حدوث تحركات جماعية ، تغير بعمق على المدى الطويل ، في طبيعة السكان ، دون عمليات حربية ، ولا معاهدة سلام ، ولا تغيرات سياسية . وهنا تكمن دون شك واقعة أشد عمومية وأكثر قدماً مما يبدو ، ويمكن ملاحظتها بدرجة أقل ، خلال القرون السابقة . فتكون مواقع المجتمعات في تحول دائم . فتختلط مع بعضها بأشكال عديدة ، عبر حدودها المرئية ، وتدخل إلى الجيران أو تتغلغل فيهم ، فتكبر بالنازحين أو ترسل منهم إلى الآخرين . ويجري الحديث أحياناً عن بعض المجتمعات كما لو أنها بقيت جامدة خلال فترة طويلة نسبياً . فيُحكى مثلاً ، عن محاولة تثبيت الخطة التي بدأت بها الموجات الآرية . ولكن هذه المراحل من الجمود المزعوم ليست إلا مراحل لحركية أدنى . لأن حركة الشعوب لاتتوقف ولا تبدأ أبداً . هناك فقط فوارق في طبيعة وكثافة الحركات الحاصلة . فتارة تكون غير ظاهرة وبطيئة ، وطوراً تكون عنيفة وبارزة . ولكن هذه المبادلات بين المجتمعات المتقاربة وحتى المتباعدة لا تتوقف عن إحداث التغيير فيها .

وهكذا كان راتزل أول من حاول ، في كتابه عن الجغرافيا البشرية ، تحديد وتصنيف الهجرة (بالمعنى الواسع) . وكان البعض مدركاً لهذه التنقلات والحركات الجماعية ، ويتجه نحو هدف محدد مسبقاً ، بينما كان آخرون غير مدركين ، ويتحركون إلى الأمام دون هدف محدد . وبالطبع كانت حالة هؤلاء الآخرين الأكثر شيوعاً ، لأن الجماهير البشرية لا تستطيع أن تتصور مسبقاً النقطة البعيدة التي يجب عليهم الوصول إليها إلا عندما يكونون قادرين على تصور ورؤية أفق جغرافي بعيد المدى . فتتم هذه الهجرات دفعة واحدة ، وبعدد كبير من الناس ، وأخرى تحصل بمجموعات صغيرة منعزلة ، وغالباً ما يتفرق اعضاؤها كلما تقدموا إلى الأمام . وهناك الهجرات النشيطة للشعوب التي تنتشر تلقائياً ومن ذاتها ، خارج أرضها . بينما تنتج هجرات أخرى بشكل سلبي ، عن صدمة مفاجئة وعن ضغط تتعرض له المجتمعات المحتلة . ولنميز كذلك التغلغلات البطيئة التي تحدث في الغالب ، بتكرارها تأثيرات شبيهة

بحالات الغزو والاجتياح . ولكن الفوارق الحاسمة تعود إلى طبيعة الشعوب المتحركة ، وإلى الشكل الخاص بحضارتها . ونشير أولاً إلى هجرات الشعوب الرعاة ، والصيادين والمزارعين البدائيين ، المهيئين للانتقال عند نفاد خصوبة الأرض التي يقيمون عليها . ولجميع هذه الحركات طابع مشترك : فهي ظاهرة المجتمعات القليلة الكثافة ، والتي تتمتع بمساحات شاسعة . وبعدها تأتي التنقلات الخاصة بالبلدان الكثيفة السكان . تلك هي الهجرات الاستعمارية . وأخيراً تلك التي تحدث تبعاً لتطور الصناعة والتجارة : مثل هجرات التجار والحرفيين ، ولا سيما العمال والقرويين بحثاً عن العمل : وهذا هو النمط الأحدث ، وما يمكن أن نسميه الهجرات بالمعنى الدقيق .

ونعرض الآن ، فيما يلي ، للسمات العامة لحركات الهجرة ، والرسم البياني الذي يمكن إعادتها إليه . فإن كل هجرة تفترض نقطة انطلاق ، ونقطة وصول ، وطريقاً تقود من الأولى إلى الثانية . ولندقق في هذه التعابير ، لأن نزوحاً معيناً بشكل عام ، لا ينطلق من مكان محدد بوضوح للتوجه نحو هدف محدد ، وتبعاً لخط مستقيم . ويكون مكان المنشأ منطقة ذات اتساع معين ، ويتحرك نحو جهة أخرى . وهكذا فقد بدا قبل الحرب ، أن شعوب نصف الكرة الشمالي قد سارت في التيارين الكبيرين اللذين ينطلقان من اوروبا ، وأحدهما نحو الغرب ، نحو الولايات المتحدة ، وتتحول نقطة الانطلاق أكثر فأكثر نحو الشرق ، من انكلترا وايرلندا نحو المانيا ، ثم نحو البلدان السلافية ؛ والثاني نحو الشرق ، نحو سيبيريا وآسيا ، وتتحول نقطة الانطلاق أكثر فأكثر نحو الغرب حتى تلتقي مع الأول . وفضلاً عن ذلك ، ففي وقت واحد ، من نقاط متفرقة في البلد الواحد تصل الجماعات الأولى من النازحين ، إلى مرافىء الابحار . وكذلك مثل نقاط الانطلاق ، لا تكون الاتجاهات التي تتبعها الهجرات محددة مسبقاً بالطبيعة غير أن كمية المياه ، وحقول الجليد والصحارى تؤثر في الغالب على هذه الحركات بنوع من الفعل السلبي ، لأنها غير قابلة للسكن على الاطلاق . وكذلك اجتياز المحيطات ، عندما توجد خطوط بحرية منتظمة . وفي الحقيقة ، لا شيء في موقع الأمكنة ، حتى البعد ، تعجز جهود الانسان عن الانتصار عليه مع الزمن .

ويبدو لنا أن هذا تبسيطا مفرطا ، ينطبق على ظاهرة طبيعية ، مثل جريان مياه حوض في آخر ، وجريان نبع رافد معين حتى يصب في النهر ، أو في البحر . وإذا استخدمنا نظرة علم الاجتماع ، وعدنا إلى المسألة التي انطلقنا منها ، لرأينا بماذا تقترب هجرة معينة من حالة الغزو ذي الطبيعة السياسية والاجتماعية غير القابلة للجدل ، وبماذا تتميز عنه .

ومثل الحملة العسكرية ، فإن حركة نزوح بالمعنى الضيق تظهر جميع السمات لحدث جماعي (وتنطبق هذه الملاحظة ، إذا قرنت بحملة صليبية أو بتأسيس مستعمرة) . وفي الاحصاءات الرسمية ، ولتمييز المستوطن أو المهاجر عن المسافر العادي الذي تشده أعماله ومسراته إلى بعيد ، يعتمد على أنه ينتقل إلى بلد آخر للبقاء فيه عدة سنوات على الأقل ، وليعيش فيه من عمل معين (وليس من رأسماله أو مما لديه من أموال تأتيه من الخارج) . وهنا تحديد رسمي يستجيب لحاجات الرفاه . ومع ذلك فإننا لن نتحدث عن الهجرات وحركات النزوح إلا انطلاقاً من الحالة الراهنة ، وفي الحد الذي يعتبر فيه الناس المنتقلون في تيار مكاني ، وكذلك في تيار إجتماعي . وفي الواقع ، فإن الوحدات المادية المرئية التي تمثل مجتمعة مثل هذه الحركات ، ليست مرتبطة إحداها بالأخرى ، ولا مشدودة بقوى جذب أو دفع طبيعية ، تبعاً لحركة مشتركة . وما يربط بينها هو شعورها أنها أعضاء في مجموعة واحدة ، وأنها تشارك في أفكار ومشاعر تخص المجموع الذي تعتبر ضمنه ، عندما تدخل فعلياً في فئة المهاجرين .

وهكذا يمكن للمرء أن يصبح مهاجراً قبل الرحيل ، بمجرد أن يسجل في مكاتب شركات النقل التي تهتم بالمهاجرين خاصة ، وأن يعد متطلبات ذلك ، وأن يتصور مسبقاً رفاق الدرب والمصير ، الذين سيختلط بهم من الآن وصاعداً . ويمكن ألا يصبح مهاجراً إلا متأخراً ، في نهاية السفر تقريباً ، إذا كان قد تم على باخرة لا تحمل مهاجرين ، وإذا جرى السفر دون أن يكون لديه فكرة مقررة بالهجرة ، ولكنه يصبح مهاجراً حين يدخل في ظرف يتوفر لرجال آخرين يؤلفون جماعة معينة ، ويعمل إلى جانبهم ، ويعيش معهم . وفي كل حال ، وفيما وراء الوحدات المادية المتحركة ، على هذه الحالات من الوعي

الجماعي ، تنطبق ملاحظة الباحث الاجتماعي . ولا تهمه هذه الكائنات المادية ، الرجال الذين يرتدون ثياباً متنوعة ، ويجرون حوائجهم ، هذه المخلوقات من اللحم والعظم وحركاتها المرئية ، إلا بقدر ما يكتشف وراء الأشكال المجمعة والحركات والأقوال المتبادلة ، من التصورات الجماعية غير المرئية .

هناك إذن في كل حال ، هذه العلاقة بين الحملات العسكرية والهجرات العمالية والفلاحية : وفي الحالة الأولى ، كما في الثانية ، يشكل الأفراد جزءاً من مجموعة ، وتتغير طبيعتهم الاجتماعية بشكل معين ، منذ دخولهم فيها . وسواء تعلق الامر بالجنود أم بالمهاجرين ، فإنهم يتصورون ذلك جماعياً ، وكان راتزل يشير إلى ذلك : حيث تتحول نقطة انطلاقهم ، اعتباراً من اللحظة التي يتجمعون فيها فقط ، لأن تذكر ما سبق ليس إلا شأناً فردياً ، لتتلاشى بسرعة في الجماعة ، ولا تعود إلا بتقطع ، إن لم تتلاش ؛ واتجاههم ، وبدقة أكبر البلدان ومساحات المياه التي يجتازونها ، وتضاريس الطرقات ـ وخاصة ردة الفعل الذهنية والاخلاقية للجماعة المتحركة أو المتنقلة ، تجاه الوسط المادي الذي يحيط بها ؛ ولا تستطيع جدة وغرابة الأشياء أن تترك إلا أثراً مضطرباً للغاية . وتنتقل المفاهيم المعبر عنها بوضوح من قبل الجماعة أو لأجلها كلها إلى المقام الأول : حيث الأمكنة المتميزة ، والأبعاد ، ومفهوم المرفأ المقصود للمهاجرين ؛ وإذا تعلق الأمر بجيش متحرك ، فإن تفاصيل أخرى ، يمكن أن تُرى وتُحدد حسب نظرة جمهوره ، أي تُعاد أو تحول إلى تعابير بسيطة جداً ؛ وأخيراً نقطة الوصول التي تتحول صورتها أو مفهومها المشوش (بما أنه لا يتناسب مع أية تجربة) دون شك إلى المقام الأول الذي تتوجه نحوه ، لأنه يبقى حاضراً في ذهن الجميع ، على طول مسارهم . وتنحصر هذه الجماعات من الناس ، من جمهور المهاجرين أو جمهور الجنود ، إلى بعضها ، ويدرك افرادها ما يقرب بينهم ، لأنهم يوجدون في بيئة غريبة جديدة .

ولا شك أن هنا تنتهي مظاهر الشبه بين جيش متحرك ومركب نقل محمل بالمهاجرين . فهناك فرق في الواقع ، بين الهيئتين الجماعيتين اللتين تجري المقارنة بينهما هنا ، وهو أن المهاجرين ينفصلون عن جماعتهم الوطنية ، بمجرد

رحيلهم ، ويبقون خارج البلد أو الحضارة الجديدة التي قد ينجحون في تمثلها فيما بعد فتُقطع الروابط منذ دخولهم في مسار الهجرة ، وبقدر ما يجدون أنفسهم في اتصال مستمر أو متواتر مع مهاجرين مثلهم ، ولكن من جنسيات أخرى ، وتحت تأثير الاعتياد والتعلق بالبلد الأصيل ، يبقون متجمعين داخل الجماعة أو التيار الأوسع ، بين الأشخاص الذين يتكلمون اللغة ذاتها ، ولهم العادات نفسها . وعلى العكس ، فإن جماعة منظمة لأجل الحرب والكسب (على الأقل عندما لا تتكون من مرتزقة) ليست إلا الامتداد للجماعة الوطنية التي انبثقت عنها ، والتي يمكن أن تبقى بعيدة عنها في الخارج ، ولكن غير منفصلة ، وترتبط بها بذهنية العودة . وتشتد الذهنية الوطنية في الجيوش بدل أن تنطفىء . والأمر ذاته بالنسبة لجماعة من الحجاج الذين يذهبون للخارج ليعودوا ، وحتى بالنسبة للذين يذهبون بعيداً من أجل إقامة المستعمرات ، ويعتبرون أنفسهم دائماً مرتبطين بالوطن بروابط متنوعة ، رغم البعد . ويواجه المهاجرون في الأرض الأجنبية ، بخضوع كونهم قد انعزلوا عن وضعهم القديم ، وأصبحوا مادة لا شكل لها ، ومهيأة للدخول في أطر جديدة . فكيف لا تتغير طبيعة وقوة التصورات الجماعية ، في جماعتهم ؟

وهناك فارق آخر ينتج عن السابق مباشرة . فالجيوش المتحركة ومجموعات الحجاج ، وحملات المستوطنين : في جميع هذه الحالات ، للمجموعة هدف محدد ، وهدف جماعي يوطد الاتحاد بين أفرادها . فيتصورون المكان الذي منه ينطلقون ، والبلد الذي يجتازونه ، والمكان الذي يذهبون إليه ، فيشكل ذلك سمة ثانوية : فهذا النوع السطحي من الإنطباعات المحلية والملموسة يرتبط بمفهوم العمل والنشاط المشترك ، ولما يشكل مبرر العلاقة بينهما . وعلى العكس ، فإن تياراً من الهجرة ليس محدداً بقرارات جماعية متبصرة على الأقل . وليس للمهاجرين كجماعة طموح آخر وهمّ آخر ، إلا أن ينتقلوا من بلد إلى آخر ، وهذا ما يزيل ما يمكن أن يكون مشتركاً في أفكارهم . ويحتفظ كل واحد بأهدافه وهمومه الفردية ، بقدر ما يكون انفصاله عن جماعته الأصلية أكبر ، ولا يؤلف مع الآخرين كتلة موحدة ، حسب هذه النظرة . فإذا اندمج معهم ، يكون ذلك كما يندمج اعضاء قافلة واحدة ،

وركاب حافلة واحدة من القطار ، أي لفترة زمنية محدودة ، وبحيث لا ينشأ شيء دائم عن العلاقات المتكونة على هذا الأساس ، منذ أن ينفرط عقد المجتمع المسافر . ويمكن لهذه الحياة الجماعية المحدودة ، من حيث مدة استمرارها ، أن تظهر كثيفة للغاية ، لأنها الرفاه الاجتماعي الوحيد الذي يجده الناس خارج البيت العائلي ، وخارج إطار الأمة ، غالباً ما يعانون من فقدانه .

فهل صحيح إذن أن هذه التنقلات تعتبر تكوينات إجتماعية عرضية ، مثل تحركات التنقل في المدن الكبيرة ؟ فهي توجد في الواقع ، قبل دخول الافراد فيها ، وتستمر بعد خروجهم منها . وتأخذ شكل مؤسسات مستقرة وثابتة : مكاتب انطلاق ، ومكاتب وصول ، وشركات نقل ، واتفاقات دولية إلخ . . . إنها إذن تستجيب لاتجاهات وحاجات جماعية تتجاوز مجموعة المهاجرين ، ويكفي تفحص الموقف تجاه هذه الحركات ، في البلدان التي تنطلق منها والتي تصل إليها . فهذا بلد يعاني من اختناق سكاني ، ويفضل خروج قسم من سكانه . وهناك آخر تنقصه اليد العاملة لتحسين أراضيه واستثمار موارده الطبيعية . وفي الحقيقة يخضع المهاجرون لقوى دفع وجذب ذات طبيعة جماعية . وتتلقى ذلك الهيئات الوطنية الكبيرة ، وتحدد اتجاه وكثافة هذه التنقلات على مراحل تطول أو تقصر .

ولا تتميز هذه التنقلات كثيراً عن الحملات العسكرية . غير أنها تكون هادئة ، وتفترض تفاهماً ضمنياً على الأقل بين بلدان الانطلاق والوصول . وما يجعلها ممكنة وجود جزء من السكان في الجماعات الوطنية ، في بعض الأوقات على الأقل ، في وضع شبه منفصل عن الجسم الاجتماعي بالبؤس وفقدان العمل . ويشبه مجموعة الرساميل العاملة في السوق الدولية ، تائهاً من بلد إلى آخر ، بحثاً عن فرصة للتوظيف . ويتردد هذا الجزء من الناس المقطوع عن جذوره جزئياً ، تجاه اندماجه في الحركة والعمل ، إذ لم يكن يخضع لقوى جماعية تتجاوزه . وفي الواقع إن هذه التحركات تحدث على موجات كبيرة لا تُقاوم : مثل الموجة الانكلو ـ ساكسونية نحو اميركا مثلاً ، ثم الموجة الالمانية ، ثم الايطالية ، وفي الوقت ذاته الموجات الأخرى من روسيا وبولونيا واوروبا

الشرقية . ولا شيء يكشف هذا الطابع الاجتماعي لهذه الحركات بشكل افضل من هذه الظواهر الجماهيرية .

وإذا كانت الهجرات تنتج عن جملة من التصرفات الفردية المضافة إحداها إلى الأخرى ، وإذا كان الأفراد احراراً في الذهاب إلى حيث يريدون ، فإنهم يبقون حيث هم ، أو يتفرقون في كل مكان تقريباً ، وفي جميع الاتجاهات . غير أنهم بشكل عام ، مشدودون إلى بلادهم ، ومدفوعون من قبل البلاد الأجنبية ، فلا يفلتون من هذه القوى إلا عندما تظهر قوى أخرى جماعية كذلك . ولكن باتجاه معاكس ، تستدعيهم وتشدهم : وليس المقصود هنا البواعث الاقتصادية بشكل حصري ، بل تكون ضمن تصورات جماعية أوسع . وهكذا فإن ما كان يبحث عنه المهاجرون ، لم يكن عملاً معيناً فقط ، ووسيلة لكسب الرزق ، بل بيئة سكنية جديدة ، لهذا فإنهم يستسلمون لهذه التنقلات السكانية التي تتحرك من بلد لآخر ، ومن قارة لأخرى ، وحيث يشعرون أنهم في صميم حضارة عالم جديد .

القسم الثاني

الحركة الطبيعية للسكان

الجنس والعمر

إن الشعوب بمجملها ، وكذلك كل شعب على حدة ، تظهر لنا كتلة أو مجموعة كتل مادية ، تعيش مترابطة على الأرض . هكذا نظرنا إليها .

ولننظر الآن ، حسب نظرة أخرى . فإن لهذه الكتلة صفة رئيسية ، هي صفة الديمومة . وفي كل لحظة ، تفقد جزءاً من عناصرها . ولكنها تبدلها بأخرى . وتنفصل كجسم حي ، فنقول في بعض الأحيان ، أن جيلاً يخلف آخر . وفي الحقيقة ليس هناك أي انقطاع في هذا التطور ، وليس هناك أية كارثة مثل الطوفان الاسطوري . ولو أمكن تتبع ذلك منذ زمن بعيد ، منذ عدة قرون لبدا أن الكائن يوجد هنا دائماً ، كمجموعة عضوية قدرها أن تموت . وإن مجتمعاً يستند إلى قدرته على الملاحظة ، ويهتم بذاته ، يتساءل فيما لو كانت العلاقة بين الولادات والوفيات بحيث يستمر عدد السكان أو يتزايد .

ذلك هو الشرط الذي يسمح لمجتمع بالاستمرار . وقد تحدثنا عن الهجرات . ومن المؤكد أن أكثر من شعب يزداد أو يستمر على مستواه ، فيجذب إليه أناساً تتركها له مجموعات أخرى : إنها حالة المدن ، وخاصة المدن الكبيرة ، في البلدان الجديدة ، وحتى في بعض البلدان المعمرة منذ زمن بعيد . ولكن مثل هذه المبادلات بالناس ليست ممكنة إلا لأن بعض المجموعات يزيد عددها كثيراً ، بعامل ثانوي ، بشكل عام . ونعود دائماً إلى الولادات ، وإلى زيادة الولادات على الوفيات .

وهذا هو ما نسميه الحركة الطبيعية للسكان ، وتعني كلمة طبيعية هنا ،

مـا ينتج عن الـطبيعة الحيـة . وقد اعتبـر علم الديمغـرافيا طـويلا ، أن معـدل الولادات والوفيات ، كما تقدمه لنا الاحصاءات ، كان يُفسر بقوانـين بيولـوجية صـرفة ، أو بتعبـير آخر ، أن الاحصـاءات كانت تكشف لنـا قـوانـين الـولادة والوفاة كوقائع حياتية . من هنا ، أفلا يكون صحيحاً أننا ، بتعرضنا لهذا الجزء من علم السكـان الأكـثر تقـدمـاً بـالتـأكيـد ، نخـرج عن مجـال علم الشكـل الاجتماعي ، لكي ندخل في ميدان علم الشكل البيولوجي ؟ .

إننا سنبحث في هذا . والمهم بالنسبة للآخرين أن ندرك جيداً أننا نبحث في وجه جديـد للسكان . وبعـد أن درسنا المجتمـع في المكان ، سنضعـه من جـديد في إطـار القـوى البيـولـوجيـة التي تحـدد ظـروف الـولادات والـزيجـات والوفيات ، أي إعادة انتاج واستمرار الجماعات البشرية .

ويـظهر سكـان البشريـة في مجموعهم ، ميـزتين تسمحـان بتصنيفهم إلى فئتـين أو أكثر من الجمـاعات الكبيـرة : الجنس من جهة ، والعمـر من الجهـة الأخرى . فلنتحدث أولاً عن الفارق بين الجنسـين . ـ إنه أصـلي ، أي يوجـد منذ الولادة ، بل حتى بعد الاشهـر الأولى من الحمل . ـ وهـو ثابت ، أي أنـه يستمر طيلة ومدى الحياة وحتى الموت . ويوجد كذلك في الغـالب ، في الأنواع الحيوانية ، ويظهر هاتين السمتين بشكل عـام . ولكنه جـرى كشف حالات لم يتحدد فيها الجنس منذ الولادة ، وحيث يمكن أن يتغـير خلال الحيـاة الفرديـة ـ والسمـة الثالثـة : أن الفرق بـين الجنسـين واضـح وحـاسم . وكـذلـك لـدى الحيوانات ، رغم أن بينها ما لم يحـدد جنسه بـوضوح . ولـدى الانسان ، إذا لم نأخذ في الاعتبار إلا الميزات الجنسية الثانوية ، فـإن جملة من الحالات الـوسيطة تأتي محل الانقطاع بين الجنسين . ومع ذلك ، فإن عدد الخناث بوضوح يكـون ضئيلاً .

والسمـــة الـرابعـــة : أن الجنس يتضمن حـالتـين فقط ، وواحـــداً من احتمالين : مذكر أو مؤنث . وفي خلايا النحل توجد ثلاثة أجناس : الذكور ، الملكـات ، والعـامـلات ـ والسمـة الخـامسـة : في كـل حـال لـــدى الجنســين البشري ، تميل النسبة العدديـة بين الجنَسـين لتقترب من التساوي : وتلك هي خـاصـة للسكـان في مجمـوعهم ، ولا يمكن إثبـاتهـا حتى الآن إلا بـالمـلاحـظة

الاحصائية ـ واخيرا، هناك سمة أخيرة ، ينتج عنها أن هذا التنوع لا يمكن التحويل فيه : ذلك أنّ الجنسين يكملان أحدهما الآخر ، عندما يتعلق الأمر بضمان التوالد على الأقل .

وهل الفرق بين الجنسين بيولوجياً صرفاً ؟ وهل هو شرط بيولوجي للحياة الاجتماعية ، يتلقاه المجتمع من الخارج ، ولا تأثير له عليه ؟ لنلاحظ في أول الأمر إحدى السمات الاساسية التي أشرنا إليها ، أن الفرق بين الجنسين واضح وحاسم ، وأنه يمكن تعزيزه أو التخفيف منه بتأثيرات اجتماعية . ويكون قوياً في المجتمعات البدائية ، بسبب ما كانت توصف به المرأة من الطابع السحري أو المقدس ، وما كانت تحاط به من الممنوعات . وفي مجتمعاتنا يتعزز الفرق بين الجنسين بتعاليم متنوعة وبالأعراف : تسجيل الولادات في سجل الأحوال الشخصية ، وإلزام الرجال بالخدمة العسكرية ، والفصل بين الجنسين في المدارس، والفرق في سن الرشد ، والحد الأدنى للزواج ، وفي الحقوق والواجبات في الزواج ، ـ ولا سيما التمييز الظاهر جداً في طريقة اللباس ، وتنوع التربية والاهتمامات ، والمجالات أمام الذكور والاناث إلخ ـ ولا شك أن ظروف الحياة الحديثة تقلل هذا التعارض كذلك ، وتحفظه في بعض الحالات . وفي كل حال ، فهو غير متساوٍ ، الأمر الذي يؤكد أنه يرتبط بالمجتمع .

ومن جهة أخرى ، فهل يشكل الرجال والنساء فئات مختلفة ، بل فئات اجتماعية متميزة ؟ ففي الواقع تبدو العائلة كأنها الجماعة الاساسية ، التي تضم ممثلين لهذا الجنس وللآخر . ومع ذلك فإن الحواجز التي تفصل بين العائلات ، لا تمنع أن يشكل الرجال والنساء مجموعات مختلفة ، في مناسبات مختلفة ، وأن يتكون أمام الجنسين مخطط أولي لمظاهر الحياة الجماعية المنفصلة . وفي المجتمعات المتوحشة ، توجد مجتمعات للرجال ، وبيوت مخصصة لهم . وفي أكثر من بلد في الشرق ، يستمر قدر كبير من العادات ، ومنها الحجاب والحريم ، وكانت النساء تترافقن بشكل منفصل من بيت إلى آخر ، والرجال كذلك من جانب آخر . وبينما تمتص الأعمال في مجتمعاتنا الرجال ، يحدث في الغالب أن تدخل النساء في الحياة الاجتماعية وعلاقاتها . وإن أفلت الرجال

والنساء من التأثيرات الجماعية التي تمارسها مجموعة جنسهم عليهم بشكل حصري ، فإن الفوارق بينهم تصبح أقل ظهوراً .

فلننظر الآن ، على الصعيد الديمغرافي ، في الكائنات البشرية للجنسين كعناصر من السكان ، ونركز الاهتمام على العدد فقط . ولا بد أن نميز مسألتين هنا : ما هي نسبة الأولاد من الجنسين عند الولادة ؟ ثم ما هي النسبة العددية للجنسين في الشعب بأسره ، مهما كان العمر ؟ وأي تأثير لا بد من إضفائه على المجتمع في كلا الحالين ؟

. الولادات أولاً . فيجب البحث ، في الماضي البعيد جداً ، من أرسطو وأنكساغوراس حتى القرن العاشر قبل المسيح ، عن الآثار القديمة لاهتمام الناس بمشكلة طبيعة الجنس وأسبابها ، والفعل الذي يمكن القيام به . ومنذ أن وجدت البشرية ، كان يجري التساؤل ، قبل ولادة طفل معين : أنه سيكون ذكراً أم أنثى؟ وليس لمجرد فضولية بسيطة. ولم يكن مصير الأولاد من الجنسين واحدا ، لدى الشعوب غير المتمدنة ، ولدى القدماء . وحتى اليوم لا يزال يشغل بالنا ، أي مستقبل نعد للصبيان أو للبنات . وإلى ماذا تضاف الرغبات الفردية لدى الأهل ، سواء عن المولود الأول ، أو عن مولود يضاف إلى آخرين ، الذي يمكن أن تكون له قيمة سلبية ، إن كان هذا الجنس أو ذاك يخلق سوء استقبال له . وكانت المعتقدات الخرافية المتصلة بالجنس تتيح الفرصة لوضع لائحة من ممارسات كان يوصى بها ، في العصور الوسطى ، لأجل إنجاب طفل صبي أو أنثى . ولا تزال تنتشر آراء كثيرة من هذا النوع ، مثلاً ، فكرة الحصول على طفل من هذا الجنس أو ذاك ، إن كنا نرغب في ذلك بقوة .

وتطرح المسألة بشكل أفضل عندما نتساءل إن كانت النسبة العددية بين الولادات لكل جنس محددة . فهذا باحث انكليزي غراونت Graunt اكتشف في عام ١٦٦١ ، بعد ثلاثين عاماً من البحث حول عدد العمادات في إنكلترا ، النسبة الصحيحة : ١٠٥,٨ من الصبيان مقابل ١٠٠ من البنات : أي النسبة التي نحصل عليها اليوم تقريباً لعشرين أو ثلاثين بلداً . في هذا الوقت ، كان يعتقد كثير من المؤلفين أنه كان يولد من البنات أكثر من الذكور ، خاصة في

البلدان المتعددة الزوجات . وبعد ذلك ، مع تقدم الاحصاءات ، أمكن اثبات أنه كان يولد في جميع البلدان ، من الصبيان أكثر من البنات ، بنسبة ١٠٥ إلى ١٠٠ تقريباً ، الأمر الذي يقترب من التوازن . وفضلاً عن ذلك ، يموت من الصبيان أكثر من البنات في السنوات الأولى ، بحيث تتعادل النسبة اعتباراً من الخامسة والسادسة من العمر .

ويبدو أن هذا يبين قانوناً معيناً . ولكن ما هي طبيعته ؟ هل هو بيولوجي أم سوسيولوجي ؟ لقد وضع البيولوجيا العديد من الفرضيات لأجل إيضاح هذا التوازن . ولنقل بشكل إجمالي ، أن لكل جسم بشري ، عند كل ولادة أو حمل ، قدراً معيناً من الفرص ليعطي طفلاً ذكراً أم أنثى . فيكفي أن نطبق قانون الاعداد الكبيرة لكي تفسر النسبة العددية بعملية احتمالية ، كما لو أننا نقوم بعدد كبير من السحب من صندوق يحتوي ، مثلاً ، على ١٠٥ كرات بيضاء (للصبيان) و ١٠٠ كرة سوداء (بنات) . في هذه الظروف لا يقوم المجتمع بأي تأثير على التوزيع العددي للجنسين عند الولادة التي تفسر بأسباب عضوية صرفة .

ومع ذلك ، ولكون الأمر يتعلق بأعداد كبيرة ، فإن النسبة الملاحظة ليست إلا نتيجة إجمالية . ويحتمل أن نلقى تغيرات هامة ، عندما نبحث في مجموعات من الولادات المحددة ، والمميزة تبعاً لهذه السمة أو تلك . ـ وقد لوحظ منذ زمن طويل : ١ء ـ أن نسبة ولادات الذكور تكون أقل بوضوح للأولاد الشرعيين من الآخرين ؛ ٢ء ـ أنها تتغير تبعاً للشهر في السنة ؛ ٣ء ـ أنها أعلى في الريف مما في المدينة ، ٤ء ـ انها زادت بوضوح ، في فرنسا والمانيا ، في نهاية الحرب الأولى ، اثناء سنوات ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٠ ، لتنخفض بعد ذلك (الزيادة الوحيدة منذ قرن) . ومن جهة أخرى ، يستنتج من الأبحاث المفصلة والواسعة التي قمنا بها ، أن نسبة ولادات الذكور تتغير تبعاً لفارق العمر بين الزوجين . وهكذا تفسر الفوارق التي أشرنا إليها ، وهناك كل المبررات للاعتقاد أن معدل التباعد في العمر بين الأهل ، ليس هو واحداً في الولادات غير الشرعية والولادات الأخرى ، ومن المعلوم أنه ليس واحداً في مختلف الأشهر ، وليس واحداً في الريف وفي المدينة : وبالتالي لم يكن واحداً في

نهاية الحرب وفيما قبلها . ويدل ذلك أن هناك علاقة بين نسبة ولادات الذكور والتباعد في العمر بين الأهل (التباعد المطلق ، الذي حدد مرة واحدة ، بينما التباعد النسبي يتناقص باستمرار لدى الزوجين) ، ومهما كان التفسير الذي يمكن إعطاؤه حسب النظرة البيولوجية .

وهل يكون التوازن بين الجنسين عند الولادة في خطر ، إذا كان الرجال والنساء الذين يعيشون تحت نظام من الإختلاط ، أو إذا لم يكن الفرق الوسطي في العمر بين الزوجين خاضعاً إلى موانع العرف والقانون ، كما في العلاقات غير الشرعية ؟ تلك مسألة ليس من الممكن الحسم فيها في إطار معارفنا . فإذا عرفنا أن الاجهاض مسموح به ، ويمارس بشكل واسع ، مما يجعل الأولاد من جنس معين يكونون ضحايا أكثر من الأولاد من الجنس الآخر . ورغم أن المساواة العددية المتقاربة للمولودين الجدد من الجنسين ، تفسر بأسباب بيولوجية ، فإن منع الاجهاض ، أي الحظر الاجتماعي يبقيه .

والمسألة الثانية كون التأثيرات الاجتماعية تدخل بوضوح أكبر . فما هي نسبة الجنسين في مجموع السكان ؟ وهل لدينا معطيات كافية في هذا الخصوص ؟ فقد أراد عالم طبيعي أن يعرف ما هي نسبة الجنسين في نوع من الحشرات ، فأوقع عدداً معيناً كان يطير في جماعة معينة ، في شبكة يدوية ، وفوجيء عندما وجد أن ٩٠ بالمئة من هذه الجماعة ، كانوا من جنس الذكور . وذلك أن جنس الاناث كان يختبيء تحت الحجارة أو في الطحالب . وتظهر مصاعب أخرى غير متعادلة حسب المناطق ، عندما يراد إحصاء الكائنات البشرية من الجنسين بشكل منفصل . ويهمل في بعض الأحيان التصريح عن عدد معين من البنات أو النساء ، لأنه يقلل من قدرهن ، لأسباب تقليدية ، دينية وعرقية . مثلاً ، في الاحصاءات الهندية ، وحتى اليابانية . ولا يكون ممكناً أن يحدد بدقة تقريبية ، إن كان أحد الجنسين يزيد عن الآخر في سكان العالم .

وحوالى عام ١٩٠٠ ، لم نكن نملك ارقاماً في هذا الخصوص إلا لنصف السكان . وكان كارل بوشر Karl Bücher ، قد وجد في عام ١٨٩٢ ، في

دراسة حول « توزيع الجنسين على الأرض » ، أن ٩٨٨ امرأة تقابل ١٠٠٠ رجل ، و١٠٢٤ في أوروبا ، و٩٧٣ في أميركا ، و٩٥٨ في آسيا ، و٩٦٨ في افريقيا ، و٨٥٢ في اوستراليا (٩٢٠ في عام ١٩٠٧) . وكما كان لا بد من اغفال عدد كبير من الفتيات والنساء في آسيا ، فإنه يبدو أنه كان هناك ما يقرب من التعادل بين الجنسين ، وسطياً للارض كلها .

غير أن هذا ليس إلا نتيجة وسطية . وإذا ميزنا بين البلدان ، يمكن تقديم ملاحظة هامة جداً . فيظهر بالاجمال ، تفوق في عدد النساء في شمال غربي أوروبا . وينقص كلما تقدمنا نحو الجنوب الشرقي ، حيث يتحول في النهاية إلى تفوق في عدد الرجال . ففي هنغاريا يجري نوع من الانتقال بين بلد ذات نسبة عالية من النساء إلى نسبة عالية من الرجال ، ولكن في فرنسا وبلجيكا وايطاليا ، يكون التعادل متقارباً جداً . وفي النرويج والسويد وانكلترا ، وسويسرا والدانمارك يوجد ما بين ٩٢ ـ ٩٥ رجلاً مقابل ١٠٠ امرأة ، وفي اوستراليا واسبانيا ما بين ٩٦ ـ ٩٧ . وعلى العكس في اليونان وصربيا ورومانيا ، تكون نسبة الرجال أعلى بوضوح (في الشمال الغربي لالمانيا) . ونضيف أن الوضع ذاته في الولايات المتحدة وكندا وزيلندة الجديدة واوستراليا ، ولكن هذا يفسر بالهجرة .

فما هي مبررات هذا الاختلاف ، حسب البلدان ؟ ليس هذا كما رأينا ، انه يولد هنا أكثر من الصبيان ، وهناك أكثر من البنات . ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار الوفيات وأسباب الموت ، التي لا بد أن يتعرض لها أحد الجنسين أكثر من الآخر ، هناك حيث يكون أقل عدداً في المجموع العام للسكان . غير أن الوفيات ليست حدثاً عضوياً صرفاً . ويفسر الموت إلى حد كبير بالحياة وبظروف المعيشة . ولا بد أن تكون هذه الظروف أكثر ملاءمة للجنس المؤنث . حيث يكون موجوداً بعدد أكبر . وتنشأ الظروف المعيشية ذاتها من التنظيم الاجتماعي والأعراف : من ظروف المعيشة البيتية والاقتصادية . فالولادة تعني الدخول في الحياة الطبيعية ، ولكن قبل أن يدخل الولد في الحياة الاجتماعية ، لا بد أن يكون أهله قد اعتنوا به . وهناك حيث تعتبر الفتيات أقل قدراً من الصبيان ، وكنوع من العبء ، لا بد أن نتوقع أن يموت منهن في

أعمار قصيرة . وهناك حيث تتزوج النساء مبكرا ، وتتعرض حالات الأمومة المبكرة ، فإن مدة حياتهن وسطياً يمكن أن تكون قصيرة . وأخيراً عندما تفرض عليهن أعمال قاسية ومضنية ، ولا سيما من الأعمال المنزلية ، كما لدى الطبقات الدنيا لبلدان الشرق والشرق الأقصى . وعلى العكس تفسر التقاليد والتطور الاجتماعي الأكثر تقدماً ، أن النساء يعاملن فيها باعتبار أكبر ، وأنهن لا يتعرضن إلى الانهاك المادي ، والهموم الاقتصادية . ففي انكلترا تكون المدة المحتملة للحياة أعلى بوضوح لدى النساء مما لدى الرجال ، وفي درجة لا توجد في البلدان الأخرى . ويكون من الطبيعي إذ ذاك انهن يمثلن قسطاً أكبر بقليل من السكان .

والنتيجة الاساسية لهذا التحليل أن النسبة العددية بين الجنسين تميل لتبقى قريبة من التساوي . ويلاحظ هذا أكثر مما يشرح جزئياً بأسباب اجتماعية . والزواج ذاته ، في المجتمعات الغربية على الأقل ، بجمع كائنين مختلفي الجنس ، يضمن لكل واحد حماية الآخر : فالرجل ، في كثير من الحالات ، يوفر على المرأة هموم الصراع من أجل الحياة ؛ ومن جهة أخرى ، تكون الحياة الزوجية ملائمة للرجل ، لأن الوفيات في عمر واحد ، بين العازبين أو الارملين ، أعلى مما بين الرجال المتزوجين. وكنا نقول في البداية ، أن الميزة الاساسية للجنس ، أن يكون الواحد مكملاً للآخر . ويجب أن يفهم هذا ، ليس فقط بالمعنى العضوي ، بل كذلك حسب النظرة الاجتماعية . ذلك أن المجتمع يتدخل في إطاره المكاني ، وبعون من الطبيعة ، ومن التلاؤم مع القوانين البيولوجية ، بعاداته ومؤسساته ، من أجل الابقاء على التعادل العددي بين الجنسين .

وللوهلة الأولى ، يتميز العمر عن الجنس بميزات متعارضة . وبينما يظهر الجنس منذ الولادة ، فإن الأعمار تتوالى بعدها . ويكون الجنس ثابتاً طيلة مدى الحياة ، بينما يتغير العمر . والفرق بين الجنسين واضح وحاسم ؛ بينما نمر من عمر إلى آخر بنقلات غير ملحوظة . ولا نميز إلا جنسين ، بينما هناك عدد غير محدد من الأعمار . وإذا كانت النسبة العددية بين الجنسين تقترب من التساوي ، فإن عدد الاشخاص في عمر معين يكون بشكل عام ، أقل منه في

عمر متقدم (عدا أن تصيب الحرب فئة الشباب خاصة ، مما يؤدي إلى وقف الولادات أو نقصانها غداة الحرب) ويكون الجنسان مانعين ، فلا يمكن الانتقال من أحدهما إلى الآخر ، بينما على العكس ، لا نبلغ عمراً معيناً إلا بعد المرور بجميع الأعمار الأدنى . وأخيراً ، إذا كان الجنسان متكاملين ، فإننا ندرك أن تكون فئة سكانية مكونة من أناس مسنين أو من شباب بشكل شبه حصري .

ومع ذلك ، إن العمر يقترب من الجنسين ، في نواح أخرى . هناك أولاً شيء يتقرر منذ الولادة ، ولا يتغير : ذلك هو فرق العمر المطلق بين شخص وآخر ، ولد قبلُ أو بعدُ (رغم أن الفرق النسبي ينقص مع الزمن باستمرار) . ورغم المرور من عمر إلى آخر بدرجات غير ملحوظة ، بين الشباب والشيخوخة ، يحسم الفرق بينهما في بعض النواحي ، كما بين الجنسين . فنجد في شعب معين لا تتغير ولاداته ولا وفياته ، نسبة عددية بين مختلف فئات العمر ، وتكون هذه النسبة محددة مثل النسبة العددية بين الجنسين . وإذا كانت الأعمار غير مانعة ، مثل الجنسين ، لأننا نمر من عمر إلى آخر ، فإن مجمل الأعمار لا تعود إلى الوراء على الأقل : فيستحيل على الشيخ العجوز أن يعود شاباً كما يستحيل على الرجل أن يصبح امرأة . وفي النهاية تعتبر الأعمار متكاملة ، بمعنى أن شعباً يتكون من الشيوخ فقط ، لا يتوالد من جديد .

ويقدم لنا سويفت Swift في كتابه رحلات غوليفر Gulliver ، لوحة قاتمة جداً ويائسة ، من أولئك الذين يصفهم بأنهم ولدوا (وهم قلة) لكي لا تموتوا : « قيل لي أنهم كانوا يشبهون الفانين ، وكانوا يعيشون مثلهم حتى الثلاثين من العمر ؛ وبعد هذا العمر كانوا يغرقون شيئاً فشيئاً في كآبة سوداء ، كانت تزيد دائماً حتى يبلغوا عمر الثمانين عاماً ؛ وأنهم كانوا عرضة ليس فقط لجميع العاهات ، ولجميع مظاهر البؤس والضعف في هذا العمر ، بل إن الفكرة المكدرة لأبدية شيخوختهم البائسة كانت تعذبهم إلى درجة لم يكن معها أي شيء قادراً على تقديم العزاء لهم ؛ ولم يكونوا فقط عنيدين ومشاكسين وبخلاء ومكتئبين وثرثارين ، وكانوا أكثر من ذلك غير جديرين بالصداقة ،

موق تجاه أرق العواطف الطبيعية . . . وكان يتاكلهم الحسد والرغبات العاجزة باستمرار ، وكانت المواضيع الرئيسية لهذه المشاعر ، رذائل الشباب الفاني وموت الشيوخ . . . كانوا يفقدون ذكرى جميع الأشياء ، ويتذكرون على الأكثر ما كانوا رأوه وتعلموه في شبابهم وفي أواسط أعمارهم . . . والأقل بؤساً هم الذين كانوا يثرثرون ، والذين فقدوا الذاكرة ، لأنهم يستثيرون العواطف ، في الوقت الذي كانوا فيه منزهين عن الصفات السيئة التي كانت لدى الفانين الآخرين » . وبقدر ما يتقدم القارىء في قراءة هذا الفصل الطويل ، يتعمق عنده الشعور الحاد بحتمية الهبوط التدريجي ، من عمر إلى آخر ، لقوانا الذهنية والعاطفية ، ويزاول جميع المبررات التي تربطنا بالحياة ، دون عودة . وقد أمكن تمديد المدة الوسطية للنظر . وبالمقابل فالمدة القصوى التي تبلغها بعض الشخصيات الاسطورية التوراتية ، والتي تدهشنا مصادفتها ، كمعالم قديمة على جانب الطريق ؛ وكأن الموت كان قد نسيها ، ولم تتغير . وتمديد الحياة اعتباراً من عمر معين ، يصبح تمديداً للعجز . ويظهر العمر خاضعاً ، في هذا الخصوص ، لقوانين بيولوجية حتمية .

وهنا تطرح مسألة معرفة إن كان للحيوانات عمر معين . إن لهم عمراً في نظر الناس ، لأن هؤلاء يقرنونهم بالكائنات البشرية . وهناك احتمال ضئيل أن يكون لدى الحيوانات نفسها إحساس واضح بعمرها . وإن كانت فئة الفتيان في بعض الأنواع تهاجم كبار السن ، فعلى الطريقة نفسها يهاجم الاصدقاء الضعفاء . وكما أنها لا تشارك بالاقتناع أنها ستموت ، الأمر الذي يبدو أنه ميزة الانسان ، فان الشعور برؤية نفسها تهرم ، يكون بعيداً عنها دون شك ، ذلك أن الحيوانات لا تملك الأشكال العليا للذاكرة ، وليس بمقدورها تحديد الأحداث والمراحل المتتالية للحياة في الزمان ، لا سيما أنه ليس لديها المفهوم المجرد للوقت . ويكون الانسان شبيهاً بالحيوانات ، في هذا الخصوص ، لو لم يكن يعيش في المجتمع مع أقرانه .

ولا شك أن الأعمار تتناسب بالاجمال ، مع مختلف مراحل الحياة العضوية : وبهذا المعنى فعمرنا هو عمر شراييننا ، كيفما بدا عمرنا في الظاهر . ومع ذلك ، ففي البلدان التي لم توجد فيها الحالة المدنية بعد ، لا يستطيع

الناس تحديد أي عمر لهم . فيعرفون فقط أنهم شبان ، كبار أو مسنون ، ولا يعرفون ذلك أيضاً إلا لأننا نتعامل معهم على هذا الاساس . غير أن الفكرة عن العمر لدينا تتغير حسب البلدان ، وحسب الأزمان . ويعتبر ارنولف ، في كتاب مدرسة النساء ، عجوزاً هرماً ، في حين أن عمره لم يزد عن الأربعين . وفي زمن بلزاك ، قبل قرن فقط ، كانت المرأة في الثلاثين من العمر تقول للشباب وداعاً .

ومنذ زمن طويل، يبين الاحصائيون توزيع الأعمار لدى شعب معين بما يسمونه هرم الأعمار . وكان رسم بياني من هذا النوع قبل الحرب ، في بلد مثل فرنسا ، يظهر وجهاً متناظراً من جهتي المحور العمودي . ولا بد من النظر عن كثب لكشف تفوق ضئيل للنساء على الرجال ، اعتباراً من العشرين في العمر . وبعد الحرب ، في عام ١٩٢٦ مثلاً ، وجدت حزتان عميقتان في الجهتين من قاعدة الهرم (وهما تتطابقان مع الأجيال الناقصة المولودة بين عامي ١٩١٥ و١٩١٨) ، وكذلك نقص في العرض ، من ناحية الرجال فقط بين ٢٥ و ٤٥ سنة (ويتناسب هذا مع خسائر اجيال الذكور ، في أعمار ما بين ٢٠ و ٤٠ سنة ، في عام ١٩٢١) .

ونصل إلى نتيجة مدهشة جداً ، عندما نضع فوق بعضها ، هذه الأهرام واسقاطاتها لبلدين تكون ميزاتهما الديمغرافية مختلفة جداً ، مثلاً فرنسا واليابان (أو فرنسا وألمانيا) . ففي عام ١٩٢٦ كان الهرم ، في الجزء الأدنى والوسط أوسع بكثير لحالة اليابان ، حيث كانت الولادات أعلى ، وحيث كانت هناك نسبة أكبر بكثير من الأولاد والفتيان ، وحتى من الرجال لأقل من خمسين سنة من العمر . وعلى العكس ، بعد الخمسين (بعد الخامسة والثلاثين في المانيا) كان الهرم وبقي أوسع بالنسبة لفرنسا حيث كانت نسبة الأشخاص المسنين أعلى بوضوح . هذان نموذجان للتطور الديمغرافي ، وشعبان لهما أشكال اجتماعية مختلفة جداً وشبه متقابلة : شعب فتي وديناميي وآخر هَرِم وسكوني .

وتطال المقارنة فئات محددة من العمر بعدد صحيح من السنوات : من صفر إلى خمس سنوات ، ومن خمس إلى عشر سنوات . ولكن هل يمكن القول أن هذه التقسيمات الحسابية تتناسب مع الفئات الاجتماعية ؟ تلك هي المسألة

التي كنا طرحناها ، في الحديث عن الجنسين . ونعرف أن الجنس ثابت ، وليس العمر كذلك . فلا يتغير الجنس مدى الحياة ، ولكن العمر يتغير باستمرار . ومن جهة أخرى ، نمر من عمر إلى آخر بشكل غير ملحوظ . فكيف يولد وعي جماعي في مجموعة تفقد من سنة لأخرى مجموع أعضائها لتكسب أعضاء جدد بشكل كامل ؟ وكيف يمكن ، من جهة أخرى ، تثبيت تمييز حاسم ، في أذهان أعضاء جماعات متقاربة جداً ، حتى لفترة قصيرة من الزمن ، سيما أن المجموعة الواحدة تضم عازبين ومتزوجين ، وسيما أيضاً أن الجنس والوضع الاجتماعي ومكان الاقامة ترسم فيها كثيراً من الفواصل ؟

ذكرنا قبل قليل هرم الأعمار . ولكن منذ زمن بعيد ، وحتى اليوم أيضاً ، يمكن أن نرى في أكثر من بيت قروي صوراً ساذجة معلقة على الجدار ، وتمثل درجات الأعمار ، إلى جانب اساطير فيها : « في الخامسة عشرة يكون العمر مميزاً ، ويعجب المرء بجميع الأعالب . ـ وفي العشرين يتزوج حسب قلبه ، وبحثاً عن السعادة ـ . وعندما يبلغ المئة ، يسلم أمره إلى الله ، ويبتهل إليه . . . » . ولا تفعل الأعمار المحددة بعدد السنين ، إلا أن تترجم بعض النصوص المألوفة للجميع : الطوفة ل ، المراهقة ، سن الرشد ، النضج ، الشيخوخة والعجز . وتكون هذه الفئات غير دقيقة في الظاهر : ومع ذلك فهي توجد ، ورغم أنها تتغير اتساعاً تبعاً للمجتمعات (تبلغ المرأة سن الشيخوخة في الشرق أسرع مما في الغرب ، ودون شك ، أسرع كذلك في أوساط الطبقات الدنيا ، ولا سيما في الريف) مما في أوساط الطبقات العليا ، وفي المدن) ، وليس لها أمكنتها الثابتة ، وصفوفها غير المتغيرة ، في مجموعة تضمها كلها . ويحس معظم الرجال ، في أي مجتمع كانوا ، أنهم أعضاء في هذه الفئة أو تلك لزمن قابل للتقدير . وفي كل حال يوجد في كل مكان فئة من الفتيان ، وفئة من الراشدين وأخرى من الراشدين ، متشابكة إحداها مع الأخرى ، وتحس كل منها أنها تكمل الأخرى ، وبينها من نواحي أخرى ، نوعاً من التناقص الكامن ومن الصراع الخفي ، ويدافع كل منها عن امتيازاته التقليدية ، وحقوقه المكتسبة أو يطالب بمكان تحت الشمس .

ولنقر الآن أن ليس التوازن بين هذه الفئات فقط ، بل كذلك التتابع

والحركة التي بواسطتها يتم ... بل يتأخر ، لا تنتج فقط عن قوى وقوانين بيولوجية ، بل عن تنظيم المجتمع . لأن الفتيان بفضل الفائض من القوى الطبيعية التي يحسون بها ، وإن أطاعوا قوى الدفع الطبيعية لديهم ، وبقدر ما يكونوا أكثر عدداً ، يضطرون لاستبعاد الأكثر تقدماً في السن ، إن استطاعوا ذلك . وقد يفكر هؤلاء بسبب ضعفهم ذاته ، وقلة عددهم وأنانية أو خوفاً ، واستفادة من كونهم الأوائل وذوي تجربة باتقاء اعتداء من هم أكثر شباباً بإبادة قسم منهم ، أو بابعادهم عن مجموعتهم ، طالما لا زالوا أشد فتوة لحماية أنفسهم . ويستطيع المراهقون والشيوخ أن يتوحدوا لاستبعاد الراشدين الذين يبوحون بالقلق للأول وللآخرين . ولكن المجتمع يتدخل ، لأن الأولاد والشيوخ هم ضروريون له كذلك مثل الراشدين . وإن لم يكن فيه ما يكفي من الأولاد ، لا يكون مطمئناً إلى استمراره ، وإن لم يبق فيه من الشيوخ والمسنين ، فإنه يتجدد تبعاً لوتيرة سريعة جداً . وفي كل حال ، إنه يتعرض لمخاطر الصدأ ، إن كان يبالغ في تمييز المسنين ، ولفقدان الاستقرار ، إن لم يضع عوائق أمام مطامح ورغبات من هم الأشد فتوة . فلا بد أن تتجدد الأجيال : لهذا فإنه يجبر الناس الحاملين لأعباء السنين على التخلي عن مواقفهم ، في الحياة العملية إلى الذين هم أكثر قدرة ونشاطاً . ولكن يجب أن يتم هذا التجديد ببطء كافٍ لكي لا تنكسر استمرارية الحياة الاجتماعية : لهذا يجب على الشباب أن يمارسوا التجارب الضرورية وألا يتقدموا إلا بشكل مرحلي .

وفضلاً عن ذلك سنرى أن توزيع الأعمار ، يمكن أن يتحول بعمق ، تبعاً لحركة الولادات والوفيات . ولكن عدد كل منها يرتبط جزئياً بالظروف الاجتماعية . وهكذا فإن قوة الرأي العام ، والأعراف والالتزامات الاجتماعية لا تؤثر على تنظيم سلوك مختلف فئات الأعمار فحسب ، بل تغير كذلك مقدارها العددي النسبي ، أي نسبة الأولاد والراشدين والشيوخ ، بفعل غير مباشر تستبعد نتيجته ، ولم تكن متوقعة ، ولا جرى البحث عنها .

الولادات والزيجات والوفيات

ليست الولادات الوسيلة الوحيدة لتعويض أو تجديد مادة مجتمع معين . وكانت العائلة القديمة تزيد بالتبني كذلك ، واندمجت القبائل والمدن المنتصرة بالشعوب المقهورة ، وكانت الهجرات كذلك . ولكننا نتوقف الآن أمام الحركة الطبيعية لشعب نفترضه منعزلاً : حيث يجب أن تخرج العناصر الحية من أحشائه ، لتحل فيه محل العناصر التي تموت .

ومع ذلك ليس الموت والولادة حدثين متعاكسين . ولا تعوض الخسائر ، إثر حرب أو وباء تماماً ، بالعدد ذاته من الولادات : لأن جميع المواليد الجدد لا يبلغون عمر التوالد ، أو إن يبلغوه ، فلن يكون ذلك قبل عشرين سنة على الأقل . ـ وهناك أمر مشترك بين الولادات والوفيات : وهي أحداث لها تاريخها ، ولا تحدث إلا مرة واحدة لكل إنسان . ولكن بينما تعتبر الولادة بداية والموت نهاية ، بالنسبة للفرد ، فإن الولادات والوفيات وظائف لا تحدد بداية ولا نهاية ، حسب نظرة المجتمع ، بل تجري بشكل متوالٍ طالما تدوم المجموعة .

وقد شاع الظن قديماً ، أن كثيراً من العائلات إن لم يكن معظمها ، كانت تنجب عدداً كبيراً من الأطفال ، بين ثمانية وعشرة . غير أن الباحثين في أصل الانسان وتطوره يشيرون في الغالب إلى ندرة الأولاد وكثرتهم في الوقت نفسه ، في القبائل غير المتمدنة . مما يعني أن كثرة الأولاد ليست واقعة تتناسب مع الحالة البدائية ، أو الأقرب إلى الحالة الطبيعية . ومن جهة أخرى ، منذ

منتصف القرن السابع عشر ، وخلال القرن الثامن عشر وفترة طويلة من القرن التاسع عشر ، أقر علماء الديمغرافيا ، أن المعدل الوسطي للولادات كان يبلغ أربعة ولادات لكل زواج . فمن أين مصدر اسطورة خصوبة العائلات في الأزمنة القديمة ؟ وحسب رأي كوزينسكي ، أنها تصدر عن وهم في الرؤية ، ويقول : « نفترض أن هناك خمس أخوات متزوجات ، وأنجبن على التوالي ١٢ ، ٦ ، ٤ ، ٢ وصفر من الأولاد . ورغم أن واحدة من الخمس أنجبت أكثر من ستة أولاد ، فإن نصف المجموع أي ١٢ ولداً يستطيع القول بشكل شرعي أن أمهم عندها ١٢ ولداً . ورغم أن واحدة من الأخوات لم تنجب أي طفل ، فلا أحد من جميع الأولاد يقول أن أهله كانوا دون اولاد » . وبالتالي ، فإلى أية إفادة نستند فيما بعد ، إن لم يكن إلى افادتهم ؟ ويكون أولاد الأهل الأكثر إنجاباً أكثر عدداً من أولاد الأهل الذين هم أقل إنجاباً . ذلك هو ما يفسر اننا نجد في الغالب ، ابناء وبنات لهم أخوة واخوات عديدون . وفي الحقيقة ان عدد هذه العائلات الموصوفة بالكبيرة كان دائماً قليلاً . ـ وأضاف كوزينسكي أن ذاكرتنا تحفظ بأمانة أكثر ، تذكر الأعمام والعمات الذين انجبوا لنا كثيراً من اولاد العم ، وتركوا لنا كثيراً من الأولاد الصغار ، من الأعمام الذين ماتوا قبل ولادتنا ، دون أن يخلفوا أولاداً .

ويقول كوزينسكي أنه ، إذا نظرنا إلى الاحصاءات ، نجد أن الخصوبة الوسطية في أوروبا الغربية والشمالية والجنوبية ، كانت قديماً أقل بكثير مما يُظن عموماً . فالنساء اللواتي أنجبن ثمانية أولاد وما فوق ، كن قلة ضئيلة ، والنساء اللواتي انجبن اكثر من خمسة أولاد لم يكنّ أكثر عدداً من اللواتي أنجبن أقل من ذلك . وكانت الخصوبة في أوروبا الشرقية أكبر ، مثلاً ، وفي كندا الفرنسية . وربما كذلك في الصين ، وفي بعض البلدان الأخرى في آسيا واميركا الجنوبية الوسطى .

وتطال هذه الملاحظات الخصوبة لدى شعب معين ، وتحسب بمقارنة عدد الولادات إلى الزيجات . وسنهتم بذلك في الفصل التالي ، وسنقف هنا أمام السكان بمجموعهم ، في إطار البلد ، ونتفحص معدلات الولادات ، أي عدد الولادات المتعلقة بمجموع السكان في السنة . فكيف يمكن تصنيف البلدان

الأوروبية (وبعض البلدان الأخرى كذلك) في هذا الخصوص ، في عام ١٩٥٣ ؟.

ويتوزعون إلى ثلاث فئات (وقد تغير معدل الولادات في ألف نسمة ، بين ١٠ و٥٠ بالاجمال) .

١ـ البلدان ذات المعدل المتدني للولادات : في اوروبا ، انكلترا ، والبلدان السكندينافية ، فنلندا ، المانيا ، النمسا ، بلجيكا ، سويسرا وفرنسا . والبلدان الجديدة الانكلو ـ ساكسونية ، أوستراليا ، وزيلانده الجديدة ، وتدخل الولايات المتحدة الآن في هذه المجموعة .

٢ـ البلدان ذات المعدل المتوسط للولادات : ايطاليا ، البلاد المنخفضة ، تشيكوسلوفاكيا ، بولونيا ، هنغاريا ، اسبانيا والبرتغال ، وخارج اوروبا : كندا ، افريقيا الشمالية ، وبعض جمهوريات اميركا الجنوبية : الاورغواي ، والأرجنتين . ومع ذلك يظهر نوع من مقاومة الانخفاض في البلاد المنخفضة وإيطاليا ، وفي ولايات كندا حيث يعتبر معظم السكان من أصل فرنسي .

٣ـ البلدان ذات المعدل المرتفع للولادات : تلك هي البلدان الزراعية لشرق اوروبا : يوغوسلافيا ، رومانيا ، بلغاريا ، روسيا ؛ وكذلك معظم بلدان الشرق الأدنى والأقصى ، وبلدان اميركا اللاتينية . وأما الصين ، فليست لدينا احصاءات كافية عنها . وفي روسيا ، تعود النتائج الأخيرة لعام ١٩٢٨ ، ولا شك أن الولادات قد انخفضت في المناطق الأكثر تطوراً في الاتحاد السوفياتي : اوكرانيا والمدن الكبيرة . وشعوب الشرق في تركيا ومصر وسوريا وفلسطين وكذلك شمال افريقيا كلها ذات معدل مرتفع للولادات . والأمر كذلك في الهند ـ الصينية وسيام واليابان .

وللوهلة الأولى يبدو أن البلدان ذات المعدل المتدني للولادات تقع في منطقة حضارية أكثر تقدماً ، وخاصة متمدنة ، وهي منطقة كاملة في أوروبا ، وقد أمكن مد تأثيرها في هذا الخصوص ، إلى الولايات المتحدة ، والدول المرتبطة بالتاج البريطاني . ومع ذلك ، لم تعد تصنف بالمنظار ذاته ، منذ عشرين أو ثلاثين سنة . فقد شهدت كل من انكلترا والمانيا نمواً سكانياً كبيراً،

في مرحلة كانت تغطي مدنا كبيرة . وقد بدأ انخفاض الولادات في هذه المجموعة ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، وامتد الى معظم بلدان الحضارة الغربية ، في نهاية القرن ذاته . ونضيف ان معظم هذه الحركة ظهر أكثر تميزاً في الطبقات الاجتماعية الأعلى ، وفي المدن الكبيرة (حيث نقيم فيها) ، رغم أن ابحاثاً محدثة اجريت في ستوكهولم ، وفي السويد عامة ، أدت إلى نتيجة معاكسة .

وقد اعتقد كورادوجيني أن لهذا الانخفاض في الولادات أسباباً بيولوجية . وإن طاقة التوالد تنقص لدى هذه الشعوب ، لأن الغريزة المناسبة تكون ضعيفة لديها : إنها شعوب هرمة وفي مرحلة زوالها . ويزعم أن لتحديد الولادات كل ميزات العمل الارادي ، كأن الأفراد قد تعلموا إخضاع الغريزة لرقابة الدوافع العقلية . وحسب رأيه ، إذا كان الناس يخضعون لتوجيه العقل في هذا المجال ، لأن الغريزة لديهم قد ضعفت . وكل شعب يجتاز خطأً بيانياً ، من الشباب إلى الشيخوخة ، كدورة حياتية . ويكون الشأن ذاته للطبقات الاجتماعية ، وخاصة الطبقات العليا ، التي تفقد شيئاً فشيئاً من حيويتها الفيزيولوجية ، بعد مرحلة تطول أو تقصر من النمو والانطلاق : وعندما تنحصر في ذاتها ، ولم تتجدد بتيارات مصدرها طبقات أخرى ، تتوقف عن التوالد . ويضيف جيني ان المدن الكبيرة تحتوي على نسبة عالية من الراشدين ، الذين يُستهلكون بسرعة أكبر مما في الريف ؛ وإذا كان انخفاض الولادات ملحوظاً في مراكز أكثر المدن ، إنه يجب تفسيره بانخفاض للحيوية البيولوجية ، في هذه المجتمعات الخاضعة لظروف معيشية اصطناعية .

ولا وجود لأي مبرر للظن بأن خصوبة النساء ، أي القدرة على الانجاب ، قد نقصت . وحسب رأي كوزينسكي ، فإن خصوبة الزيجات ، لم تكن في أي بلد آخر أدنى مما في فرنسا ، في أعوام ١٨٧٠ - ١٩٨٠ ، نسبة إلى السابق . فكيف يمكن لغريزة التوالد أن تزول هكذا بشكل مفاجىء ، في طبقة معينة ، وفي شعب معين ؟ إن هذه الغريزة تخضع لنظام من القوانين والاعراف ، تحت تأثير الحياة الاجتماعية ، ووحده هذا النظام هو الذين أمكن له أن يتغير .

ويقول كوزينسكي أيضاً ، أنه كان يعتقد ، في انكلترا حتى أعوام ١٨٧٠ ـ ١٨٨٠ ، أن تدابير منع الحمل لم تتبعها إلا النساء غير المتزوجات . ومع ذلك فإن الحركة المالتوسية الجديدة قد ظهرت في هذا البلد منذ بداية القرن التاسع عشر (فرنسيس بلاس ، جيمس فيل ، الخ . . .) . ولكن المالتوسيين الجدد ظهروا لفترة طويلة ، كأعضاء قليلون في مذهب لم يكن يمتثل لتعليمات الاخلاق السائدة . ويذكر الكاتب نفسه نصاً لموهو Moheau (١٧٧٨) يستنتج منه أن معرفة هذه الوسائل الوقائية قد دخلت فرنسا ، وبلغت الأرياف منذ ذاك الزمن . وربما ذهب إلى أبعد من ذلك ؛ « أنها كانت مستعملة من قبل أكثرية العائلات الفرنسية » . وفي أواسط القرن التاسع عشر . ولكن منذ خمسين سنة ، انتشرت ممارسة هذه الوسائل في جميع البلاد المسكونة من قبل شعب أبيض بسرعة تقريباً . وفي بعضها ، لا سيما في المانيا بسرعة أكبر،قبل وبعد الحرب .

ويصبح من الصعب جداً تفسير هذه الحركة ، التي بلغت اتساعاً معيناً ببعض المبادرات المنعزلة ، وبجملة مظاهر تقليد فرد لآخر . وكان تحديد الولادات ظاهرة جماعية بالتأكيد ، ولا بد من تفسيرها بتطور المدن الكبيرة .

فلماذا تقدمت فرنسا حينذاك ، على البلدان الأخرى في هذا الخصوص ، ولماذا لم تكن المانيا قد بدأت الطريق ذاتها منذ ما قبل الحرب ؟ ومع ذلك فلا ننسى ان فرنسا ، في بداية القرن التاسع عشر، كانت أكثر سكاناً من انكلترا ، وأن كثافة السكان فيها كانت أكبر . أما المانيا ، فلم يبدأ مسار تطورها الديمغرافي ، إلا اعتباراً من ١٨٨٠ ـ ١٨٩٠ ، واستمر في عقدين أو ثلاثة : حيث يتطلب شعب معين ، بعض الوقت لتتغير بنيته ، وتتحول اعرافه . ونضيف أن تحديد الولادات قد اصطدم ، هنا وهناك ، بتقاليد ومعتقدات أخلاقية ، أمكن لها أن تخلق نوعاً من المقاومة .

ومن المدهش أن تخضع وظيفة معينة ، وتبدو أنها تمارس بفعل دوافع جنسية ، أي فردية لنوع من الترقب والمراقبة من قبل المجتمع . ذلك أن الجماعة تتمتع بالعديد من الوسائل لتبسط نفوذها على التصرفات حتى السرية ، لافراد لمجتمع . وتستطيع أن تنظم أفعالهم ، بدفعهم إلى تغيير

دوافعهم ، ولا شك أن نوعا من النظرة الفردية تعتبر السبب الرئيسي لهذا السلوك الأكثر عقلانية ، الذي يُرغم الناس على تحديد خلفهم .

لقد زاد السكان كثيراً ، ويصبحون أشد كثافة أكثر فأكثر . من هنا لدينا الشعور المتزايد في العقود الأخيرة ، وفي الوقت ذاته الذي يتكاثرون فيه ، أن المؤسسات المدنية كانت تصبح أكثر اتساعاً . وفي بيئة بشرية يتحدد موقعها أكثر فأكثر ، أليس من الطبيعي أن يتكون الاحساس بالحجم القليل ، كما في جمهور معين ، وأن تتردد جماعة العائلة أكثر تجاه التزايد ؟ ولننظر في هذا الخصوص في الطبقات الاجتماعية . ففي الفئات الاعلى اجتماعياً يظهر الاستعداد للحد من الخلف أول الأمر . ولكن لماذا ؟ من الناحية الظاهرية ، لأجل استمرارهم في المستوى الاجتماعي ذاته : فالمبررات اقتصادية . ولكن لندرك كذلك أن الطبقات العليا في مجتمعاتنا ، تشكل المجموعات التي يكون موقعها الديمغرافي الأكثر تحديداً ومزاحمة . ولا تشمل في الواقع إلا جزءاً صغيراً من السكان : ذلك أن ندرة أفرادها هي التي تميزهم عن الآخرين . ومع ذلك ، فإن العديد من العناصر الخارجة عنها تحاول الدخول إليها . وكأنها تمثل مدناً ضيقة ، يكون عدد المواقع فيها محدوداً ، بينما يجري التزاحم على أبوابها للدخول إليها والاقامة فيها . وتحس بالضيق أكثر من الطبقات الأخرى ، عندما يزداد عددها بسرعة كبيرة . ولنفترض الآن أن التباعد الاخلاقي بينها وبين الفئات الأخرى يتناقص مع تناقص التباعد المادي . فإن عناصر الجسم الاجتماعي الاقرب من الطبقات العليا تدرك بدورها أنها مشمولة في هذه الطبقات في منطقة محدودة ، حيث يزداد الإحساس بكل ضغط يفرضه أي تزايد سكاني جديد ، ويؤدي إلى ردود الفعل ذاتها .

وهكذا ينشأ ما يمكن تسميته الفردية الاجتماعية ، في الأوساط المدنية . وبواسطة هذه الفردية ، يمكن للبنية المورفولوجية للمدن الكبيرة ، وللتأثير الذي تؤديه على جميع السكان أن يفسدا حركة الولادات التي هي عنصر في هذه البنية وهؤلاء السكان . وسنرى أن دراسة الوفيات ، وتطورها في هذه المرحلة يقودنا إلى استنتاج من النوع ذاته .

ففي بلد جديد مثل الولايات المتحدة ، إذا كان التزايد الطبيعي (أي

بغض النظر عن الهجرة) كان مرتفعاً لفترة طويلة ، فليس ذلك فقط بسبب وجود مناطق واسعة كانت قليلة السكان . بل كان المستوطنون والرواد والمزارعون معتادين على العيش في جماعات صغيرة قليلة الكثافة . وعندما كانت المؤسسات الكبيرة في المدن تمتص جزءاً متصاعداً من السكان ، كانوا يميلون للبقاء فيها تحت تأثير الأمكنة الشاغرة أقل من التكيف مع نمط الحياة المتفرقة ، يخلى المكان للاعتياد على بنية سكانية أكثر فأكثر . ولكن حينذاك يشعر الرجال ، في هذه الأشكال الجديدة من المدن الكبيرة المزدحمة ، أنهم لا يستطيعون البقاء فيها إلا شرط عدم التوالد كثيراً . وربما كان هذا الإحساس يترجم تفكيراً اقتصادياً غامضاً ، ولكنه بذاته لم يكن إلا ردة فعل غريزية تجاه بنية سكانية جديدة .

وقبل دراسة الوفيات ، لنبحث في حالات الزواج باختصار . ولا تهمنا هذه الحالات إلا بالقدر الذي تعتبر فيه الشرط الضروري للولادات .

ولا تتوزع هذه الحالات بشكل متساوٍ على جميع أشهر السنة ؛ وهناك حدود قصوى : ففي فرنسا إثنان منها ، أحدهما في نيسان في الربيع ، قرب عيد الفصح ؛ والآخر في تشرين الأول ، وثلاث حدود دنيا ، أحدها في شباط ـ آذار (نهاية الشتاء والصوم) والآخرين أقل بروزاً ، في تموز ـ آب (في موسم الحصاد) ، وكانون الأول (بداية الشتاء) . ويستنتج من ذلك أن هناك في حركة الولادات ، حداً أقصى في كانون الثاني في بداية السنة ، وآخر في تموز في منتصف السنة . غير أنه لا يمكن القول أن لظروف الحرارة القصوى في هذه الأشهر أو عكسها ، تأثير معين . ولكن ظروفاً اجتماعية كما رأينا ، تفسر كون حالات الزواج الأكثر تتم خلال تسعة أشهر : التأثير الذي يفرض نفسه في الزمن . ويتغير عدد الزيجات كذلك (لوحظ ذلك منذ زمن طويل) ، مع الظروف الاقتصادية : فينقص خلال سنوات الأزمة ، ويعود للازدياد مع الازدهار . وينتج عن ذلك تغيرات مناسبة ، ولكن متأخرة في عدد الولادات ، وعلى الأقل في ولادات المولود الأول . (الذين يمثلون نصف المولودين الجدد ، أي ٤٨ بالمئة) . ولا تفهم هذه التغيرات : إذا توقفنا عند الظروف الحالية (مثلاً ، إذا أعدنا خطأ ، زيادة في الولادات لسنة أزمة تلي سنة ازدهار) .

وهكذا فإن الأسباب الاجتماعية التي تفسر حركة الولادات ، لا نبلغها إلا بالعودة إلى حالات الزواج : وجهان لا ينفصلان لمجموعة واحدة .

فما هي حدود تغير عدد الزيجات ، من بلد لآخر ؟ ومن الأفضل هنا ، أن نحسب عدد حالات الزواج نسبة للذين هم في عمر الزواج : غير أن احصاءات مختلف البلدان ، لا تحدد هؤلاء الناس . ونحسب بالتالي العدد السنوي للزيجات نسبة إلى مجموع السكان . إنه يتراوح بين ٩٥ و٢٠٠ حالة زواج لكل عشرة آلاف نسمة من جميع الأعمار . والأسباب التي نفسر بها عادة هذه الفوارق بنمط المعيشة ، والحالة الاقتصادية والهجرات . وفي أوروبا الوسطى ، تشجع الأعراف حالات الزواج المبكر : وتكون المرأة لا تزال في حالة تبعية ، وتتراوح وهي صالحة لتكون ربة منزل : ففي يوغوسلافيا ، وبلغاريا ورومانيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولنيا ، وهنغاريا ، يكون معدل الزيجات مرتفعاً جداً . وفي البلدان الغنية لأوروبا الغربية ، بما فيها فرنسا ، والمانيا وبلجيكا والنمسا ، وايطاليا ، وانكلترا ، وسويسرا ، يكون معدل الزيجات متوسطاً ومتقارباً : وهذا أمر بارز ، ويشكل دليلاً واضحاً على تشابه العادات . وفي بلدان الشمال : السويد والنرويج وفنلندا تكون الزيجات متدنية . وفي مثل هذه المقارنة ، يجب الأخذ في الاعتبار توزيع الاعمار ، ونسبة النساء والرجال في عمر الزواج ؛ وسنعود إلى هذا في الفصل اللاحق .

والعمر عند الزواج ، والعمر الذي يتم فيه الزواج وسطياً ، ليس واحداً في كل مكان : فالحدود الدنيا الشرعية والمألوفة للرجل والمرأة ، بين ١٥ و١٨ سنة في فرنسا ، ولكنها تتغير حسب البلدان ، وبين ١٤ و٢١ سنة للرجال ، وبين ١٢ و١٨ سنة للنساء ، وتكون الزيجات مبكرة (بغض النظر عن البلدان الشرقية) ، في ايرلندا ، واليونان وتشيلي واسبانيا ، ومتأخرة في بلدان شمال اوروبا . وماذا عن العمر الوسطي الذي تعقد فيه الزيجات ؟ في فرنسا ، لقد انخفض بوضوح منذ الحرب وحتى الآن . فقد تضاعفت زيجات الفتوة ، والفتوة المبكرة .وزيجات الشبان الذين هم أقل من ٢٤ عاماً من فتيات أقل من ٢٤ عاماً كذلك كانت في عام ١٩٣١ ضعف ما كانت عليه قبل الحرب :

وكذلك الزيجات التي كان فيها الزوجان دون العشرين من العمر . كان ذلك بعد ١٢ سنة من الحرب . ولكن لنعد بعيداً إلى الوراء . ففي فرنسا قديماً ، في أعوام ١٨٥٣ ـ ١٨٦٠ ، كان الذكور يتزوجون وسطياً في عمر الثلاثين وخمسة أشهر . وفي عام ١٩١٣ ، بعد خمسين أوخمس وخمسين عاماً ، في الثامنة والعشرين وستة أشهر . وفي عام ١٩٣١ ، في السادسة والعشرين وسبعة أشهر . وهذا يعني نقصاً من أربع سنوات ، خلال ثمانين سنة : فاقترب العمر الوسطي للزواج ، للرجال في هذه المرحلة ، بمقدار الثلث من حده الشرعي . وكان النقص بالنسبة للبنات أكثر ، رغم أنه أدنى بقليل : ستة وعشرون عاماً وشهر في منتصف القرن الأخير ، ثم ٢٤ عاماً و٣ أشهر ، والآن ٢٣ عاماً وأربعة أشهر . ـ فالتطور مستمر ، ونلحظه كذلك في بلدان أخرى .

وربما تكون المبررات اقتصادية . وفي زيادة الثروة العامةوالمداخيل . وإذا كان العدد الكبير من الناس يتزوجون متأخرين في الماضي ، فذلك لأنه لم يكن لديهم في وقت مبكر ، دخل يكفي للعيش في بيت مستقل . وبعد ذلك ارتفعت المداخيل المتوسطة بشكل ملحوظ ، ويحتمل أن تكون هذه الحركة قد تسارعت بعد الحرب . هذا واحد من المبررات . ولكن هناك بالتأكيد شأن آخر .

ولم تكن هذه النتيجة دون علاقة مع الانخفاض المستمر للولادات ، خاصة في فرنسا منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وفي أوروبا منذ عام ١٨٨٠ تقريباً . وجرت الأمور كما لو أنه لم يكن ممكناً تكوُّن إلا نسبة محددة من الزيجات ، لدى شعب معين . وعندما يولد عدد كبير من الأطفال ، وعندما يوجد عدد كبير من الفتيان في عمر الزواج ، لا يستطيعون جميعاً الدخول فوراً في البيت الزوجي ، وكان عليهم الانتظار . ويكون العكس ، عندما تنقص الولادات ، أي عندما ينقص عدد الذين هم في سن الزواج . وعندما يمكن تكوين بيت زوجي في وقت مبكر : يتجه عمر الزواج نحو الانخفاض . ويكون صحيحاً إن نقص الوفيات ، الذي سنتحدث عنه لاحقاً ، يوازن جزئياً تأثير نقص الولادات . ولهذا فإن العمر الوسطي للزواج لا ينخفض إلا ببطءشديد . ولا شك أن الوضع يختلف في البلدان التسعة . ولدى شعب

معين كثيف ، متجمع في مؤسسات أقل تمركزاً ، يوجد مكان أوسع للبيوت الجديدة . ويقول كوزينسكي أن لويس الرابع عشر فرض دفع غرامة أو ضريبة في كندا الفرنسية ، على الاباء الذين لا يزوجون فتياتهم عندما يبلغن سن السادسة عشرة . وفي هذا العصر ، لم يكن يفتقد وجود نساء كنديات أمهات منذ الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من العمر . ويضاف إلى ذلك ، أن يصطدم البيت ، لدى شعب تتكون عائلاته من عدد قليل من الأولاد ، بعقبات أقل ، ويمثل تغيراً أقل أهمية في بنية الجماعة . وهنا أيضاً تكون الفردية ، أو ما يمكن أن يسمى فردية العائلة الزوجية ، هي التي تفسر تكاثر الزيجات المبكرة . ولا بد أن ينتج عنها تجديد أسرع للأجيال ، إذا لم يتدخل عامل جديد : مثل انخفاض الوفيات ، الذي يتجه نحو ابطاء الولادات ، بتصغير المكان الديمغرافي الملائم .

وتتوجه جميع وظائف المجتمع نحو المعيشة ونحوها وحدها . والجماعة لا تموت أبداً ؛ بل الأفراد هم الذين يزولون من وقت لآخر ، وبما أنه يولد بدلاً منهم ، فليس هناك ما يدعو للقلق . ويمكن أن نطبق على المجتمع ، ما كان يعتقد دائماً حول الآلهة ، يعني أنهم يختلفون عن الناس بشكل أساسي في كون الموت لا يصل إليهم . وتمنع ضرورات الحياة الاجتماعية الاحياء أن يكونوا مثقلين طويلاً وبشدة بالحداد ، وأن يحفظوا بالتالي في ذهنهم صورة الغائبين باستمرار .

ولكن المجتمع لا يقتصر على تحويل ذهن الاحياء قدر الامكان عما لا يكون له تأثير حقيقي عليه ، أي الحالات الفردية للموت . لأنه يتغير في عدة حالات ، في بنيته بالوفيات بشكل عام . ومع الهجرة ، تعتبر الوفيات السبب الاساسي الذي يفسر أن شعباً ينقص ، أو يبقى ثابتاً أو يزيد ببطء . ومن جهة أخرى ، فإن بنيته تتغير ، تبعاً لكون الوفيات عديدة : حيث يزيد عدد المرملين واليتامى ؛وتظهر بيوت جديدة ؛ وتنخفض هذه الفئات من الأعمار ؛ وبالتالي يزيد معدل الولادات ، عندما يموت كبار السن خاصة ، وينقص إذا أصاب الموت خاصة نساء ورجالاً هم في سن التكاثر . ويهتم المجتمع بكل التبعات التي تصيبه بالخير أو الشر . ولماذا يقتل الشيوخ ، في بعض القبائل المتوحشة ؟

وكـان يجب البقاء عنـد معدل معين للوفيات ، وحتى رفعـه ، وبدونـه تتثاقـل المجموعة وتشل ، وهي مرغمة على تحمل أو نقل وزن ميت معين . وفي مجتمع يعيش فيه جميع الـرجال حتى الشيخـوخة القصـوى ، وتكون نسبـة الأشخاص المسنين ، داخل المؤسسات البشرية ، بحيث يتسببون في سد مسارات التنقل ، وفي ابطاء الحركة ، ريشغلون كثيراً الأمكنة التي تتطلبها مجموعـات أخرى أكـثر نشـاطاً . وفضـلاً عن ذلـك ، فلم تهتم المجتمعـات لـزيـادة المـدى الـوسـطي للحياة ، خلال زمن طويل . ووجدت في ذلك مساوىء أكثر من الايجـابيات خاصة أنها لم تكن تظن أن ذلك ممكناً . وكان الصراع المنظم ضد الموت ظاهرة محدثة ، بحيث أنها لم تظهر أمام الباحث إلا منـذ بضعة عقـود . وكان يـلاحق ذلك لصالح الفئات السكانية الأكثر قوة .

لقـد انتشر الاعتقاد القـدري في بعض المجتمعات ، بـأنه يحـدد تـاريـخ الموت لكل انسان منذ ولادته . وهناك كذلك قدرية قـامت على مـا كان يُعتقـد أن معدل الوفيات كان يتغير تقريباً تبعاً للسكان ، خلال فتـرة طويلة . ويقـول كيتيليه Quetelet ان هذه القـدرية تبـدو محددة بقـوانين حتميـة . ففي مجتمع معين ، لا بد من زوال عدد معين من الناس ، خلال سنة ، كما لـو أن طاغيـة غـير منظور يـأخذهم من الصفـوف صدفـة . ويبدو طبيعيـاً تصديق مقـولة أن الموت يصيب من هم أضعف بنية مادية ، مهما كان القـدر الذي يُعـطى للحظ أو للصدفة . ولكن هل صحيح أن هناك قدرية بيولوجية ، بحيث يتوجب على نـل مجموعـة بفضلها أن تـدفع هـذه الضريبـة كل سنـة ، وأن يدخـل تركيب الجسم أو حـالته في ذلـك ، وخاصـة سـرعـة العـطب لـدى الأولاد الفتيـان ، وضعف الاشخاص المسنين ؟ .

إن الشركات الأولى للتأمين عـلى الحياة ظهـرت في القرن الثـامن عشر ، وقد لوحظ منـذ ذاك العصر ، استناداً إلى احصـاءات الوفيـات ، أن كل عمـر (في كل بلد) كان يتنـاسب مع احتمـال محدد للحيـاة ، وكان يمكن تقـديره . وفي الواقع أنها لـطريقة غـير متقنة أن يتم حسـاب المدة الـوسطيـة للحياة لفئـة سكانية تشمل كل الأعمار . فكان العمر الوسطي للمتوفين في فرنسـا ثلاثـين سنة ، في عام ١٨٥٠ . وارتفـع إلى أربعين في عـام ١٨٨٠ ، وإلى ٤٥ سنة في

عـام ١٩٠٠ ، ويقـرب حـاليـا من ٥٥ سنـة . ولكن لا يمـوت عـدد كبـير من الأشخاص في العمر الوسطي . وهناك نسبة عـالية من الـوفيات من الأولاد في أعمـار متدنيـة ونسبة عـالية من الشيـوخ . ويؤدي ارتفـاع عـدد الـوفيـات من الأطفـال إلى خفض العمر الـوسطي . وقـد اكتشف جوزيف دوميسـتر ، وهـو يبحث عن حجة جديدة ، علمية وحديثة ، لدعم الملكية ، أن الحياة الوسـطية لملوك فرنسا ، كانت أطول من الحياة الوسطية لمجمـوع الفرنسيـين ، رغم جميع الحوادث التي كان يتعرض لها الملوك خلال القرون ، بشكـل مختلف عن عامـة الناس . لقد كان فيهم إذن مبدأ سري لمقاومة اسباب المـوت . ولكن ميستر ، لم يكن يحتسب ابناء الملوك المتوفين في أعمار متدنية ، في حين أن المدة الوسطية للحياة كانت تشمل جميع السكان بما فيها الأطفال .

فما هو تأثير العمر هنا إذن ؟ إن نسبة الوفيات للأولاد الـذين كانـوا دون السنة من العمر (في فرنسا) ، كانت تبلغ في عام ١٨٢٠ ، من ٨ إلى ٩ بـالمئة للصبيـان ، و٦ أو ٧ بالمئـة للفتيات ، ولم تـرتفع اليـوم إلا بـأقـل من العشر . وكانت هذه النسبة للوفيات مرتفعة جداً بين اعمار من سنة إلى أربع سنوات : ٧ , ٠ بالمئة . وقد قورنت وفيـات الأطفال في عمـر متدنٍ بـالكرات المفقـودة في اللعب ، والتي يصبح عددها لا يعوض عنه . وظلت وفيات الأطفال مرتفعة . ولم تنقص إلا قليلاً .

غير أن هذه النسبة تنقص بسرعة ، اعتباراً من سن الـرابعة ، وتمـر بحد أدنى : ٢ , ٠ بالمئة ، حوالى السن الخامسة عشرة . وتزيد بالتالي حتى عمـر بين ٢٠ و٢٥ سنة : ٤ , ٠ بالمئة ؛ وتتباطأ الزيادة بالتالي ، ثم تتسارع أكثر فأكـثر : من ٢٥ إلى ٣٤ سنة : ٦ , ٠ بالمئة ؛ ومن ٣٥ ـ ٤٤ : ٧ , ٠ بالمئـة ؛ (لنلاحظ أنه في هذه الاعمـار يولـد الأهل أكـثر عدد من الأطفـال : ٧٠ بالمئـة تقريبـاً ، وتمثـل الـ ١٠٠ مجموع الـولادات كل سنـة) . ومن ٤٥ إلى ٥٤ سنـة ؛ ٢ , ١ بـالمئة ؛ وتؤدي هـذه النسبة إذا طبقت عـلى جميع الأعمـار ، إلى انقراض كـلي لجيل في أقل من ٩٠ سنة . وتتضاعف النسبة من ٥٥ إلى ٦٤ : ٤ , ٢ بالمئـة ؛ وتتضاعف أيضاً (وحتى تزيد قليلاً) من ٦٥ إلى ٧٤ سنة : ٦ , ٥ بـالمئة ؛ وإذا كانت هذه تنطبق على كل الأعمار ، ينقرض جيل في أقل من عشرين عاماً .

ونكون هنا قد بلغنا الشيخوخة ، وبعد هذه العتبة من ٧٠ إلى ٧٥ تقاس المدة العادية ، والأكثر وجوداً للحياة البشرية ، في الواقع (لأن نسبة الوفاة تتدنى قبل ذلك ، وبعده تزيد هذه النسبة ، وتنطبق على الباقين وحدهم ، أي على جزء أصغر أكثر فأكثر) . وبعد ذلك تتزايد نسبة الوفيات سريعاً : ولا يتضاعف المعدل ثلاث مرات ، ولكنه يزيد عن الضعفين ، بالمرور من ٧٥ إلى ٨٤ سنة ؛ ويتضاعف ثلاث مرات ، فوق الخامسة والثمانين . ـ وتكون هذه التغيرات قوية ومألوفة للناس . وعندما يموت شخصان من عائلة واحدة في حادث واحد ، دون أن يكون ممكناً معرفة أيهما قضى قبل الآخر ، فإن المشترعين يعتبرون أن الأكبر قد قضى أولاً . (هذا هو تقدير الشرع) .

بيد أن المجتمع يؤثر على الوفيات بطريقتين . مباشرة في كونه يستطيع تقليل الوفيات في بعض الأعمار . فكانت وفيات الأولاد دون السنة من العمر قديماً ، تتجاوز ٣٠٠ بالألف في الغالب . وتأرجحت بين ١٣٠ و١٦٤ بين عامي ١٨٣٨ و١٩٠٤ في انكلترا ، دون أن يصبح ممكناً التحدث عن ميل واضح لهذا الاتجاه أو ذاك . وفي عام ١٩٠٥ انخفضت للمرة الأولى إلى ما دون ١٣٠ . ومنذ عام ١٩١٥ كانت دائماً أدنى من ١٠٠ ، ومنذ ١٩٢١ كانت دون ٨٠ . وفي عام ١٩٣٥ ، لم تبلغ إلا ٥٧ . ومن جهة أخرى ، فإن زيادة في الولادات (التي تتعلق بعوامل اجتماعية) يمكن أن تغير في توزيع الاعمار ، بحيث يتفوق أولئك الذين هم أقل تعرضاً للموت : في المانيا مثلاً ، كان معدل الوفيات ١١٩ ، في أعوام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ (لأن نسبة الفتيان فيها كانت عالية) ، مقابل ١٧١ في فرنسا . وإذا حسبنا معدلات الوفيات ، مفترضين توزيعاً واحداً للأعمار في البلدين، وآخذين في الاعتبار الوفيات في كل عمر ، نجد ١٢٦ لالمانيا ، و١٤٣ لفرنسا . وزاد الفرق كثيراً بعد توزيع مختلف للفتيان الراشدين .

ولنقدر الآن ان العدد الاجمالي للاشخاص من الجنس الأبيض في العالم يرتفع اليوم ، إلى ٧٢٠ مليوناً تقريباً، بدلاً من ١٥٥ تقريباً في عام ١٧٧٠ ، أي أنه تضاعف ٥ مرات في ١٦٠ سنة . فكيف تفسر هذه الزيادة المرتفعة ؟

وحسب رأي كوزينسكي ، إن ذلك يعود لنقصان الوفيات بشكل شبه حصري . لأننا لا نجد في الاحصاءات أي دليل يسمح بالاستنتاج أنه كانت هناك زيادة في الولادات ، في المرحلة من عام ١٧٥٠ إلى عام ١٨٨٥ (وبعدها بدأت الولادات بالانخفاض) .

والحياة المحتملة أو الامل في الحياة كانت ٣٥ سنة في السويد في أعوام ١٧٥٥ ـ ٥٧ ، وربما أقصر حينذاك في معظم البلدان الأوروبية الأخرى . وقد لاحظ مالتوس ، عندما تفحص سجل الوفيات في خورنية بلدة ليزين ، في سويسرا (وأصبحت مذ ذاك المكان المشهور لمصح المرضى بالسل) ، أن هذه البلدة « ذات موقع يتمتع بالهواء الأكثر نقاءً » ، والحياة المحتملة (عام ١٧٦٦) « بلغت رقماً عربياً حقاً هو ٦١ عاماً » . بدلاً من ٢٧ في جنيف . ـ وفي عام ١٨٤٠ كان الأمل في الحياة : ٤٦ سنة في النرويج ؛ و٤٤ في السويد ؛ و٤١ في انكلترا ؛ و٤٠ في فرنسا ؛ وأقل من ذلك أيضاً في بقية أوروبا . وفي عام ١٨٩٠ ، في زيلاندة الجديدة ٥٨ عاماً ؛ وفي اوستراليا ٥٣ عاماً ؛ وفي السويد والنرويج ٥٢ ؛ وفي الدانمارك ٥٠ ؛ وفي هولندا ٤٨ ؛ وفي بلجيكا وسويسرا ٤٧ ؛ وفي انكلترا وفرنسا ٤٦ ؛ وفي فنلندا ٤٤ ؛ وفي المانيا ٤٢ ؛ وفي روسيا ٣٣ . ولم يبلغ الستين في أي بلد قبل القرن العشرين . ويتجاوز الآن الستين في الدانمارك ، والنرويج ، والسويد ، وانكلترا والمانيا ، وهولندا ، وسويسرا ، والولايات المتحدة ، وزيلانده الجديدة ؛ وفي فرنسا ٦٤ عاماً ؛ وفي انكلترا ٦٧ عاماً ؛ وهكذا تفسر الزيادة غير العادية التي أشرنا إليها .

ويقول كوزينسكي أيضاً « ونقصت الوفيات خاصة بالتقدم الذي حصل في علم الصحة والطب . وبدون ذلك لبقي السكان البيض ، على الأقل في أوروبا ، في حالة تقرب من الجمود . ولكن ليس ذلك هو السبب الوحيد الذي يشرح كون الولادات أكثر عدداً من الوفيات . وكان يمكن لحالات الجوع ، والحروب الاقتصادية ومراقبة الولادات أن تمنع نمو السكان ، لو لم تكن قد جرت في الوقت نفسه ثورة اقتصادية وتقنية ، زادت بشكل مدهش ، وسائل العيش في اوروبا ، وفي الوقت نفسه سهلت هجرة بضعة عشر مليوناً

من الاوروبيين إلى الولايات المتحدة والقارات الاخرى » . وفضلا عن ذلك ، فإن هذين النوعين من التأثيرات كانا مترابطين بالتأكيد . ولم يكن علم الطب ولا علم الصحة ليحققا هذا التقدم لو لم تزد الثروة العامة ، ولو لم يرتفع مستوى المعيشة ، ولو لم يتمتع الناس بمزيد من الموارد وبمزيد من أعمال اللهو ، لأجل أن يكرسوا جهداً كافياً لأهداف أخرى غير الحصول على الضروري : أن يعيش أولاً ؛ وبعد أن نتحرر من هذا الهم المعيشي . ومن جهة أخرى ، فإن تقدم الثروة لم يكن ممكناً إلا بتقدم العلوم والتقنيات التي يشكل الطب والصحة وجهاً فيها .

ومع ذلك ، لنبق على المستوى المورفولوجي . فإن معرفة أدق لخدمات الطب والصحة ، أي المستشفيات والعيادات ، وكذلك البيوت الصحية ، وإزالة الاقذار المنزلية ، ونظافة الطرقات ، والمجاريز ، ومياه الشفة ؛ فكل هذا لا يمكن أن يظهر ويتطور إلا في المدن الكبيرة . ويضاف إلى ذلك أن الاهتمام بهذه الاجراءات الوقائية والعلاجية ، كان يفترض بيئة جديدة ، متحررة من الأحكام المسبقة للريف والبلدات الصغيرة ، حيث امكن لدعاية الاطباء والصحيين أن تنتظم على أرضية ملائمة ، بواسطة الصحف والمؤتمرات ، وحتى بواسطة التشريع . وأما نمو الثروة ، فهل كان ممكناً إلى هذه الدرجة وتبعاً لهذه الوتيرة ، خارج أوساط اجتماعية كثيفة جداً ، يكون فيها تقسيم العمل قد بلغ حداً بعيداً ؟ .

ولم يكن تقدم الطب والصحة ، ونمو الثروة ، إلا وسائل وأدوات للصراع ضد الموت . وكذلك كان لا بد من امتلاك إرادة الالتزام ومتابعة هذا الصراع وتنظيمه . وكان لا بد أن يغطي ذلك قيمة أكبر للفرد وللحياة الفردية . ويمكن أن ندرك أن هذه الفكرة استمدت قوتها في الأوساط المدنية المتراصة والمعقدة خاصة ، والتي يتكون أفرادها بالتدريج على صورة الكل ، ولديهم شعور الانتماء إلى جزء من الانسانية الأكثر تطوراً . وتضع المدينة سكانها ، خاصة من قدموا إليها من الخارج ، وهم كثيرون ، أما اختيار صعب ، بالضغط الذي تفرضه عليهم : إعادة صياغة طبيعتهم التي تصنع منهم رجالاً جدداً بنشاطاتهم ، وحاجاتهم والوتيرة الأسرع لحياتهم . وكل هذا

الانفاق للقوى من قبلهم يصبح دون هدف ، إن لم تضمن أنهم يشاركون الآن في الحفاظ على وظائفها أطول وقت ممكن ، بتشجيعهم للحفاظ على أنفسهم ذاتهم ، وحماية حياتهم ، وإطالتها . إنها فردية متحققة وحصانة بالوسط ذاته الذي يكون في توافق مع أهدافه .

وفضلاً عن ذلك ، فإن تأثير المدن الكبيرة ، في هذا الخصوص يشع ويمتد بعيداً حولها . ويدخل في الأوساط التي تقترب بنيتها منها ، وحيث لا يلقى مؤسسات بشرية مكونة تبعاً لنمط آخر ، أو متضامنة مع مناطق تستمر فيها . فلننظر في الوفيات في فرنسا (معدلات مصححة لاستبعاد تأثير توزيع الأعمار) . فالبقعة السوداء الملائمة لأعلى نسبة من الوفيات ، تمتد حتى النورماندي وبريتانيا . ويحصل الموت كثيراً كذلك في السين ،والسين ـ واز في مصب الرون ، والفار، والمناطق الدنيا والعليا لجبال الألب ، ومنطقة السافوا العليا . وتعتبر مناطق السين والسين ـ واز ومصب الرون ، مديريات متمدنة جداً . ولكن المدن الكبيرة لم تنجح دائماً ، ولا فوراً في إيجاد شكلها : فتبقى فيها مناطق قديمة ، واحياء من الأكواخ المكتظة بالسكان ، ذات الشوارع الضيقة والمزدحمة ، فنشأت فيها بسرعة مدن عمالية ليست هي الريف ولا المدينة ، وتجمع تقهقر وعيوب الأولى والثانية ، والمهم أن الوفيات الأعلى تمتد على ولايتين واسعتين جداً ، بريتانيا والنورماندي ، أي في الغرب وحيث يكون السكان أقل تجمعاً ، أو أكثر تفرقاً ، في مناطق الشرق ، تلك هي حال الفلاحين ، بالمقارنة مع القرويين . والمدن ذاتها غارقة ومختنقة في هذه الأرياف التي تنعزل عن تيارات الحياة الحديثة ، والتي تحفظ بنيتها المادية والاجتماعية القديمة أكثر من بقية فرنسا ، وتكون فيها كحجز من الحياة المدنية معزولة دون إشعاع . وأما محافظات الفار ، ومناطق الالب العليا والدنيا ، والسافوا ، فانها تقابل بوضوح كبير الأوساط المدنية ، لأننا لا نجد فيها مدناً كبيرة، وأن كثافة السكان تكون فيها قليلة جداً .

لنقارن الآن بين هاتين الظاهرتين الكبيرتين : الانخفاض الكبير للوفيات ، والحد المتصاعد للولادات اللتين حدثتا تقريباً في جميع البلدان الأوروبية ، أو ذات المنشأ الأوروبي . وكلاهما تفسران بالبنية الجديدة

للمؤسسات المدنية ، وبالمدن الكبيرة وتكاثرها واتساعها ، وبالفعل التحويلي الذي تمارسانه في البلد بكامله . وقديماً لم يكن المجتمع يردد في تبديد أفراده ، لأنه لم يكن يجد أية عقبة لابدالهم : فكانت الوفيات أكثر تكراراً ، ولكن كذلك الولادات . وكان تجديد الاجيال أسرع . واليوم يهتم المجتمع بنفسه دائماً ، ولهذا السبب يقل الاهتمام بالأفراد شيئاً فشيئاً ، أو على الأقل يدعو الأفراد للاهتمام بأنفسهم أكثر فأكثر ، ويزيد تقدير قيمة الحياة الفردية أكثر فأكثر .

ذلك أن اشكال التجمع الأخرى ، في الإطار المدني ، وفي هذه المجموعات الواسعة من الوحدات البشرية التي لم تعد ترتبط فيما بينها إلا في واقع العيش المتقارب في المكان ، وتفقد من تماسكها أكثر فأكثر . وتتجه نحو الذوبان في البيئة المدنية . ويتحول جوهر المجتمع إلى الأفراد ، الذين هم نتاجه وصورته في آن معاً ، ويمثلون له (على الأقل للذين هم مندمجون فيه) قيمة أكبر بقدر ما أنفق من الجهود والوقت لاعدادهم .

ومن جهة أخرى ، يضاعف هؤلاء الناس علاقاتهم واتصالاتهم في المكان . وينتج عن ذلك أن يدرك كل منهم فرديته أكثر فأكثر ، وهم بحاجة لصيانة حرية حركتهم ، وقدرتهم على المشاركة في جميع النشاطات الموسعة والمتجددة بالحياة المدنية باستمرار ، فيصلون بالتالي لتخفيف أعبائهم وقيودهم ، أي لتحديد خلفهم بقدر ما تدفعهم غريزتهم وبصيرتهم كآباء وامهات إلى تركيز عنايتهم على عدد قليل من الأولاد . وبما أن هدفهم الأساسي أن يتطوروا هم أنفسهم ، فما هو مبرر هذا الإعداد الذي يتطلب كثيراً من الوقت والتعب ، في نظرهم ؛ إن لم يكن الشخص الذي يتعلق به ، الذي هو وحده المستفيد منه ، ويهتم قبل كل شيء بالحفاظ على نفسه أي باستمراره؟ .

تجديد الأجيال . التوالد والحيوية الديمغرافية

فهل تشكل الزيجات والولادات من جهة ، والوفيات من الجهة الأخرى ، فكرة وافية لدينا عن الاتجاهات التي يخضع لها شعب معين ، إذا افترضنا أنه لا يتعرض لاية حركة نزوح ، خروجاً منه ، ولا دخولاً إليه ؟ هذا ما ظل يُعتقد به لفترة طويلة من الزمن ، حتى عهد متأخر ، حيث وضعت أعمال كوزينسكي ، ولوتكا مسألة جديدة في المقام الأول ، تلك هي مسألة التوالد كمجموعة ديمغرافية . وهل أن شعباً معيناً ، في بلد معين ، أو مجموعة في بلد ، يزيد أم ينقص ، أم يبقى على مستواه أي هل يتوالد بقدر ما تتوالى الأجيال ؟ هذا ما تقوله لنا الاحصاءات المتوالية في الماضي . ولكن ماذا في المستقبل ؟ فأية عوامل يجب أخذها في الاعتبار ، إن لم تكف أن نعرف حركات الولادات والوفيات ونسبتها فيما بينها أو ما يدعى فائض الولادات على الوفيات (أو العكس) كل سنة ؟

يقول كوزينسكي أن عدداً كبيراً من الباحثين في علم الاجتماع والبيولوجيا ، يعتقدون أنه يمكن قياس حيوية شعب معين (وهذا اسلوب آخر لتحديد قدرة مجموعة معينة على التوالد) بمقارنة عدد الولادات إلى عدد الوفيات . ولنأخذ مثلاً قريباً منا . في عام ١٩٢٧ ، كانت انكلترا تعد ٦٥٥ ألف ولادة و٤٨٥ ألف وفاة . فيبدو لأول وهلة أن فائضاً من ١٧٠ ألف ولادة سنوياً يعتبر الدلالة على حيوية عالية للسكان . ومع ذلك ، فإن هذا العدد من الولادات في انكلترا ، كان يعني أن كل امرأة تنجب طيلة حياتها ، وسطياً

طفلين فقط . ولكي يبقى الشعب على مستواه ، كان يجب ألا يموت أي من الطفلين فإذا لم تزد الولادات إذن ، فإن سكان انكلترا محكوم عليهم بالنقصان (حتى الزوال) ، مهما امكن إنزال نسبة الوفيات إلى أدنى درجة . ويضيف كوزينسكي ، أن هذا الوضع ليس فريداً في انكلترا وحدها . هو كذلك تقريباً في ألمانيا . وفي فرنسا ، إن الآفاق أفضل بقليل (ذلك أن الشعب الفرنسي لم يزد ، خلال فترة طويلة ، بشكل اسرع من البلدين المذكورين إنه واجه صعوبات أقل للاستمرار في مستوى يعتبر متدنياً بالمقارنة) .

فكيف يفسر أن يكون سكان انكلترا في مسار النقص بسرعة ، مع فائض سنوي هام للولادات على الوفيات ؟ إنه يجب الأخذ في الاعتبار توزيع الاعمار . وفي الواقع فليس في كل الأعمار تكون النساء مؤهلة لتكون مخصبة ، ولكن بين ١٥ و٥٠ عاماً (اعتباراً من الحد الادنى الاعتيادي للزواج) وبين ٢٠ و٣٠ عاماً أكثر بكثير مما في السنوات الأخرى لهذه المرحلة .

وفي حال وجود نقص مستمر للولادات بين ٢٠ و٣٠ سنة ، فإن وفيات الأعمار الأدنى من ٢٠ عاماً تمر في نقص كبير نسبة إلى الأعمار من ٢٠ و٣٠ سنة وما فوق . ويمكن عندها للعدد الحالي من الولادات نسبة إلى مجموع السكان ، أن يظهر مرتفعاً لسببين : الآن المخرج ، أي مجموع السكان يتجه نحو النقص ، منذ ٢٠ أو ٣٠ سنة ؛ لأن فئة الأمهات في العمر القابل لإنجاب الأولاد تكون مرتفعة بشكل غير عادي وموقتاً (لأن فئات الأعمار الأدنى تنقص) . وبعد مرور عقد أو عقدين : يلاحظ أن عدد الولادات ينقص بشكل ملموس جداً ، لأن فئة الأمهات في عمر انجاب الأطفال ، تضم عدداً من الوحدات أقل من السابق ؛ ولأنها تصبح مكونة في هذه الحال من فئات ذات عمر أدنى اليوم ، وتكون قد نقصت جداً . ويجب أن تضع كل أم منهن عدداً من الأولاد أكثر من الأمهات السابقات للحضول على العدد نفسه من الأولاد اليوم ، ولتعويض نقصان عدد الأمهات . « في عام ١٩٣٤ ، كان في إنكلترا ٤,٧١٠,٠٠٠ فتاة تحت الخامسة عشرة ، و٤,٩٩٨,٤٠٠ امرأة وفتاة بين ١٥ و٣٠ سنة . ويكون واضحاً ، حتى لو كانت جميع الفتيات اللواتي عندهن أقل من ١٥ عاماً ، قد بلغن سن الأمومة ، فلا يكفين للحلول بدلاً

من اللواتي هن في عمر بين ١٥ و٣٠ سنة ». « بين السكان الحاليين لاوروبا الغربية والشمالية ، تكون نسبة النساء اللواتي هن في عمر الأمومة مرتفعة جداً ، وتكون نسبة الأولاد والشبان والأشخاص المسنين ضعيفة جداً . لهذا فإن عدد الولادات يظهر مرتفعاً . ولا يكون كذلك ، إذا لم نقارنه بعدد الأمهات أو النساء اللواتي يتهيأن ليكن أمهات».

وعكس ذلك ، واستناداً إلى توزيع الأعمار لسكان أوروبا الغربية والشمالية ، فإن عدد الوفيات يظهر فيه أضعف مما لو كان يحسب للعمر الواحد (بالمقارنة مع ما كان عليه في الماضي) . « تكون الوفيات مرتفعة جداً بالنسبة للأولاد في أعمار متدنية ، وللأشخاص المسنين ، بينما تكون ضئيلة في الأعمار من سنتين وثلاث سنوات من العمر حتى ما يقارب الخمسين . وبما أن عدد الأولاد الشبان والأشخاص المسنين قليل ، لا بد أن يكون معدل الوفيات قليل الارتفاع بالضرورة ، ولا يتجاوز ١٣ بالألف حالياً » . ولكنه يستحيل أن يبقى منخفضاً جداً ، لأنه يجب الأخذ في الاعتبار التغير في توزيع الاعمار . والأشخاص من ١٥ إلى ٥٠ سنة ، الذين هم الآن كثيرون ، يصبحون أكبر سناً ، ويزيدون فئات الأعمار التي يحدث فيها الموت أكبر عدد من الضحايا ، بينما يمكن التنبؤ منذ الآن أن العدد الحالي للأولاد أقل بكثير لكي يكون ممكناً فيما بعد ، تأمين التغطية الكافية لفئات الأعمار التي تكون مستبعدة تجاه الموت . إن المعدل الحالي للوفيات ١٣ بالالف ليس إذن إلا سراباً . وأنه لا يتمكن من البقاء طويلاً لأمر يظهر بالاعتبار المنطقي البسيط التالي . فهل معدل الوفيات حقاً ١٣ بالألف ؟ فإن ١٣/١٠٠٠ أو ١/٧٧ من السكان يموت في فترة سنة . « وبالتالي ، إذا كان معدل الوفيات يستمر طيلة عدة عقود ، لوجب اعتبار المدة الوسطية للحياة ٧٧ عاماً . ولكنها في الحقيقة كانت أدنى من هذا الرقم في جميع بلدان اوروبا الغربية والشمالية . حتى في الدانمارك حيث يكون معدل الوفيات منخفضاً، كانت المدة الوسطية للحياة ، في أعوام ١٩٢١ - ١٩٢٥ ، لا تزيد عن ٦٦ عاماً . وفي هذه المرحلة ، كان معدل الوفيات الاجمالي ينخفض إلى ١١,٣ لكل ١٠٠٠ نسمة » . غير أن نسبة الوفيات المعدلة المحسوبة على أساس جداول البقايا ، كانت ١٦,٤ بالألف . وإذا

طبقنا هذا التعديل نفسه على معدلات الوفيات الاجمالية للبلدان الأخرى ، نجد في انكلترا ، في عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ نسبة وفيات معدلة من ١٧,٣ بالألف (بدلاً من ١٢,٤) ؛ وفي اسكتلنده ، في عام ١٩٢١ نسبة وفيات من ١٨,٣ بالألف (بدلاً من ١٣,٦) ؛ وفي المانيا في أعوام ١٩٢١ ـ ١٩٢٣ نسبة من ١٨,٧ بالألف (بدلاً من ١٤) .

وفي فرنسا ، يظهر الفرق بين نسبة الوفيات الاجمالية والنسبة المعدلة ضعيفاً جداً . ذلك أن عدد الولادات بقي واحداً تقريباً خلال الأربعين سنة الأخيرة ، رغم أن نسبة اختلاف الأعمار لم تتغير أبداً ، في بلدنا . وتكون نسبة الوفيات الاجمالية (١٧,٢ في أعوام ١٩٢١ ـ ١٩٢٥ ، و١٧,٥ في عام ١٩٢٦) ، ولكن لأن عدد الأشخاص من المسنين في فرنسا وحدها (الأكثر عرضة للموت) يكون أكبر من أي مكان آخر نسبياً (٢٥ بالمئة عندهم أكثر من خمسين عاماً ، بدلاً من ٢٠ بالمئة في بقية أوروبا الغربية والشمالية) . « ومع ذلك ، حتى في فرنسا ، فإن نسبة الأشخاص المسنين يكون أقل فيما لو كان معدل وفيات الأولاد في عمر متدني ، منخفضاً كما هو اليوم ، عندما ولد هؤلاء الذين تجاوزوا الآن الخمسين من العمر . حتى في فرنسا ، تكون نسبة الوفيات المعدلة أعلى من النسبة الاجمالية » .

وباختصار ، إن فائض الولادات على الوفيات لا يعطي صورة صحيحة عن مسار السكان إلا عندما يظل توزيع الأعمار بينهم ، متشابهاً منذ نصف قرن ، وحتى منذ ثلاثة أرباع القرن . ولكن لنعتبر ، كما هو الحال في معظم اوروبا الغربية والشمالية ، أن فئات الأعمار التي تعطي أكثر الولادات (وحتى مجموع الولادات) وفي الوقت نفسه ، التي تكون أقل تعرضاً للموت ، تشمل موقتاً قسماً كبيراً جداً (أكبر مما كان قديماً ، ومما يكونه قريباً) من مجموع السكان . فيكون قابلاً للتفسير كون الولادات أكبر من الوفيات بوضوح . ولكن لا يستنتج من ذلك أن السكان يظهرون ميلاً للزيادة في مرحلة واسعة بعض الشيء . لأن الفتيات اللواتي سيصبحن أمهات غداً ، يكون عددهن أقل ، واللواتي يكن أكثر تعرضاً للموت يصبحن أكثر تعرضاً له من اليوم دون شك . ويستمر هذا التغير في نسبة الأعمار ويتفاقم ، بسبب كونه قد بدأ .

ويظهر هذا بوضوح أكبر ، إذا حصرنا الوقائع في تقارب أكبر ، باتباع مسار الأجيال ، وإذا بحثنا إلى أي حد يكون أحدها ، الذي يحتل المقام الأول اليوم ، قادراً على التكاثر . فلننظر كيف توصل كوزينسكي أن يحسب ما يدعوه معدل التكاثر لدى شعب معين .

لنأخذ حالة السويد مثلاً ، فإذا أخذنا في الاعتبار معدلات الخصوبة حسب العمر (عدد الولادات لألف امرأة في عمر معين) ، كما جرت معاينتها في أعوام ١٨٩١ ـ ١٩٠٠ ، يتبين أن كل ألف امرأة بلغت السن الممكن للأمومة ، يولدن خلال فترة خصوبتهن ٤١٣٤ طفلاً (بما فيهم المولودون أمواتاً) ، إن لم تمت أية واحدة منهن قبل اجتياز هذه المرحلة كلياً (حتى الخمسين من العمر) . ولكن لنفترض أن أية واحدة من ألف فتاة ؛ لا تموت حتى الخمسين من العمر : فيولدن ٤١٣٤ طفلاً ، وبغض النظر عن الوفيات كلياً .

ونتوقف هنا أمام الفتيات ، ونستبعد المولودات المتوفيات . ان العدد الاجمالي للولادات في أعوام ١٨٩١ ـ ١٩٠٠ ، ١,٣٧٤,١١٨ ، منهم ١,٣٣٨,٧٢٦ مولوداً حياً ، و٦٥٠٧٣٢ فتاة مولودة حية . فلا بد أن تكون الخصوبة إذن في نسبة ٦٥٠٧٣٢ : ١,٣٧٤,١١٨ وتكون النتيجة الجديدة :

$$\frac{٤١٣٤ \times ٦٥٠٧٣٢}{١,٣٧٤,١١٨} = ١٩٥٧,٨ .$$

وهي تمثل مجموع عدد الولادات من الفتيات لألف امرأة ، في كل مرحلة الخصوبة لديهن . هذا ما يدعوه كوزينسكي المعدل الاجمالي للتكاثر ، محسوباً بافتراض أن أية واحدة من ١٠٠٠ فتاة ، منذ ولادتهن ، لا تموت قبل خمسين عاماً . كان هذا المعدل في انكلترا ١٣١٢ في عام ١٩٢١ و١٠٧٩ في عام ١٩٢٥ ؛ وفي المانيا ٢٤٥٩ في أعوام ١٨٨١ ـ ١٨٩٠ ؛ و٢١٢٦ في أعوام ١٩٠١ ـ ١٩١٢ ؛ و١١٣٢ فقط في عام ١٩٢٥ ؛ وفي فرنسا ، ١٤٤٧ في أعوام ١٨٩٢ ـ ١٨٩٧ ، و١٢٣٢ في أعوام ١٩٠٨ ـ ١٩١٣ ؛ و١١٥٩ في أعوام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ . ولكنه انخفض بعد ذلك : فكان أقل من ١٠٠٠ في انكلترا والنمسا منذ عام ١٩٢٥ ، وفي المانيا والسويد منذ عام ١٩٢٨ ، وفي

النرويج منذ عام ١٩٣١ ، وفي فرنسا منذ عام ١٩٣٣ . وهكذا حتى لو اعتبرنا أن أية واحدة من ألف فتاة عند ولادتهن لا تموت حتى الخمسين من العمر ، فإنهن لا يولدن ألف فتاة في جميع هذه البلدان ، في جيل واحد . هذا المعدل الاجمالي ذاته يكون أعلى من ألف بقليل في الدانمارك وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وفنلندا ، والولايات المتحدة ، واوستراليا ، وزيلانده الجديدة . وهو يبلغ ١٤٠٠ في كندا ، و١٥٠٠ في إيطاليا ، و١٦٠٠ في بولونيا وليتوانيا ، و١٨٠٠ في بلغاريا . ولكنه يكون ، حتى في هذه البلدان ، ادنى من المستوى الذي كان يبلغه في بداية هذا القرن ، في القسم الأعظم من أوروبا الغربية والشمالية .

وإذا أخذنا الآن الوفيات في الاعتبار ، فإن الجدول يصبح قائماً أكثر . فيجب أولاً تحديد ، كم فتاة من ألف فتاة عند الولادة ، على أساس معدل الوفاة الحالي ، يبلغن السن الممكن للامومة أي ١٥ عاماً ، وكم منهن يبلغن ١٦ عاماً ألخ . . وكم منهن يبلغن خمسين عاماً (الأمر الذي يكون ممكناً انطلاقاً من جدول البقايا) ، ـ ونطبق بالتالي معدلات الخصوبة ، حسب العمر على الاعداد الناتجة معنا .

لننظر أيضاً في حالة السويد . إن عدد الولادات لالف فتاة مولودة حية ، ٢٩٨٧ في أعوام ١٨٩١ ـ ١٩٠٠ . هذه النتيجة تكشف تأثير الوفيات من الفتيات والنساء حتى الخمسين من العمر . وبما أن ١,٣٥٤,٢٢٥ ولادة جرت في هذه المرحلة ، أعطت ٦٥٠,٧٣٢ فتاة حية ، فإن العدد الأساسي لالف فتاة عند الولادة يعطي :

$$\frac{٦٥٠٧٣٢ \times ٢٩٨٧}{١,٣٥٤,٢٢٥} = ١٤٣٥ \text{ فتاة .}$$

إن هذا يعني أن ٤٣,٥ بالمئة أكثر مما كان ضرورياً لاستمرار السكان في مستواهم . ويمثل العدد ١٤٣٥ ما يدعوه كوزينسكي المعدل الصافي للتكاثر . وهكذا فإن العدد الذي كنا نحصل عليه عندما نحسب المعدل الاجمالي (دون حسب الوفيات) أي ١٩٥٨ ينخفض إلى ١٤٣٥ . و« إذا كانت الخصوبة والوفيات تبقى على حالها ، فإن ١٤٣٥ فتاة باقية تولد ١٤٣٥ × ١,٩٥٨ فتاة ، تعيش منها نسبة ١٩٥٨/١,٤٣٥ ، أي : ١٤٣٥ × ١,٤٣٥ =

٢٠٦٠ . وهكذا دواليك . فإن السكان يتضاعف عددهم في مدى جيلين » .

ويتبين بالتالي ، أن المعدل الصافي للتكاثر كان في انكلترا ١٠٨٧ في عام ١٩٢١ ، و٨٨٠ فقط في عام ١٩٢٦ (ألف فتاة لم تكن تولد إلا ٨٨٠ فتاة) ؛ وفي المانيا ، كان هذا المعدل ١٥١٢ في أعوام ١٨٩٠ ـ ١٩٠٠ (الضعف في جيلين) ، و٨٣٠ في عام ١٩٢٧ ،وفي فرنسا ، ٩٧٩ في أعوام ١٨٩٨ ـ ١٩٠٣ ، و٩٣٧ في أعوام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ ، و٩١٠ في عام ١٩٢٧ . وبشكل عام في معظم بلدان أوروبا الغربية والشمالية ، في أعوام ١٨٨٠ ـ ١٨٩٠ ، كان مجموع عدد الأولاد (صبيان وبنات) الذين تولدهم كل فتاة ، منذ ولادتها حتى الخمسين من العمر ، والذين يصبحون آباء وأمهات بدورهم ، ثلاثة وسطياً ، الأمر الذي كان يسمح بمضاعفة السكان خلال جيلين في فرنسا ، الأمر الذي كان يضمن بقاء عدد السكان في مستواهم . واختلف الوضع في عام ١٩٢٦ . فكان المعدل الصافي للتكاثر ١,١ في الدانمارك وفنلندا ، وأقل من ١,٠ في فرنسا والسويد ، وانكلترا والمانيا . وهذا يعني أن عدد السكان ، في جميع البلدان الكبيرة لأوروبا الغربية والشمالية ، لا يمكن أن يبقى على حاله ، وأكثر من ذلك ، أنه قد دخل في حركة انخفاض مستمر : لأنه إن كانت الف فتاة لم تولد إلا ٨٠٠ فتاة ، بعد جيل كامل ، فإن هؤلاء ، لا يولدن إلا ٦٥٠ ، بعد نهاية الجيل الثاني ، وأولئك إلى ٢٥٢٥ ، وهكذا بعد ثلاثة أجيال ، جرى انخفاض إلى النصف : ويعني ذلك أنه لا يتطلب إلا خمسة أو ستة أجيال لكي لا يتناسب مع الألف فتاة أكثر من حوالى المئة .

صحيح أنه يمكن للخصوبة والوفيات أن تتغير . وقد افترض اينيد شارل Enid Charles ان الخصوبة في انكلترا (اعتباراً من عام ١٩٣٤) كانت من جديد كما في عام ١٩٣١ ، يعني عشرة بالمئة أعلى مما في عام ١٩٣٣ ، وأن الوفيات خلال الخمسة عشر عاماً اللاحقة ، تكون انخفضت بما يقرب من ثلاثة أرباع للأولاد الصغار ، وما يقرب من النصف لكل جماعات الأعمار من واحد إلى ٧ سنوات ، لكي لا تتغير أبداً ، بعد انتهاء هذه الخمسة عشرة سنة . في هذه الفرضية ، كان عدد السكان يستمر في الزيادة حتى عام ١٩٦٢ . وحينئذ يصبح معدل الولادات والوفيات ١٢,٧ . واعتباراً من هذا

الوقت ، يفيض الموتى عن الولادات . ويصبح معدل الولادات ١٢,١ ، ومعدل الوفيات ١٦,٥ ، ويقول كوزينسكي « يمكن أن نعجب أنه ، مع زيادة في الخصوبة من ١٠ بالمئة ، وانخفاض للوفيات إلى النصف تحت السبعين من العمر ، يكون المعدل النهائي للولادات أعلى بتسعة بالمئة فقط . إلا إذا كانت الخصوبة والوفيات لم تتغيرا . ذلك أنه ، إثر تخفيض كبير جداً للوفيات تصبح الفئات المسنة كبيرة العدد ، وتنخفض كثيراً نسبة النساء اللواتي هن في عمر الأمهات » .

إذن ، فإننا لا ننتظر كثيراً ، في مجال زيادة المعدل الصافي للتكاثر لشعب معين ، وانخفاض جديد للوفيات . إن العدد الأكبر للوفيات ، في بلدان أوروبا الغربية والشمالية يحصل بين المسنين فوق الخمسين . بيد أن النساء في هذه الأعمار لا تلعبن أي دور في مجال التكاثر . ومن جهة أخرى ، في هذه البلدان أيضاً ، انخفضت وفيات النساء ، دون الخمسين من العمر ، منذ بضعة عقود لدرجة بقي معها هامش صغير لنقصان جديد . ففي انكلترا حسب وفيات ١٩٣٣ ، من ألف فتاة أخذت عند الولادة ، بلغت الخامسة عشرة ٩٠٧ فتيات منهن ، وأصبحن ٧٨٨ في سن الخمسين . والأعداد المقابلة لزيلندة الجديدة ، كانت ٩٥٦ و٨٦٣ . ولو أن أية واحدة من الألف فتاة لم تمت قبل خمسين عاماً ، وبعد الوصول إلى هذا العمر يكُنَّ قد عشن جميعهن وسطياً مدة ٣٥ عاماً ، بعد سن الخامسة عشرة . وحسب وفيات ١٩٣٣ ، كان المعدل الوسطي ٣٠ عاماً في انكلترا ، وأكثر قليلاً أي ٣٢ عاماً في زيلنده الجديدة . وفي البلدان التي تكون فيها الوفيات دون الخمسين مرتفعة ، يصبح ممكناً زيادة المعدل الصافي للتكاثر ، بتقليل الوفيات . ولكن ليست هذه هي حال مجمل اوروبا الغربية والشمالية .

وتبقى إذن زيادة الولادات ، عاملاً ممكناً للنمو . أولاً ، بمضاعفة الزيجات . ولكن هل يمكن مضاعفتها كثيراً ؟ لننظر في نسبة الفتيات غير المتزوجات ، بين الفتيات والنساء من ٤٠ إلى ٤٥ عاماً . كانت هذه النسبة تتغير بين ١,٣ بالمئة في بلغاريا ، و٢٦,٢ في ايرلنده الشمالية (في عام ١٩٢٦) . وكانت ٩,٣ في الولايات المتحدة (١٩٣٠) ، و١١,٤ في المانيا

(١٩٢٥) كما في فرنسا عام (١٩٢٦) ، و١٧,٥ في انكلترا (١٩٣١) ، و٢٣,٩ في السويد (١٩٣١) . وفي مجمل اوروبا الغربية والشمالية ، حوالى ١/٧ جميع البنات . ـ ونفترض أن جميع البنات تزوجن . فهل يزيد المعدل الصافي للتكاثر (محسوباً دون أخذ الوفيات في الاعتبار) بنفس النسبة لعدد الفتيات المتزوجات ، أي من ٠,٩ إلى ١,٠٥ ؟ كلا ، لأن عدداً معيناً من الأولاد غير الشرعيين من فتيات غير متزوجات كانوا يموتون ، وفي الوقت ذاته يولد عدد مماثل من الأولاد الشرعيين المولودين من الفتيات ذاتهن بعد زواجهن . وفي البلاد التي يوجد فيها عدد كبير من الأولاد غير الشرعيين ، مثل فرنسا ـ المانيا ، لا يؤثر ذلك في زيادة معدل التكاثر نسبة إلى الشعب كله . ـ لنفترض إذن ، أن الزيجات انحصرت في سن مبكرة . هنا أيضاً ، نرى أن الهامش يتقلص ، لأن معدل عمر الزواج قد انخفض بشكل ملحوظ ، منذ خمسين أو ستين سنة . ويمكن أن ينخفض كذلك . وتصبح المسألة في معرفة إذا ما كانت الزيجات المبكرة تولد بالإجمال عدداً أكبر من الأطفال . ولكن المرأة التي تنجب أطفالاً في وقت مبكر ، منذ الخامسة عشرة ، هل تتوقف عن الإنجاب قبل امرأة أخرى بدأت متأخرة في عملية الانجاب ؟ ويقول كوزينسكي « لننظر إلى امرأتين مخصبتين ، ولا تقومان بشيء لتجنب الحمل ، وتمارسان علاقات جنسية مع رجال قادرين على الإنجاب ، وبدأت الأولى في السابعة عشرة ، والأخرى في الخامسة والعشرين ، فأنجبت الأولى خلال فترة أطول من الثانية ، ولكن الفرق يبلغ ثماني سنوات : فربما انجبت الأولى طفلها الأخير في الثانية والأربعين ، والثانية في السابعة والأربعين » . ـ وهكذا ، فلا تزايد عدد الزيجات ، ولا انخفاض العمر الوسطي الذي ينحصر فيه ، يكفيان لكشف المعدل الصافي أو الاجمالي لتكاثر جماعة معينة بشكل ملحوظ .

وتصبح زيادة الخصوبة الوسيلة الوحيدة ، لدى شعوب أوروبا الغربية والشمالية ، للاستمرار في مستواهم ، أو للزيادة ، خلال فترة زمنية طويلة . ولكنه يجب إدراك أن واقع توزيع الاعمار في هذه البلدان ، كما ينتج في آن معاً ، عن نقصان الولادات والوفيات الملاحظ منذ عدة عقود . ولا بد أن تكون هذه الزيادة في الخصوبة كبيرة ، لأن نسبة البنات في عمر الامومة تكون أقل أكثر فأكثر في العقود المقبلة .

إن أهمية هذا التحليل في كونه يطرح المشكلة السكانية بتعابير مورفولوجية صرفة . ويضع في المقام الأول توزيع الأعمار الناتج دون شك عن الولادات والوفيات ، ولكن يحدد ظروفها ، ويسمح بالتالي بتحديد عدد معين من البنى الديمغرافية .

وفي الواقع إن هذه البنى يمكن تمييزها ، كما أشار لوتكا ، تبعاً لتوجهها نحو هذا الشكل أو ذاك من التوزيع ـ النهائي لمجموعات الاعمار . ويعتبر هذا التوزيع ـ النهائي توزيعاً لشعب مستقر . أي أن فئة كل عمر تزيد أو تنقص كل سنة ، بالنسبة ذاتها : ١ + ز (ز المعدل السنوي للزيادة) . والأمر كذلك بالنسبة لعدد الولادات والوفيات . ويتغير التوزيع حسب العمر لألف نسمة دائماً في الاتجاه نفسه (أو يبقى ثابتاً) كما معدلات الولادات والوفيات والتكاثر . وعندما يكون العدد ز صفراً ، يبقى عدد السكان دون تغير حجماً ونسبة . فيدعى ثابتاً . ويعين توزيعه عنها بجدول بقائه . وهكذا فإن شعباً في حالة من التوازن (ز = صفراً) يتوجه ليقترب من جدول بقائه . وإذا كانت ز تحت الصفر ، يختلف توزيعه عن جدول بقائه ؛ وفوق عمر معين ، تكون الأرقام أعلى ، وتحته تكون الأرقام أقل . فكأن الأمر يجري بحفر فراغات في الفئة السكانية الأكثر شباباً ، كأنها عشرية جزئياً ؛ والعكس في الفئة السكانية الأكبر عمراً . وترى الظاهرة العكسية إن كانت ز فوق الصفر . في الحالة الأولى يكون السكان في حالة انكفاء ، ويتوجهون نحو توزيع ـ نهائي هرم . وفي الحالة الثانية يكون السكان في حالة تقدم ، ويتوجهون نحو توزيع ـ نهائي فتي ـ . ونجد في الواقع المعاصر ، وباستطلاع مجرى التاريخ لنصف قرن أو قرن مضى ، أكثر من بلد ينطبق حاله تقريباً على هذه القاعدة . وتلك خطوة ديمغرافية إلى الأمام في إلقاء الضوء على تأثير الوفيات والولادات على توزيع الاعمار ، وبالعكس .

ومع ذلك ، فإن هذه الرؤية لا زالت مبهمة . ولا بد أن تكون كل فئة بشرية في وسط اجتماعي ومادي في آن معاً . حتى ولو تمسكنا بالنظرة الديمغرافية الضيقة ، وبدت الخصوبة العامل الاساسي للتكاثر ، إنه يجب الأخذ في الاعتبار العوامل التي تتجه لزيادة الولادات او إبقائها في مستواها ،

والعوامل التي تشكل عائقاً أمام ذلك . ولما كان كل بلد يتكون من عناصر مختلفة، من المدن والأرياف ، والطبقات الاجتماعية إلخ ؛ فإنها تتحمل التأثير بشكل غير متساوٍ . وقد أظهرنا في الفصول السابقة ، أن الجنس والعمر والوفيات والولادات ليست وقائع حية بسيطة ، وأن كل مجموعة تحدد فيها ، كما في مجالات أخرى على قاعدة المعطيات العضوية ، نظاماً من ردود الفعل لا يمكن فهمه ، إذا لم نحط به بمجمله ، وفي علاقاته مع الأنظمة الأخرى . فيجب بالتالي أن نرتفع من المفهوم الضيق للبنى الديمغرافية ، بالمعنى الذي يحدده الذين يلحون على توزيع الأعمار ، إلى مفهوم الأشكال السكانية في كونها تشرح الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تشكل دوافع للنمو ، أو بالقدر نفسه عوائق أمامه .

السكان ومقومات البقاء

إن الجسم الاجتماعي لا يستطيع البقاء ولا النمو ، أكثر من الجسم الحيواني ، إن لم يوجد على أرض يستطيع أن يستخرج منها طعامه بقدرٍ كافٍ ، وأشياء أخرى دون شك . ولا كمال دراسة السكان ، سننظر إليهم من خلال هذا الوجه الجديد والأخير . فمنذ قرن مضى ، بحث مالتوس بشكل معمق مشكلة العلاقات بين السكان ووسائل العيش . ولكنه طرحها بتعابير طبيعية وبيولوجية حصرية جداً . وسنحاول تجاوز هذه النظرة لبحث التناقضات والتحديدات التي أشار إليها ، مستخدمين تعابير اقتصادية أولاً ، ثم مورفولوجية .

لنذكر بالتالي أنه ، حسب رأي مالتوس ، إن لم يتوقف نمو السكان بعائق معين ، فإنه يتضاعف كل خمس وعشرين سنة ، ويزيد من مرحلة إلى أخرى ، حسب متوالية هندسية . وعندما نزرع نبات الشمار في مكان معين ، وإن لم يكن هناك أي نبات آخر ، فإن الأرض كلها ستتغطى بالشمار . وإن كانت الأرض ، عدا انكلترا ، غير مسكونة ، فإن الأرض كلها ستصبح مغطاة بالانكليز . وقد استوحى مالتوس رقم الـ ٢٥ من نماذج الدول الاميركية ، حيث لوحظ (في ذاك العصر) أن السكان كانوا يتضاعفون كل خمس وعشرين سنة ، طيلة قرن ونصف (في المرحلة الريفية للبلد ، فإن دورة المضاعفة ، كانت تنخفض إلى خمس عشرة سنة) . وأما وسائل المعيشة ، في الحالة الراهنة للأرض المسكونة « في الظروف الأكثر ملاءمة للصناعة » ، فلا يمكنها أن تزيد أبداً إلا حسب متوالية حسابية . ونقصد بذلك : زيادة كمية ثابتة ، هي واحدة دائماً ، في كل مرحلة جديدة مساوية لسابقتها .

فإذا قربنا بين هذين المفهومين ، لأمكن رؤية ما ينتج عن ذلك . ونفترض أن عدد سكان انكلترا « مليون نسمة : ويكفي انتاج الأرض لتغذيتهم . وبعد مرور ٢٥ عاماً ، يتضاعف عدد السكان إلى ٢٢ مليوناً . ولنسلم أنه أمكن في هذه الفترة زيادة وسائل العيش لكمية مساوية لما كانت عليه أولاً : حيث لا زالت كافيةً . وبعد مرحلة ٢٥ سنة جديدة ، يتضاعف عدد السكان مجدداً ، ويرتفع إلى ٤٤ مليوناً ، ووسائل العيش من ١ (ما يكفي لـ ١١ مليون نسمة) ، إلى ٢ ، ثم إلى ٣ ، أي أنها لا تكفي إلا لثلاثة وثلاثين مليون نسمة . ماذا سيحصل للعدد الفائض ١١ مليوناً ؟ إن التعارض يصبح أشد تفاقماً ، في نهاية القرن الأول : حيث يصبح عدد السكان ١٧٦ مليوناً ، بينما لا تكفي وسائل العيش لأكثر من ٥٥ مليوناً . وهذا يعني أن ١٢١ مليون إنسان يدفعون للموت جوعاً » .

ويعتبر مالتوس أن جميع الفائض من السكان ، فئة من الاشباح الذين لا يمتلكون حق الحياة . ويسلم أنهم ولدوا ، وتمت تصفيتهم ؛ وإن لم يكونوا قد ولدوا ، فكان عليهم أن يولدوا ، لو أن الأمور تتبع مجراها الطبيعي . وذلك أن السكان يصطدمون بعدة عوائق . بعضها يستبق النمو (بقدر ما يتجاوز وسائل العيش) والبعض الآخر يدمر هذا النمو كلما تكون . فالعوائق إذن وقائية وتدميرية ، وتكون الأولى إدارية ، وتخص النوع الانساني : فإذا عرف الإنسان إنه لا يستطيع إعالة أولاده وعائلته ، فأما أنه لا يتزوج أبداً ، وإما أنه لا يتزوج إلا في عمر متقدم . ونضيف فسق العادات والدعارة لأن العلاقات خارج الزواج ، إما أنه يولد فيها عدد أقل من الأولاد ، أو أن يولد اطفال لهم فرص أدنى في الحياة . ويدرك هؤلاء جميع الأسباب التي لها تأثير في تقصير المدة الطبيعية للحياة : من الاهتمامات المنحرفة ، والأعمال القاسية أو المفرطة ، والفقر المدقع ، ولا سيما الأمراض ، والاوبئة ، والطاعون والحرب والجوع : باختصار ، البؤس والموت .

وفي كل حال فإن السكان يتكيفون مع التغذية . ومن الأفضل أن يكون ذلك بتبصّر ، بدلاً من التعرض لكل هذه المتاعب والآلام . ومن المؤسف أن يبدو أن الحرب والجوع ، خلال القرون السابقة وحتى الآن ، قد ابقيا السكان

في مستوى وسائل المعيشة الضعيفة . وكانت هناك دائماً حركة تأرجح ، وراء الحد النهائي الذي تمثله الأغذية المتاحة . ذلك أن السكان يميلون باستمرار لتجاوز هذا الحد الذي يعود باستمرار أيضاً إلى الأدنى بفعل القوى المدمرة .

ومع ذلك ، يعلن مالتوس أنه ليس عدواً للسكان . وإذا كانت عناية الخالق إعمار الأرض ، فقد كان مرغماً على اعطاء السكان تزايداً أسرع من الأغذية . وبما أن الناس مجبولون على الكسل والراحة عادة ، وبتمتعهم بما هو أكثر من الضروري ، فإنهم لما بذلوا أي جهد لزيادة المزروعات ، ولما أمكن للأرض أن تُعمَّر . ـ ولأن السكان يميلون باستمرار لتجاوز مستوى العيشة ، فهل يجب ترك الطريق حرة لهم ؟ وهل يكون ذلك أفضل وسيلة للحصول على زيادة الاغذية فيما بعد ؟ أبداً . فلا يجوز في الواقع أن تثبط عزيمة السكان (الأمر الذي يحصل في هذه الظروف) بالشعور أن جهودهم ليست مجدية ، وأنهم سيبقون بعيدين عن بلوغ الهدف ، وانهم محكومون في النهاية بالبؤس دون أمل . وهذا لا يحصل إذا تصرفنا لابقاء السكان أدنى من هذا الحد . مما يؤدي إلى حثهم ، وتحسسهم بأن وسائل المعيشة تنقص لديهم ، إذا لم يبذلوا الجهد لزيادتها . ويتحمسون ، ويستمر الأمل لديهم ، لأنهم يحسون انهم فوق البؤس . ـ لأجل هذا أعلن مالتوس أنه ليس هناك أية صعوبة لادراك أن انكلترا مثلاً ، تستطيع خلال مجرى عدة قرون ، مضاعفة سكانها مرتين أو ثلاث، وأن كل فرد فيها يكون أفضل تغذية ولباساً من الذين يسكنونها حالياً . وفي الواقع ، ففي أقل من قرن ، منذ زمن مالتوس ، كان عدد سكانها قد تضاعف ثلاث مرات . ولكنه لم يكن مخدوعاً فقد جرت الأمور كما لو أن الأغذية المتوفرة كانت دائماً أكثر من كافية بقليل لأجل ابقاء العدد الحالي للسكان ، وكما لو أن هذا العدد لم يزد إلا بقدر ما تحقق من فائض في وسائل المعيشة .

تلك هي نظرة مجموع السكان ، وهي بسيطة ومؤثرة في آن معاً . ويمكن أن يعترض عليها ، أنها ترتكز بكاملها على التعارض بين تعبيرين لا ينظر إليهما إلا من ناحية طبيعتهما المادية أو الوظيفية : فمن جهة خصوبة الناس ، ومن جهة أخرى مردود الأرض . فهل يمكن التوقف هنا ؟ وهل يمكن تحديد وادراك الواحد من هذين التعبيرين مع التجاهل الكلي للآخر ؟

وعندما لا يكون السكان قد قيدوا بعائق معين . . . والعائق هنا تحديد وسائل العيش . فليس من الواجب أن نعود إلى ما يقرب من الحالة الطبيعية . فقد ذكر مالتوس ذاته ، أن العلاقات الزوجية لدى الهنود الحمر ، المرغمين على حياة قاسية جداً ، بضرورة القيام بالصيد بوسائل غير تامة ، في حين كانت نساؤهم مكلفة بأعمال متعبة جداً ، كانت مختصرة جداً ، مما يفسر كون هؤلاء السكان لم يزيدوا أبداً . وأما وسائل العيش ، فإنها تتطلب الظروف الملائمة ، ومجتمعاً منظماً لأجل زيادة منتجات الأرض بشكل دائم . ولكن ، في مثل هذه البيئة ، كيف نفترض أنه لم تظهر عوائق أخرى ناتجة عن نظام الملكية ، وعن اعراف وقوانين تنظيم أمور الزواج ، وعن التفكير والسلوك الحذر الذي يشير إليه ؟ ولا شك أن تناقضاً يظهر في مجتمع بشري ، تثار فيه غريزة التكاثر دون أن تصطدم بعقبات ناشئة عن المجتمع ذاته .

وأما وسائل المعيشة ، أي منتجات الأرض ، فهي الحيوانات والنباتات ، أي الأجسام الحية مثل الناس . فلماذا لا تزيد كذلك تبعاً لمتوالية هندسية ؟ ألأن المكان محدود بالنسبة لها ؟ وهو كذلك بالنسبة للناس . وفي الحالة الطبيعية يكون الصراع من أجل الحياة ، ومن أجل المكان قاسياً لجميع الأنواع . ولكن مالتوس يضع نفسه خارج الحالة الطبيعية . فالزراعة والفلاحة والرعي تفترض شعباً يعمل في الأرض ، ويختار النباتات والحيوانات . وننطلق في ذلك من حالة تكيف تحققت بين الانسان ومنتجات الأرض . وإن زيادة هذه المنتوجات لا يمكن أن يتحقق إلا بعمل الناس وتقنيتهم على الأرض المستثمرة . وكان الاقتصاديون المعاصرون لمالتوس يبرهنون في الواقع ، أنه إذا قمنا بعمل أكبر في الأرض ذاتها ، وفي هذه الظروف ، فلا يزيد مردود الأرض بالنسبة ذاتها . ولكن الأرض المزروعة في ذاك العصر لم تكن تمثل إلا جزءاً من كل الأرض الصالحة للزراعة . فكيف يمكن التأكيد أن زيادة السكان لا تترافق مع تحسين التقنية في مجال الآلة والأسمدة ؟ وفي زمن مالتوس ، كانت وسائل النقل قليلة التطور ، رغم أن الناس كانوا ينحصرون في ما كان يمكنهم انتاجه من الأرض التي يعملون عليها . وكان الوضع غير ذلك عندما أمكن تموين المناطق الأكثر سكاناً من المناطق الأقل سكاناً . ولا شك أنه كانت هناك مراحل ، خلال

القرنين التاسع عشر والعشرين ، زادت فيها كمية منتجات الأرض ، باتساع العلاقات بين المناطق المتباعدة ، حسب متوالية شبه هندسية .

ولكن مالتوس يطرح فرضيته بحيث يجني كل انسان من الأرض مباشرة ما هو بحاجة إليه لأجل غذائه . ومع ذلك ، لننظر في العالم الواقعي للجماعات البشرية . فهناك وسيلتان أخريان أمام الجماعة للحصول على وسائل العيش . أولاً ، يمكن أخذها بالقوة ، وانتزاعها من الذين انتجوها . فأي معنى يمكن أن تمثله العلاقة بين السكان ومنتجات فيما يخص قبائل تعيش من الغزو والسلب ؟ وغالباً ما يكون ذلك قضية حياة أو موت ، بالنسبة لجماعة من هذا النوع ، وأن تزيد أكثر مما يسمح به الاتساع المحدود للأرض التي يحتلها . وهي وسيلة لتكون أقوى من جماعات مجاورة أخرى ، رُحَّل أو حضريين ، وللاستيلاء على قمحهم وقطيعهم . في مثل هذه الحالة لا تكون غريزة التكاثر محدودة بخصوبة الأرض ، بل بالطاقة التي تتمتع بها بعض الجماعات للحصول على منتجاتها حيث تجدها : حيث ينتقل التنظيم الاجتماعي ، والعلاقات بين المجتمعات ، إلى المقام الأول .

والوسيلة الثانية للحصول على ما لم ننتجه هي التبادل : تبادل المنتجات الصناعية مقابل المنتجات الزراعية . وهنا أيضاً ، فما هو معنى العلاقة بين السكان ومنتجات الأرض ، في المجتمعات الصناعية التي تقوم بالتبادل ؟ ومن المهم لها أن تتمتع بيد عاملة هامة ، في حين تكون قاعدتها الزراعية ضيقة جداً . ويمكنها بالتالي أن تخضع لها مناطق زراعية واسعة ، تزودها بالموارد الغذائية بكميات متزايدة دائماً ، كما لو أنها كانت تحصل عليها بالغزو .

وهكذا ، فليس السكان قدراً طبيعياً بسيطاً ، أو عدداً معيناً من الأجسام ، التي تميل للتكاثر تحت ظل قوى بيولوجية صرفة ، تضاف إلى منتجات أرضية يكون مردودها محدوداً . إنهم بالأحرى جملة من الفئات الاجتماعية ، تشارك بتأمين وسائل المعيشة بشكل متساوٍ ، وتبعاً لقدراتها في الكسب ، الحربية والاقتصادية . وذلك هو ما يمثل الطلب ، في سوق المنتجات . وتنشأ ، ليس عن عدد الناس ، بل عن عدد الناس القادرين على الكسب بالغزو او بالشراء . وكذلك ، من جهة العرض أو المواد المتوفرة ، فإنه

يجب البحث ليس في ما تنتجه أو يمكن أن تنتجه الأرض ، بل بالمنتجات التي يمكن أن تجد مشترين لها ، أي مستهلكين يدفعون سعر المنتجات .

تجاه ذلك ، فلنتوقف أمام وسائل المعيشة ، في المعنى الضيق التي يتعرض لها مالتوس : مثل المنتجات الغذائية والقمح في المقام الأول . لا شك أنه ، لأسباب المناخ والمطر والجفاف ، يكون المحصول غير كافٍ لتغذية جميع سكان الأرض . ولكن لمن يذهب القمح المتوفر ؟ لمن يستطيع أن يدفع ثمنه . غير أنه في بلد مثل انكلترا ذات العدد السكاني الكبير والكثيف، وبفضل التطور الصناعي ، ربما تكون القدرة الشرائية للعمال كافية لشراء القمح : ويستند تفوقهم في هذا المجال على عددهم . ولا بد أن يكون عدد سكان البلاد المنتجة للقمح محدوداً ، وأن يعانوا من الجوع . وربما كانوا قليلي العدد : ولكنهم لا يمتلكون قدرة شرائية كافية . وبالعكس ، في سنوات أخرى حيث تكون الظروف الطبيعية مناسبة ، لا يقوم السكان الزراعيون بزيادة الانتاج ، إذا لم يكونوا مطمئنين لبيع منتوجهم ، وإن لم تضمن الأسواق لهم ، أو إذا كانت وسائل النقل مكلفة جداً . ويصبح ما يحد من العرض ، ليس مردود الأرض ، بل امكانية مبادلة المنتجات بسعر يغطي كلفة الانتاج .

وهكذا نكون قد انتقلنا إلى الصعيد الاقتصادي . ولم تعد التعابير المتعارضة من زيادة السكان وخصوبة الأرض ، بل الطلب والعرض . ونفترض الآن أن المنتجات المحمولة إلى السوق تتجاوز مقدار المشتريات التي يمكن القيام بها ، أي أن يتجاوز العرض الطلب . عندها تنخفض الأسعار ، وتزيد القدرة الشرائية للأجور . فهل لأن خصوبة الأرض قد زادت ؟ كلا . إنما يعود ذلك إلى الزراعة والصناعة ، وإلى كون التنظيم الاقتصادي قد تجاوز هدفه ، في احتواء الانتاج في حدوده المناسبة ، لأجل بيعه بسعر مرتفع يغطي سعر الكلفة . ونفترض أن المشترين نزلوا أفواجاً إلى السوق ، بحيث يتجاوز الطلب العرض . فترتفع الأسعار وتنخفض القدرة الشرائية للأجور . فهل يعود ذلك لزيادة في عدد السكان ، ولكون غريزة التكاثر لا تخضع للمراقبة ؟ كلا ، أيضاً : بل لأن المشترين ، أو على الأقل البعض منهم قد تجاوز هدفهم الذي يتمثل بابقاء الأسعار في مستوى لا يتجاوز وضع دخلهم .

ولا شك أن الوضع أكثر تعقيداً . فيجب الأخذ في الاعتبار نقصان الطلب على اليد العاملة ، إذا كان عرض المنتجات يتجاوز الطلب ، والأجور تنخفض ، وإذا كان العرض أدنى من الطلب . فإن طلب اليد العاملة يزيد والأجور ترتفع . وفي كل حال ، إذا كان وضع الطبقة الأكثر عدداً يتحسن ، يكون العمال أكثر قدرة على إعالة عائلة وتزيد الولادات ، بينما تنخفض الوفيات مع زيادة الرفاه . وبالعكس إذا زاد البؤس ، تزيد الوفيات ، وتنخفض الولادات . فإن حركات الولادات والوفيات والزيجات تفسر بالتالي بحركات الأسعار والأجور . ولا يختلط علم السكان مع الفيزيولوجيا الحيوانية والنباتية : ولكنه يرتبط بالعلم الاقتصادي ، الذي يصبح جزءاً منه .

ومع ذلك ، فإن للوقائع السكانية طبيعتها الخاصة ، ولا بد أن يُنظر إليها في ذاتها ، وبشكل مستقل عن جميع الوقائع الأخرى . ولا تنتج عن لعبة القوى الطبيعية والوظائفية ، كما كان يعتقد مالتوس . تلك هي وقائع اجتماعية . ولكنها لا تنتج عن التنظيم الاقتصادي ، الذي يستند إليها ، ولا يمكن أن يتحقق ويتحدد شكله على أرضية لم يكن قد أعدها له .

فماذا أمكن أن نشهد في أوروبا ، منذ قرن ونصف ؟ ففي انكلترا أولاً ، ثم في المانيا ، وتبعاً لتطور أقل سرعة في فرنسا ، جرى تحول سريع لنمط الحضارة الزراعية إلى نمط آخر تسيطر فيه الصناعة والتجارة . ومن جهة أخرى ، إن ظهور تغير مميز في الشكل ، في الصناعة ذاتها ، من شكل الصناعة الصغيرة ، ومن المانيفاكتورة الصغيرة والمتوسطة ، إلى الاستثمارات الكبيرة الآلية . غير أن هذا لم يكن ممكناً إلا بتحقيق شرطين اثنين .

أولاً الزيادات الكبيرة في السكان التي شهدناها خلال القرن التاسع عشر ، لا سيما في البلدان الغربية من القارة الأوروبية . فكيف تكون الصناعة هي السبب ، بما أنها لم تستطع أن تقوم إلا على هذه القاعدة ؟ فهل يمكن القول أنها استطاعت أن تجتذب اكبر عدد من المشترين بزيادة الانتاج ، وتحافظ على أكبر عدد من العمال ، وتشجعهم على الزواج في وقت مبكر ، وإنجاب المزيد من الأطفال دائماً ؟ ولكن لنتذكر الواقعة الديمغرافية الهامة التي أشار إليها كوزينسكي : إذا كان سكان أوروبا قد زادوا منذ عام ١٧٧٠ حتى الآن ،

بحوالى ٢٥٠ بالمئة ، وإذا كانوا اليوم أكثر عدداً من قبل ١٦٥ سنة بثلاث مرات ونصف ، فليس ذلك إلا لأن الولادات قد زادت : عبر عدة تقلبات وظلت بالاجمال في المستوى الوسطي ذاته، وحتى أنه انخفض منذ عام ١٨٨٠ . وقد نتج هذا التزايد غير العادي لسكان أوروبا ، بشكل كلي تقريباً ، عن الانخفاض الكبير ، والدائم للوفيات خلال القرن التاسع عشر . وضعفت العقبة الرئيسية أمام السكان . فهل يعزى ذلك للصناعة ، وللصناعة الكبيرة ؟ غير أنه يكفي العودة للأبحاث الصناعية في انكلترا وفرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر . فيتضح ، بالعكس ، إلى أي مدى كانت ظروف العمل محزنة ، وأن الفتيان والنساء كانوا يخضعون لاستثمار قاسٍ ، وأن العمال كانوا يخضعون لارهاق مضنٍ ، وأن المشاكل كانت غير صحية ، إلخ . . . وإذا أمكن النجاح ، في توفير وصيانة هذه المادة البشرية ، شيئاً فشيئاً ، فقد جرى ذلك بالرقابة والأنظمة التي فرضت على الصناعة من الخارج ، وفي الغالب بالاكراه . من الخارج أي للاسباب التي أشرنا إليها، وحيث ظهر كذلك الحرص على حماية وإطالة الحياة الفردية ، ومن جهة أخرى ، إذا زادت الثروة العامة ، الأمر الذي يساهم بالتأكيد في زيادة المعدل الوسطي للحياة ، ألا يكون ذلك بفضل المردود الأعلى للصناعة الكبيرة وارتفاع الأجور ؟ أجل ، لكن يجب أن ندرك تحت ضغط أية قوة جرى التحول في التقنية والتنظيم الاقتصادي .

ويشكل هذا الشرط الثاني للتقدم الصناعي . وبعد زيادات كبيرة في السكان ، كان لا بد أن يتمركز هذا الجمهور في تجمعات مدنية كبيرة . وقد أبدى آدم سميث ، في عام ١٧٧٠ ، تعجبه من التعارض بين الشكل الذي كان الناس يعيشون فيه متفرقين في انكلترا ، في حين لم يكن هناك إلا عدد قليل من البلدات ، وبين توجههم المتزايد للتقارب في إطار المدن (الكبيرة في ذاك العصر ، في حين لم يكن لدينا فكرة عن التزايد الذي تسير فيه بالتالي) . وقديماً كان الاقطاعيون يعيشون وسط اراضيهم ، ولا يراقبون زراعتها أبداً ، ويوكلون ذلك إلى مزارعيهم . ولم يكونوا يطلبون منتوج المحاصيل : فماذا يفعلون بها ، في زمن تكون فيه وسائل النقل صعبة ، والصفقات التجارية

قليله التطور ؟ وكانوا يعطونها بسخاء ، أو يتخلون عنها ، بهذا الشكل أو ذاك ، لجميع التابعين لهم ، ويكتفون بجباية ريع قليل جداً : حيث كان بعض النبلاء ، لا يعملون في الصناعة ولا في الأعمال ، ولا يجدون توظيفاً للكثير من الأموال ، ولم يكن هناك إلا القليل من التجارة ، والقليل من البضائع المباعة في السوق ، وكانت الحياة بسيطة جداً ـ ولكن الوضع تغير كلياً ، عندما تحول قسم من المزارعين والعاملين في الأرض إلى حرفيين ، وتكاثرت منتجات الرفاه . فبدأ سادة الأرض (في انكلترا على الأقل) يشرفون على حسن استثمار ممتلكاتهم ، وصاروا يطلبون من مزارعيهم ريعاً أكبر أكثر فأكثر ، وينفقون منتوج أرضهم في شراء الاثاث والملابس وغيرها . وكان كل حرفي يعتمد على بيع منتجات عمله للاقطاعيين والملاك والرجال الاغنياء ، وإلى فئة من العامة ترتفع فوق البؤس شيئاً فشيئاً . وكذلك فقد ترك الحرفيون والمشترون الأغنياء الأرياف ؛ وانتقلوا إلى المدن وبفضل ذلك تضاعفت عمليات التبادل ، وتطورت الصناعة ، وشارفت المشروعات الكبيرة على الظهور .

ولكن إذا كانت المدينة مكان اللقاء بين المنتجين والمشترين يمكن القول أن ذلك قد جرى حول الصناعة ، وأنه نتج عنها . وإذا كان سادة الأرض قد تركوا قصورهم الريفية ، واعتاد النبلاء والملاك على العيش بعيداً عن أملاكهم ، أليس لأنهم كانوا مطمئنين إلى أنهم يجدون في المدينة ، تنوعاً من البضائع ومواد الرفاه التي تلبي حاجاتهم التي لم تكن لتولد ، لو لم تكن هذه البضائع والمواد قد انتجت ووجدت في سوق المبيع ؟ وإذا كان سكان الريف والمزارعون وعامة الناس وشغيلة الأرض ، أو في كل حال العدد الكبير منهم ، قد توجهوا نحو هذه المراكز المدنية ، أليس لأنهم كانوا يعتبرون أنهم يجدون فيها المشترين ، بعد إقامة العمال والمهنيين فيها ، وبعد نشوء الصناعة والتجارة ؟ وفيما بعد ، أخذت المصانع والمخازن الكبيرة . تجذب حولها عدداً أكبر من السكان ، وتمركزاً أكثر فأكثر . ويتطلب نمو التجارة والمشاغل والانطلاقات الصناعية الكبيرة ، جيوشاً ضخمة من المنتجين والمشترين ، وكتائب مزدحمة من اليد العاملة ، وجماهير حاشدة

ومتجددة من المشترين والزبائن ؛ بل تكوِّنها وتكون قادرة على حلفها ، بفضل طبيعتها الخاصة .

ومن أجل متابعة تحليل التطور الذي أشار إليه يمث ، نتساءل لماذا غيَّر سادة الأرض وتابعوهم مكان إقامتهم ، بدلاً من البقاء في الأمكنة ذاتها ، والابقاء على علاقاتهم ، ولماذا ظهروا وجهاً لوجه في ادوار جديدة ، كما لو أنهم توافقوا على موعد اللقاء . هل لأن الأول والآخرون قد توقعوا في الوقت ذاته ، أن يكون التنظيم الجديد أو الاختلاط الجديد مفيداً لهم جميعاً ؟ ولكن كيف أمكن لهم معرفة ذلك ، قبل تجربته والاندماج فيه ؟ فليس هناك جملة من التلمسان القلقة ، وإن بعضهم كان يقدم المثل ، والآخرون يقلدونه شيئاً فشيئاً . وكان التطور سريعاً ، وجرى في مرحلة واحدة في مناطق عدة من البلد ذاته ، وفي عدة بلدان من القارة ذاتها . وتقصد هنا الحركات الجماهيرية ، أي الجماعية التي لم تكن لتحصل إلا تحت ضغط القوى الاجتماعية . ـ والأكثر ظهوراً هنا ، اليس هو التزايد ذاته لعدد السكان ، الذي شرحنا طبيعته وأسبابه ؟ إنه تزايد عدد الناس على أرض اقليمية واحدة ، والتمركز المتصاعد للسكان ، في تجمعات سكنية كثيفة جداً : اليس في هذا وجهان للتغير في بنية المؤسسات البشرية ؟ .

ونصل هنا إلى واحدة من أعمق طروحات دوركهايم ، التي ورد ذكرها في الفصل الأول . فلا يُفسَّر تقسيم العمل في الصناعة ، حسب دوركهايم ، باعتبارات الفائدة الاقتصادية . وإلا ، لماذا لم يجر تطبيقه في وقت سابق ، ودفعه حتى نتائجه الأخيرة ؟ وكيف جرى توقع ما ستكون عليه التأثيرات ، قبل تنظيمه ؟ وفي الحقيقة ، إن تقسيم العمل ينتج عن توسع مجموعات بشرية ، وعن زيادة كثافتها . وهو الشرط الضروري لظهور وتطور تنوع كبير من الكفاءات ومن الحاجات ، في جماعة موسعة ومتمركزة في آن معاً ؛ لتلتقي وتتأثر بالتبادل ، في مجتمع تكون وحداته متناسبة بدقة ، وتكثر بينها الاتصالات والكفاءات والحاجات ولأجل تثبيت تكيف أكثر دقة دائماً بين تقنيات المنتجين المتخصصين أكثر فأكثر ، ومتطلبات المستهلكين المتنوعة أكثر فأكثر . ولكن إذا زادت المجموعات توسعاً وكثافة ، فلأن السكان يزيدون بذاتهم ، وبحركتهم

الخاصه ، وبشكل مستقل عن الأسباب الاقتصادية .

وحسب نظرة أخرى ، يمكن أن نبين أن تطور الصناعة الحديثة لم تكن ممكنة إلا في المجتمعات الكثيفة جداً والمجمعة : حسب مستوى المعيشة ، الذي يرتفع تدريجياً ، وخاصة في الطبقات الاكثر عدداً ، وحسب نظرة الحاجات وخاصة الحاجات الجديدة التي تحدد الطلب على الحاجات والخدمات بشكل نهائي . وهنا يجب أن نعود إلى مفهوم وسائل المعيشة ، التي تعلب مثل هذا الدور في مفهوم مالتوس ، الذي يبدو أنه أخذه في معنى ضيق جداً . وفي مجتمعات بدائية ، وفي نظام من الاقتصاد المغلق ، حيث تعيش العائلة مما تنتجه على الأرض الصغيرة التي تحتلها ، تتقلص وسائل المعيشة إلى الأغذية ، والمواد الغذائية التي يأخذها الانسان بشكل مباشر من الأرض أو الحيوانات التي تجد فيها علفها . ونضيف إليها البيوت ، وهي أكواخ بسيطة في الغالب ، ووسائل التقنية الزراعية البدائية ، والألبسة والاثاث الذي تستطيع العائلة الفلاحية الحصول عليها بنفقات قليلة ، إما بعملها الخاص ، وإما بعمل بعض الحرفيين في القرية . وقد عاشت البشرية هكذا خلال مراحل طويلة .

ويختلف الوضع في مجتمعاتنا الحديثة ، حيث تطلب ، حتى في الطبقات الدنيا ، منتجات أخرى وخدمات أخرى ، منتجات تتحقق بعمل متخصص ، وتنشأ من عمل خارج العائلة أو من المحيط القريب ، ولا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق التبادل . ويمكن أن يكون كل هذا مشمولاً في فئة وسائل المعيشة ، لأنه يحصل أن نكون أكثر ارتباطاً بما كان في الماضي ، وما زال في العديد من المجتمعات ، يعتبر من الرفاه أو الكمالي ، مما اعتبر دائماً من الضروري ، ومما كنا لا نتردد عن التضحية به أحياناً من أجل ذلك . غير أن جميع هذه المنتجات الجديدة نسبياً (بالنوعية على الأقل أو بالكمية التي نطلبها منها) ، وكذلك هذه الخدمات المتحققة في مشاريع خاصة أو في التنظيمات العامة ، تتميز عن وسائل المعيشة بالمعنى الضيق والمواد الغذائية الأكثر شيوعاً ، في أنها تحتوي من العمل الانساني ، وفي كون عنصر المواد الأولية يعتبر فيها أقل من المادة التي تخضع للإعداد والعمل .

ولكنها شديدة الارتباط بالأولى بميزة أخرى ، إنها تتقابل بوضوح أكبر مع

وسائل المعيشة كما كان يفهمها مالتوس ، وقد قلنا ذلك سابقاً : إن منتجات الأرض تكون أقل تحديداً مما لم يكن يفترضه ، ومع ذلك فهي كذلك بسبب مساحة الأرض القابلة للزراعة ، وكذلك لأننا لا نستطيع زيادة الانتاج ، على الأرض ذاتها ، إلا بمقدار قليل . وتنتج بالتالي عن قوى بيولوجية وحيوانية ونباتية ، وليس لنا عليها إلا تأثير ضعيف ، وبالعكس فإن المنتجات التي نسميها صناعية ، يمكن الحصول عليها ، وجرى ذلك في الواقع ، بكميات متصاعدة بسرعة كبيرة ، لأن الوسائل التقنية التي نطبقها على المادة الساكنة قد أصبحت أقوى أكثر فأكثر . ويمكن القول ، من هذه الناحية ، أن ليس هناك حدود . والتعارض بين التعبيرين ، كما كان يقدمه مالتوس ، يصبح مردوداً : فليس السكان هم الذين يميلون للزيادة بشكل لا نهائي ، بينما وسائل المعيشة تصبح محدودة : إنما كتلة المنتجات هي التي تزيد ، وتتجه نحو الزيادة دون حدود ، بينما يظهر السكان كل دلالات التزايد البطيء وربما الانخفاض .

وهكذا فإن التنظيم الاقتصادي الصناعي الذي يلتفت إليه الناس ، طلباً للمنتجات ، ليس شبيهاً بالأرض المستثمرة حتى الحدود النهائية للخصوبة ، والتي تظهر قاحلة في وقت معين ؛ إن الصناعة تستجيب لهذه الدعوات وتلح عليها . ليست هي أبداً على حافة الاحتياط ، أو في نهاية المخزون أو في مرحلة استنفاد اللوازم والمخترعات التقنية . بل كلما اعطتنا ، كلما أصبحت أكثر استعداداً للعطاء ، وكلما شاركت في الانتاج ، كلما دفعت إلى الامام وأسرعت ، بعيداً أن تستنفد وتفجر فيها طاقات جديدة ، وتستمد دفعاً جديداً .

ولكن إذا استجابت الصناعة للطلب لدرجة تتجاوزه في الغالب ، أليس لأن الطلب ينتظم على العرض ، ويتوجه ويتحدد به ؟ أليست الصناعة هي التي تخلق الحاجات ؟ يمكن الاعتقاد بذلك ، عندما نفكر في العديد من الوقائع والأمثلة .

فهذا هو البائع المتجول يجتاز الريف ، ويعرض في ساحة القرية ، أو يقدم على أبواب المزارع ، الأقمشة الملونة والعقود والحلى الاصطناعية ، وما كان يدعى في القرن الثامن عشر من الزينات الرخيصة ، والطُرف والبضائع

الزهيده في سلة تحمل باليد ، أو في كيس معلق على الكتف ، أو في عربة يجرها بغل (قبل اختراع الشاحنة الصغيرة والسيارة). فإذا كانت هذه الأشياء توقظ فضولية القرويين ، ورغبتهم في بعض الأحيان ، أليس لأنها جديدة بالنسبة لهم ، وأنها توضع تحت متناول أيديهم ؟ ولو كان البائع الجوال لم يظهر لهم ، فهل فكروا فيه ، وهل أحسوا بالأسف تجاه كل ما كان مضى حتى الآن ؟ غير أنه إن فتنتهم هذه المواد من اللباس والزينة والأثاث والزخرفة ، أليس كذلك لأن هذا يأتي من المدينة ، ويذكرهم بالناس الذين يعيشون فيها ، ويلتقون بهم ، إما في مناطقهم الخاصة ، أو عندما يذهبون إليها في أيام الأسواق وأيام الأعياد ؟

وتلك الفنادق الفخمة ، والمتواضعة ، من جميع الدرجات تؤمن جميع درجات الرفاه ، والميزات المختلفة . وتقوم في مواقع جذابة ، في الجبل أو على البحر ، وفي مدن غنية بالمتاحف والمعالم الأثرية ، والطرف المتنوعة . فإذا كانت تزدحم في المواسم ، ويقيم فيها مجتمع كبير وكثيف ومتحرك ، وينتظم فيها وحولها ، أليست لأنهم فكروا منذ القديم ببناء بيوت في هذه الأماكن ، وأن يجذبوا إليها الزبائن من المسافرين والمقيمين؟ وهكذا كانت مجموعات متزايدة دائماً وقسم متزايد من السكان يتذوقون المناظر الجميلة والاقامة في هذه المدن الجذابة والغريبة ، والألعاب الرياضية ، وكذلك عادة الاستجمام في أماكن صحية ، قرب ينابيع منعشة . وينتعش لديهم حب الاطلاع ، وحب الفنون والطبيعة والتمارين والمباريات الرياضية و « بهجة الوصول إلى مكان موحش » والميل للرحلات . ولكن هناك حملة من العادات والمتطلبات ، لم توجد دائماً في الدرجة ذاتها . ويجب تفسير ظهورها في هذا الوقت . أليس لأننا خلقناها بالارادة ، وانتشرت وفرضت جزئياً بنوع من التقليد ، وكذلك لأنها كانت تتناسب مع ميول واستعدادات لدى العديد من الناس ، كان يجب ايقاظها ، وبدون ذلك لم نكن لندركها بوضوح : وهي لا تظهر من تلقاء ذاتها . وبفضل الصناعة الفندقية والسياحية ، وصناعة وسائل النقل والسكك الحديدية ، والبواخر والسيارات ، وبفضل الطلب والاعلان ، وهما كذلك صناعتان ، والصحافة وعمال المطابع وحكايا السفر ، وصانعي الزوارق الخفيفة

والـزلاجات وكـل اللوازم والألبسة الـرياضيـة ، وبفضل مستثمـري المؤسسات الحـرارية الكبـرة : إلى جميع هؤلاء نحن مـدينون بهـذه الحـاجـات وليس فقط للقدرة على تلبيتها .

ولكن لمـاذا لا يكـون عكس ذلـك ؟ فهـل نعتقـد أن هؤلاء التجـار والصناعيين ورجال الأعمال ، وهم ينطلقون في هذه المشروعات مثلاً ، قـد بنوا هـذه الفنادق بنفقـات كبيرة وسط الجبـال ، إن لم تكن قد ظهـرت عدم كفـاية النزل البدائية ، وإجراءات الرعاة والمزارع ؟ ومنذ زمن قـديم وجدت في هـذه الأماكن مراكـز للمرور والاقـامة ، للقـادمين من بعيـد الذين تـأكدت أذواقهم وحاجاتهم ومـطامحهم ، وتتم تلبيتها بـطريقة مـا ، وبالأحـرى بسعر زهيـد قبل وصول الأوساط التجارية والصنـاعية إلى فكـرة إيجاد وسـائل استثمـارها بـزمن طويل . ويستطيع اليوم أولئك الذين يقيمون على هذه الشواطىء ، على مقربة من هـذه الأماكن ، ويقـومون بـالرحـلات إلى الشرق ، ويـزورون فلورنسا أو البندقية ، أن يستخفوا بأولئك الذين اكتفوا فيها بالظروف البدائية والصعبـة ، ويحملوا الكثـير من المخاطـر والضيق والنفقات . وهكـذا تبلورت الحاجـة لدى المجموعات المنعزلة والمتفرقة ، التي اطلقت النداء الضروري لشق الـطريق إلى تلبيتها . ولم تدخل الصناعة إلا يوم تم إدراك هذه الحاجة ، وعندمـا عرفت أن الناس يجرون وراءها : فكان ذلك إشارة التحرك لالتقاطها وتلبيتها .

ولا يزال يخدعنا ، ويمنعنا أن ندرك أن الصناعة تأتي بعـد الحاجـات التي لا بـد من تلبيتها ، ولا تخلقهـا بشكل مصـطنع ، كـونها تـرافقهـا عن كثب ، وتتبعها مباشرة ، في حركـاتها الأكـثر مفاجـأة والأكثر جمـوحاً . ولا نـلاحظ إلا المشروعات الصناعية والتجارية الناجحة . فيزدحم المشترون أمـام المعروضـات في هذه المخازن والمكاتب ، ويتنافسون حول البضاعة التي تقـدم لهم . ويظهـر انسجام عجيب بين البـائع والمشتـري . ولما كـان الزبـائن لم يقومـوا بشيء بعد لاظهار رغبتهم بهذه البضاعة أو تلك ، فإن البائـع يلجأ إلى شـدهم من حالـة الفتـور واللامبـالاة . ولكن كم من المشروعـات قد فشلت لأنها خُـدعت حول حاجات ومعدل الجمهور ! فتلك اهتمت ، منذ زمن طويل ، بالطلب على هذه المـادة ولأجلها جهـزت بـالأدوات عـلى حسـاب كثير من الـوقت والنفقـات .

وبالرغم من جميع الجهود ، فان الدعاية وخفض السعر ، والاظهار الأفضل ، وتحسين النوعية ، والشكل ، كل ذلك لم ينجح في خلق حاجة مضى زمنها . وبينما تتحرك مشروعات أخرى بسرعة ، وتعرض للبيع بضائع واجهزة آلية ، ومحفوظات غذائية ، لا يريدها الجمهور الآن ، ويطلبها فيما بعد . فهل نقول أن الصناعة تضع معالم حاجات تظهر فيما بعد ، وتكون هي التي غرست البذرة منذ الآن ؟ إنه لا شيء أقل احتمالاً من هذا القول . ويُنسى سريعاً ما جرى الانطلاق منه . وبالمقابل ، ربما ألفنا على المدى الطويل ما كنا رفضناه ، لأن تياراً جديداً من التفكير يعيدنا نحو الشيء ذاته ، ويحدث تغيراً في التنظيم العملي للحياة . فنهتم اكثر بما يمكن أن يوفر العمل المألوف ؛ أو كذلك بسبب الميل للتغيير ، وحسب الاطلاع الأوسع . ولكن كل هذا لا يخضع لتوجيهات البائع ، كما هو حال عصا قائد الاوركسترا ، بل يتبع أساليب التفكير والاحساس للبيئة العامة ، وله دوافعه الخاصة ، وميوله التي لا تُفسر إلا بما هي في ذاتها .

ويجري تطور الحاجات في أوساط المدن كشرط ضروري للتنمية الصناعية ، تحت تأثير بنيتها ونمط حياتها . ويفرض على الصناعة اشكالاً وهيئات لا تأتي عفوية دون شك . ويمكن الدلالة على ذلك بتحديد الميزات العامة للمنتجات والخدمات كما تظهر أمامنا اليوم .

فهل يقصد هذا الانتظام المتصاعد ، وهذا النوع من التقنين ، الذي يبعد شيئاً فشيئاً الفوارق المحلية والاقليمية وأيضاً الاجتماعية (للطبقة والرتبة) ويقرب أساليب التغذية واللباس والتنظيم الداخلي للبيوت وأنماط التسلية ، وكل القطاع العام للحياة اليومية ؟ وعندما نفكر في الظروف القديمة للانتاج ، للصناعة الحرفية الصغيرة المتكيفة مع تنوع البلدان والمناطق ، وفي المدينة الواحدة مع مختلف الزبائن ، من رجال البلاط والفئات العليا ، والبورجوازية البرلمانية والوسطى ، والتجار وعامة الشعب ، وفئات الحرفيين والقرويين ؛ فهل نظن أن هذه الصناعة القديمة ، حتى بأشكالها التي كانت تظهر فيها في بدايات النظام الجديد ، لم تكن متكيفة بقوة مع هذه العادات ، وانها لم تكن تجد أفضلية ليستمر كل شيء كما هو مع تزايد للمبيعات ، ولكن على بضائع

متنوعة ، ونوعيات مختلفة ، حسب فئات المشترين ؟ تلك أفضلية تشغيل المنتجين ، حسب كفاءاتهم وأساليبهم التقليدية ، الذين كانوا يحرصون على التمايز ، وألا يسمحوا باختفاء العديد من المنتجات الفخمة والمميزة التي كان لها جمهورها الخاص . ولم يكن بامكان صناعة منتعشة بهذه الميول؛ لتتوجه أكثر فأكثر نحو الانتاج بالجملة لمواد ذات تصريف كبير إلا تحت ضغط مجتمع ، كان يتجه ليتوحد في إطار المدن ، ولا سيما المدن الكبيرة .

فهل يقصد بذلك التغيرات السريعة ، والتحولات المتوالية في مجال الاستهلاك ؟ وهي تنتج ليس فقط عن التغيرات الدارجة ، بل عن نمو الرفاه والاحساس بالثغرات والعيوب في انتظام الحياة ، وفي تلبية الحاجات ، وهنا أيضاً ، ورغم ما أمكن الاعتقاد به ، فإن الصناعة تأباه . ذلك أن كل تغير ، مهما قلت أهميته في الانتاج ، يفرض عليها جهداً من التحسين التقني ، ومن إعادة التكيف الاقتصادي . ويجب تغيير إدارة مشتريات المواد الأولية ، وتجديد اليد العاملة جزئياً ، والبيع في ظروف جديدة من الأسواق والأسعار إلخ . . ولا شك أنه يوجد ، في الأوساط الصناعية ، مبتدئون ورجال ينطلقون إلى الأمام : ولكن ليس بالرغم من كل استثناء . وتقاوم الكتلة الصناعية بشكل سلبي ، وتهرب من الجهد ، طالما لم يمارس عليها ضغط خارجي لا يقاوم . ويكون هذا الضغط هو ضغط الحاجات الجديدة ، التي تتجدد في الواقع باستمرار . ويفسر بالطبيعة ذاتها لسكان المدن وحركيتهم . ويكفي أن نتتبع تطور وسائل النقل لمعرفة إلى أية درجة تتأخر فيها الصناعة عن الحاجات ، عدا داخل المدن الأكثر حداثة ، لأن النماذج الجديدة للنقل تقرر فور الاعتقاد أنها تكفي تقريباً ، ما يؤكد أننا كنا ننتظرها منذ زمن طويل ، والأمر كذلك في العديد من المجالات الأخرى . والسكن : في المدن القديمة التي أصبحت كبيرة ، لا تتحول إلا ببطء ؛ ولكن خلال زمن طويل يتألم الناس مما ينقصهم في هذا الخصوص . والاثاث واللباس : وهنا أيضاً ، ومنذ زمن طويل توجد الحاجة للتجديد باتجاه التبسيط والتخفيف : فتتقرر النماذج الجديدة ، منذ أن يبذل الصناعيون في هذا الفرع جهودهم في هذا الاتجاه ، وتنتشر بسرعة ندرك معها أنها كانت مرغوبة منذ زمن طويل . فينتج سكان المدن الصناعية ، ويرغمون على تبني وتيرة سريعة .

وهل يقصد أخيراً ، ميل الناس المميز ، لا سيما في الحضارات الأكثر حداثة ، للاستفادة بشكل مشترك من نتائج التقنية المادية والاجتماعية الأكثر تقدماً ، والأفضليات التي تقدمها المؤسسات الأحدث في الحياة العملية ، من المخازن الكبيرة والمطاعم ووسائل النقل المنتظمة ، ووسائل اللهو والاسفار والرياضة ، والاتصالات اللاسلكية ، والتأمينات والتعاونيات ، إلخ . . ؟ وهل كان كل هذا ممكناً في غير المجموعات البشرية الواسعة جداً ، والكثيفة جداً ، وفي غير التجمعات الكبيرة المزدحمة ؟ ألم يكن كل هذا بالاجمال ، في امتداد الاتجاهات المدنية ، لأن الناس كانوا مدفوعين للمشاركة ، في حياة اجتماعية ربما تكون ظاهرية ، ولكنها واسعة ؟ وهنا أيضاً ، تدخل الصناعيون والتجار والاداريون ، ورجال الأعمال لتلبية حاجات لم يكونوا هم الذين خلقوها . ـ وهكذا يتأكد أن انطلاقة صناعية لم تكن ممكنة إلا في حضارة فرضت عليها المدن اشكالها المادية ونمط معيشتها أكثر فأكثر وباستمرار .

ومع ذلك كان يقال ، أن جملة المنتجات تميل للزيادة أكثر فأكثر ، بينما يتزايد السكان تبعاً لوتيرة متباطئة بالتدريج . أجل ، ولكننا نعرف كذلك ان الصناعة تجتاز ازمات فيض في الانتاج ، بحيث يتوجب بعدها ، على عدد كبير من المشروعات أن تتقلص أو تزول : بسبب العقبات أمام الانتاج ، التي تشبه العقبات أمام السكان ، التي كان مالتوس يتحدث عنها . ومع ذلك ، فلنبدك جيداً لماذا تصطدم الصناعة بحدود قصوى ، رغم ان القدرة على التوسع غير المحدودة تقريباً كامنة فيها .

ويحصل فيض الانتاج عندما يزيد عرض المنتجات عن الطلب عليها . ولكن الطلب لا يتطابق مع مجمل السكان . هناك أولاً ، في المناطق المدنية ذاتها ، جميع الفئات الإجتماعية التي لا تكفي مداخيلها لمواجهة مثل هذه النفقات . وليست الصناعة وحدها ، بل الزراعة كذلك يمكن أن تؤمن المنتجات لهم ، إن كانوا قادرين على شرائها ؛ وإذا كانت مداخيلهم غير كافية ؛ ألا يكون ذلك بسبب كونهم لم يندمجوا في المدن بشكل كلي ، وأنهم لا زالوا خارج الحياة الفعلية للمدن ، وجوهرها الحقيقي ؟ . وهناك أيضاً المناطق غير المدنية أو غير المكتملة التمدن ، وكل مناطق القرى والبلدات الصغيرة ،

التي تتحقق فيها الظروف الديمغرافية الضرورية لتطور المدن ، والمدن الكبيرة ، ولأنها لا زالت ذات بنية أخرى ، فلا نجد فيها المتطلبات التي تغذي الصناعة ، وتبقى طلباً يستجيب للعرض ، كما في المدن . فيكون التعارض بين صناعة متقدمة ومشبعة على أرض مدنية ، وبين عادات تستند إلى تنظيم اقتصادي من نمط قديم ، ومتكيفة مع مؤسسات بشرية أقل اتساعاً وأقل ازدحاماً . وهذا ما يفسر هذه الازمات التي تظهر في الصناعة بشكل دوري ، وأن هناك حدوداً لحاجات الناس الذين يعيشون جماعات . ويبدو لنا بوضوح أكبر أن الانتاج في مجمله ، ولا سيما الانتاج الصناعي ، يستند على بنية معينة للسكان ، ولا يستطيع أن يزيد وينمو إلا إذا امتدت هذه البنية إلى مناطق جديدة ، ووطدت نفوذها عليها .

ولنعد الآن إلى مسألتين عامتين قد تبـدوان لنا في ضـوء جديـد . فما هي العلاقة بـين علم الشكل الاجتمـاعي وعلم الاجتماع ؟ وفي أي معنى يتـطابق علم الشكل الاجتماعي مع علم السكان ؟ .

ومن المسلّم به أن هناك حقيقة اجتماعية اسمها العـائلة . ويمكن أن نميز فكرة المؤسسة العائلية ، والقـوانين والأعـراف المتعلقة بهـا ، والمشاعـر العائليـة والاخلاق البيتية . ومن جهة أخرى ، فإن العائلات نفسها ، كما تظهر في الحيز المكاني ، وكما يمكننا وصفها وتفصيلها من الخارج . فهل نقول أن علم الشكـل يستند إلى العائلات في هذا الحيـز ، وأن الباقي يتعلق بـاجزاء أخـرى من علم الاجتماع ؟ غير أن أياً من هذين الوجهين لا يكتفي بذاته ، ولا وجود له إذا لم يرتبط بالآخر ؟ فماذا تصبح فكرة العائلة عندما لا تأخذ شكلاً ملموساً في حيـز ما ، وفي وقت معين ؟ ومن جهة أخرى ، فأية حياة اجتماعيـة تعطي لمجمـوعة معينة ، إن لم تطل ، وراء الوحدات المجمعـة كما هي تحت الحـواس ، الأفكار والمشـاعر ، وخـاصة فكـرة التنظيم الـذي يوجـد بينهـا ؟ وهـل سنتحـدث عن مجتمعات النمل ، إن لم تبدُ لنا إلا عناصر وحيوانات آلية ؟

ويعود هذا التمييز النسبي إلى مقابلة بسيطة بين ما يُرى وما يُلمس ، وما يخـرج عن إطار حـواسنا ، رغم معـرفتنا بـوجوده . وكيف نكـوِّن الفكـرة عن سلطة وحقوق الأب والقربى والبنوة الذكرية والرحمية ، إذا لم يكن لدينـا تصور عن الكـائنات المـوجودة في الحيـز المكاني ، هم أفـراد العـائلة ؟ وبـالعكس إذا

كانت المجموعة ذاتها تحت أنظارنا فليست المسألة بالكائنات المرئية فقط ، وبالعلاقات بينها في المكان . وليست هي أشياء جامدة أو حيوانات ، بل أناس . وكان ليبنز يقول أنه إن وصلت من القمر إلى الأرض ، حيوانات ذات وجه بشري ، نغدو أكثر ارتباطاً للقول أن هؤلاء هم من البشر . أجل ، إن كانوا يصلون بنماذج منعزلة . ولكن إذا كنا نراهم يتحادثون بالحركات ، وإذا كانوا يستخدمون لغة بينة فيما بينهم ، فكيف لا ندرك ميزتهم ككائنات اجتماعية من الناس ، ومن أناس القمر إذا أردنا ؟ وهكذا فإن ما يوجد من الظاهر والملموس في الجماعة، يكشف لنا حياتها النفسية والاخلاقية . وبوجه آخر ، عندما يظهر شخص على المسرح ، فإننا نرى جسمه النسائي ، وقسماته ووجهه ، وليس غيرة وعاطفة فيدر المرئية في حركاتها ، والتي أسمع صوتها يتكلم .

إن تعابير الشكل والبنية توجهنا نحو عالم الحياة . وكان أوغست كومت يعرض تقسيم علم الاجتماع ، على صورة علم الخلية الحية ، إلى تشجيع وبحث وظيفي اجتماعيين ، إلى دراسة الأعضاء ودراسة الوظائف . فهل يكون علم الشكل بالتالي دراسة هيئات المجتمع ؟ ففي علم الخلية الحية ، تمثل الاعضاء ما يوجد من الثابت فيالجسم ، وفي كل حال ، فالأقل تغيراً ، هو الذي يتغير ببطء . وتكون الوظيفة ثابتة كذلك ، بمعنى أنها تنتج مجدداً المسار ذاته بشكل دوري . ولكنه مسار ، أي تتابع للحالات ، وتغير مستمر عبر المرور وتكرار المراحل ذاتها . ولا شك أن الهيئات تستنفد ، وتتجدد ، وتتطور . وتتحول المادة الحية دون توقف . ولكن الشكل يبقى ، وهذا هو الوجه الثابت للجسم الذي ندعوه البنية .

وإذا حاولنا إدخال التمييز ذاته في الحياة الاجتماعية ، نغدو أمام تعقيد أكبر . فالدستور مثلاً ، يحدد ما هي هيئات الحياة السياسية ، والجمعيات ، والمحاكم العليا والمقامات العليا : ويحدد كذلك صلاحياتها ، وسلطاتها ووظائفها . ولكنه يستطيع تعديل كل ما تحدده الجمعية السياسية ، سواء من حيث عدد وعمل وتنظيم الهيئات ، وكذلك مدى اتساع وطبيعة الوظائف . فكيف يُميز هنا بين الثابت والمتغير ؟ ويحدث أن تكون وظيفة ما أكثر ثباتاً وأن تدوم مدة أطول من هيئة معينة ، ويمكن حصول العكس كذلك .

ومع ذلك فلنقر أن هناك في الفئات الاجتماعية ترتيبات وتنظيمات تميل للاستمرار والبقاء كما هي ، وتواجه مقاومة لكل تغير . وكلما تغيرت المؤسسة تصطدم بهذه المقاومة . ويجب أن تتكيف مع بنية سابقة ، ومع عادات ترتبط المجموعات بها ، ولا بد أن تكون مرتكزاً للمؤسسات . وعندما حلت المسيحية كدين عالمي محل أديان المدن والقبائل ، ومذاهب العبادات المحلية ، كان لا بد لها من إعطاء الوزن للخصوصية الدينية الموجودة سابقاً . فقد حل القديسون محل العباقرة المحليين . وكل ما استمر في المسيحية من العناصر الوثنية ، كانت دخلتها بفضل عادات خاصة بالجماعات التي كانت تعتقد بها . وللسبب ذاته ، فأقسام الابرشيات والخورنيات . . . كانت قد نسخت عن الأقسام الادارية الرومانية . وعلى الصعيد السياسي في فرنسا ، منذ القرن السابع عشر ، أبقت جميع الأنظمة على تمركز يتناسب مع بنية شعب أخضعته الملكية منذ زمن بعيد إلى هذا النمط من التنظيم . ورغم أن المؤسسات الاقتصادية تحوِّل بعمق عادات الناس ، فلم يكن هناك منها ما نجح في تدمير اساليب النشاط التقليدية في وقت قليل ، وخلق انماط معيشة جديدة ، وكان عليها كذلك أن تتكيف مع أوضاع الجماعات القديمة . ولا سيما في الزراعة ، كما يبين توزيع مناطق الملكيات الكبيرة والوسطى والصغيرة . وكذلك في الصناعة في موضعة المناطق والمدن ، وامكانات المؤسسات وتوسيع الصناعة الكبيرة . ويكشف كل هذا في حالات كثيرة ، التأثير المستمر للظروف الاقتصادية التي كانت تميز مختلف انحاء البلد قديماً .

ومن أين تأتي هذه القوة الخاصة للتنظيمات الدائمة للجماعات البشرية ، كقوة جمود في الغالب ، ولكن كقوة تطور في بعض الأحيان ؟ إن مثل هذه الجماعات تكون قادرة كذلك على تغيير شكلها بفضل الشكل الذي أخذته ، على أساس أنها تقوم بالوظيفة ذاتها ، وأنها تخضع للمؤسسات ذاتها . وتُفسَّر بشرطين يُفرضان على كل الجماعات البشرية . ورغم كون المجتمع يصنع قبل كل شيء على أفكار واتجاهات ، فلا يمكن أن يوجد ، ولا تُمارس وظائفه إلا إذا استند واتسع في المكان ، وأخذ موقعه فيه . ويجب أن يرتبط في مجمله وأجزائه بامتداد معين في الأرض ، موقعاً وحجماً وصورة . ومن جهة أخرى ، إنه يصنع من وحدات بشرية مترابطة ، هي أجسام حية ، وله كذلك

جسم عضوي ، بحجم معين ، وأجزاء يمكن تفصيلها ، ويمكن أن يزيد ، وينقص ، وينقسم ، ويتكاثر . وبتعابير أخرى ، كما أن الجسم الحي يخضع جزئياً لظروف المادة الساكنة ، لأنه شيء مادي في أحد وجوهه ، ومجتمع وواقع نفسي ، وجملة من الأفكار والاتجاهات الجماعية ، وله جسم عضوي ، ويشارك كذلك بطبيعة الأشياء المادية . ولهذا فهو ينفرد في بعض النواحي الخاصة ، ويظهر في أشكال وتنظيمات مادية يفرضها على الجماعات التي يتكون منها . ويودع بشكل معين عاداته في اجزاء السكان الذين يمتد إليهم ، ويأتمنهم عليها .

وهكذا فإن الظروف المادية للمجتمع توجه مقاومتها لدور وظائفه ، ولتحول هيئاته ، ولحياته وتطوره . وهذا الوجه للحياة الجماعية ، أي الجماعات كما هي في عالم الأجسام ، وكما تجد نفسها في تيار حياة الخلية الحيّة ، وخاصة (لأننا في هذا الظرف نبقى في المجال الاجتماعي ، والذهنية الجماعية) كما تظهر ذاتها لذاتها ، كأشياء في المكان وكوقائع عضوية ، ذلك هو موضوع علم الشكل الاجتماعي . وهكذا يبدو أنه تحدد بشكل كافٍ بالنسبة إلى موضوع علم الاجتماع بشكل عام ، وهو المجتمع بجميع أوجهه .

وبما أنه ليس هناك مجتمع بدون شكل مادي ، فإن علم الشكل الاجتماعي يطال المجتمعات كلها ، وكان يمكن البدء بدراستها باستعراض جميع الفروع الرئيسية لعلم الاجتماع . وهذا ما سميناه علم الشكل بالمعنى الواسع ، وينقسم بالتالي إلى أقسام خاصة بقدر ما يوجد من أنواع متميزة من الجماعات ، أو بشكل أكثر دقة ، من النماذج المختلفة للحياة الاجتماعية .

بيد أن البحث المستمر في هذه الأطر المختلفة أدت بنا إلى تمييز رئيسي . ويساعد النظر في هذه الأطر بشكل منفصل ، ودراستها في مجال الوقائع الدينية والسياسية والاقتصادية ، أو في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، على إظهار ميزات علم الشكل ، وعلى تحديد فهم أفضل لكل واحد من هذه الأنظمة للحقيقة الاجتماعية في ما لها من خصوصية .

والآن كيف يفعل عدد المؤمنين ، ومدى اتساع المجتمع الطائفي وتقسيمه إلى جماعات صغيرة ومنعزلة ، أو تمركزه في جموع كثيفة ، وأيضاً بنية

الكنائس ، كما تبدو في المواقع المخصصة للمراكز الكنسية ، والاديرة والأماكن المقدسة : كيف لا يقوم كل هذا بتأثير قوي جداً على قوة المعتقدات ، وعلى تفوق هذا الشكل من التقوى أو ذاك ، وعلى وحدة العقيدة ، وتشابه الطقوس ؟ ومثل هذه التغيرات في هذه الظروف المكانية أليست هي نقطة انطلاق تحولات دينية صرفة : في فكر واتجاهات الكنيسة ، وتحديد العقيدة والانشقاقات ، وتكون المذاهب ، واشتداد أو ارتخاء النظام إلخ ؟

وتكون المؤسسات السياسية والهيئات الجماعية المناسبة كذلك ، في علاقة وثيقة مع أشكال واتساع الجماعات . وتشكل حالة السلطات الاستبدادية الآسيوية ، من ملك وحكام يخضعون لسلطتهم المطلقة والتعسفية قطاعات سكانية واسعة ومتفرقة ، والفواصل بينها سيئة التحديد ، وتتعارض تعارضاً حاداً ، في هذا الخصوص ، مع المدن اليونانية ذات الأرض الأكثر تحديداً . والسكان الأكثر ازدحاماً : وهي ظروف ملائمة لحياة سياسية أكثر انتعاشاً ، في مجالس الشعب في الساحات العامة ، والولايات الانتخابية ، والتغيرات المتكررة لشكل الحكومة ، والثورات ، والصراعات الحزبية إلخ . وفي الامبراطورية الرومانية ، عندما كان اتساعها في أكبر مداه ، وقبل أن تهزها الغزوات ، رأينا ظهور هيئة معقدة ، ومنتظمة جيداً ، اقليمية وبلدية ، وقوانين متجانسة صاغها مشترعون كبار ، وطبقة من الموظفين ؛ ومدارس مهنية وقانوناً حقيقياً . وبعكس القبائل الجرمانية : فكانت أقل اتساعاً ، وأقل تمدناً ، ولم تتجاوز تنظيم القرية، وكان تماسكها يستند في الغالب على الاخلاص الشخصي تجاه الرئيس ، ولم تعرف إلا أعرافاً مكتوبة . وفيما بعد ، في فرنسا ، كان يجب أن نتوقع تقارب الجماعات المحلية التي تتناسب مع ما ستكون عليه الولايات ، وأن تصبح الاتصالات والعلاقات بين عاداتها ، أكثر تقارباً ، قبل أن يبلور الفقهاء قانونا جديداً يشكل الأساس للدستور الملكي . والتغيرات السياسية كلها ، التي نتجت منذ فترة ، أليس يمكن ربطها كذلك بالتقدم في اتجاه التوسع والتمركز : وتكوين مجموعات وطنية ، ونمو التجمعات الكبيرة ؟ ونجد وراء الصراعات بين العقائد والاحزاب السياسية ، الجماعات المتعارضة لكونها لا تتمتع بأنماط المؤسسات ذاتها ، ولا بالتلاحم ذاته ، ولا بالإزدواجية ذاتها .

ونـدرك بسهولـة أن تنظيم الصنـاعة ، ومـردود الانتاج ، ومـدى اتسـاع العرض والطلب ، إنما يرتبط في النهاية بحجم المشروعات ، وحجم التجمعات العمالية ، والتوزيع العددي لمختلف الطبقات الاجتماعية .

وهكذا ، فإن البنى الخاصة تتناسب مع مختلف النشاطات الاجتمـاعية ، وتنشأ عنها ، وكذلك تؤثر فيها ، وتغير في طبيعتها الدينية ، والسياسية ، إلخ . لهذا فإن تاريخ المؤسسات المناسبة غالباً ما يبقى غـامضاً . فمـاذا كانت نسبـة المسيحيين في غاليا ، في القرون الخـامس والسادس والسـابع ؟ وكيف كـان نمو السكان ، في المدن خاصة في فـرنسا ، في النصف الثـاني للقرن الثـامن عشر ؟ وكم كان الحجم الوسطي للمشروعـات ، عشية الثـورة الصناعيـة ؟ فإذا كـان بمقدورنا الاجابة على هذه الاسئلة ، وعلى أخرى من النوع ذاته ، يصبح لدينـا فرصة أفضل لفهم تطور المعتقدات والمؤسسات على هذه الاصعدة المختلفة .

في هـذا المعنى ، فإن حجم وكثـافـة هـذه المجمـوعـات ، وتغيـراتهـا في الشكـل ، وتنقـلاتهـا تؤلف جـزءاً من هــذا النـظام الخـاص من الـوقـائـع الاجتمـاعية ، ولا تنفصـل عنه ، كـما لو أنها تعبـر عنه بـطريقتهـا الخـاصـة . هناك ، مثلاً ، حيز ديني لا يختلط مـع الحيز الاقتصـادي ، كما يتـوافق المحيط المادي أو الاطار المحلي مع موضوع لوحة يُشكـل عمقها ، وليس هـو واحداً في اللوحات من النوع ذاته ، والمشاهد التاريخية ، وصور الاشخـاص : كما لـو أن الموضوع قـد خلق منـاخـه ، حـول الحيـز المكـاني الـذي انعكس فيـه ، عـلى صورته . وهكذا فإن كل وظيفة في الحياة الاجتماعية تعبر عن نفسهـا بالشكـل المكاني للجماعات التي ترتبط به .

ولكن لماذا لا يُحصر النظر في هذه الوقائع ذاتها ، التي يُكوِّن الوجه المادي والعضوي للنشاطات الجماعية المختلفة ، في طبيعتها كوقائع في علم الشكـل ؟ وبالتقريب والربط بين الوقائع التي يمكننا النظر إليها بشكل منفصل ، كـأشكال خارجية للجماعات الـدينية ، وكـأطر مـادية للتنـظيمات السيـاسية ، وكبنى في الحيز الاقتصادي ، ألا نكون مجموعـة متجانسـة مستقلة من الوقـائع السكـانية التي كسرت وحدتها بشكل مصطنع ؟ ولأن الأمر يتعلق في الغالب بـالأشخاص ذاتهم ، والجمـاعات ذاتهـا ، فيظهـرون كممثلين صـامتـين عـلى المسـرح ، في

مشاهد متتالية كجمهور جدلان ، أو نجود يتقاطرون ، أو كمؤمنين يخرجون من الكنيسة ، ومع ذلك فهم الأشخاص ذاتهم والجماعات ذاتها .

وهكذا فلا بد أن تدرس وقائع علم الشكل ، وأن تبحث على حدة ، كحقيقة اجتماعية مميزة عن جميع الوقائع الأخرى ، وهذا هو ما يخرجها أولاً من التشابه الدقيق مع الاطار الخاص الذي تتطور فيه ، وعندما يتركز الانتباه عليها ، فإنه يتجاوز كل ما هو خاص في كل نوع من النشاط والعمل الجماعي ، ويتجه نحو أشكال وحركات في الحيز ذاته لجميع هذه الوقائع ، كيفما كان نظام المؤسسات المرتبطة به . وبتعابير أخرى ، فإن لكل عمل جماعي شروط مكانية . ولكن وإذا اختلفت المهمات ؛ فإن هناك تشابه واضح بين الترتيبات المادية التي تفترضها ، والتي تظهر خاضعة لقوانين عامة . وبهذا المعنى فإن جميع الأقسام الخاصة لعلم الشكل ، كدراسات للأشكال والحركات المادية للمجتمعات تلتقي عند ما سميناه علم الشكل بالمعنى الحصري الذي يندمج مع علم السكان .

ويجب الذهاب إلى أبعد من ذلك دون شك . فلا نعتقد أن الأوضاع والحركات السكانية في حد ذاتها ، لا يمكن ادراكها وتفسيرها ، إلا كنتيجة لما جرت دراسته في البدء في الأطر المختلفة لعلم الاجتماع : في مجالات التجمعات الدينية ، والهيئات السياسية ، والمؤسسات الصناعية والزراعية . وعندما يراد في الواقع تحليل إحدى هذه الوقائع في علم الشكل بالمعنى الضيق ، مثل توسع السكان ، وتكوين المدن والهجرات ، فإنه من الصعب ، ومن المستحيل في الغالب ، حصرها بتأثيرات خاصة في هذا المجال أكثر من غيره . فإن انتقال جماهير بشرية ، مثل حال الحروب الصليبية ، قد ارتبط ببواعث دينية ، وكذلك سياسية وقومية واقتصادية . ويمكن مقارنة تقلبات الولادات ارتفاعاً وهبوطاً ، مع تقلبات الاسعار ، مع تزايد أو انخفاض الرفاه ، ولكن كذلك مع الظروف السياسية ، ومع حالة الأفكار الاخلاقية والمعتقدات الدينية ، ومع التحولات العائلية . ـ فهل نقول أن مثل هذه الوقائع تنتج عن جملة من الأسباب التي تتشابك كعدة روافد للنهر الواحد ، وأنه يمكن متابعتها حسب التيار الأوسع ؟ ولكن النظر لكل فرد في مثل هذه

الحركات ، فهل نعرف ، ويعرف هو ، أنه يخضع لواحد من هذه الدوافع أم لعدة منها ؟ أليس في هذا دلالة على أننا نخطىء إن ذهبنا بعيداً أو عالياً حول ضرورة إمساك هذه الظواهر الاجتماعية في وضع أدنى ، وأقرب لجذورها الديمغرافية بشكل معين ، على المستوى الذي تظهر فيه كوقائع سكانية صافية وبسيطة ؟ وعلى هذا فالسكان حقيقة خاصة ومستقلة بحيث يجب تفسير وقائع سكانية معينة ، بوقائع سكانية أخرى .

وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الأنماط للتنظيم الاجتماعي ، عندما تكونت أو تغيرت ، خلال مجرى التاريخ ، كان عليها في الغالب أن تتكيف مع أوضاع وحركات السكان كما هي . وقد وجدت فيهم عقبات ونقاط ارتكاز في آن معاً ، مبرراً للحدود بينها ، وكذلك وسيلة لتوسعها . ولم تكن مظاهر تقدم المسيحية أسرع ، إن لم تكن هناك مدن هامة سابقة ، شكلت لها موطىء قدم فيها ، ومنها شقت من المدينة إلى الريف . وفيما بعد في مؤسسات الأوروبيين ، وامتدت حدوده حتى المجموعات التي نشأت فيها في بادىء الأمر . وانتشر الإسلام سريعاً جداً وبعيداً جداً ، لأنه كان عقيدة الشعوب المتحركة والرُحَّل والفاتحين .

وهناك أمثلة أخرى : كان التنظيم السياسي في العالم اليوناني ـ الروماني يقوم على تجنيد العبيد من السكان المتخلفين . ومن جهة أخرى ، فإن التغيرات التاريخية الأكثر حسماً في القوة النسبية للدول ، وفي البنية الداخلية ، كما في النفوذ الخارجي ، كانت تُفسَّر بالحروب . وهناك دون شك كثير مما يحتفظ به من تفسير مالتوس الذي رأى الحرب أنها تنشأ في الغالب عن زيادة سكانية هنا ، وعن ضعف ديمغرافي موقت أو دائم هناك . ثم غيرت الصناعة الكبيرة ، إلى حد كبير توزيع الناس في المكان . ولكنها لم تستطع أن تنشأ وتنمو في مناطق ، لم تستمد يدها العاملة من جماهير مزدحمة ، ولم تظهر في بلاد قليلة السكان ، أو ذات سكان قليلي الكثافة ، ودون طرق كبيرة للمواصلات ، لا تؤمن لها منافذ كافية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن الكثير من المشروعات والتنظيمات الاجتماعية الجديدة كانت ظهرت في وقت مبكر ، وبشكل متفرق هنا وهناك . ألم تكن

لتتحقق في وقت أسبق، في البلدان التي وجدت فيها منذ زمن قريب، وألم تكن لتنتشر في مناطق أوسع ، لو قدر لها أن تخلق بذاتها الظروف الديمغرافية التي لم يكن بمقدورها أن تتكون بدونها ؟

وللسكان ميولهم وتحركاتهم الخاصة . ويقاومون توسعات وتغيرات الشكل المفاجئة والعنيفة التي يراد فرضها عليهم . ويحصل كذلك أن يتجاوزوا الهدف ، وأن يفيضوا خارج إطار المؤسسات التي كانوا ينحصرون فيها ، وأن تتولد ظروف جديدة ترغم المجتمع على تغيير قوانينه وأعرافه ؛ وتعديل تنظيمه . وبعيداً أن يكون السكان النتيجة الضرورية لأنظمة أخرى من الوقائع الاجتماعية ، فهم في الغالب من حيث الحجم والتوزيع الناتجين عن تطور عفوي ، يجعلون هذه الوقائع ممكنة .

ولكن مع بلوغ حد معين في بنى السكان ، مثل حال طبقة جيولوجية في الطبقات الأرضية الأولية وتكون البنى الفوقية للحياة الاجتماعية كلها ، ألا يحصل أن ننزل عميقاً ، وقريباً جداً من المادة الأولية ، وقريباً جداً من عمل الوظيفة البيولوجية للخلايا الاجتماعية التي هي الأجسام الحية ؟ فإذا كان لا يمكن الحديث عن مجتمع إلا عندما نلقى الهيئات الاجتماعية ، وإذا كان على كل تكوين اجتماعي أن يعطي محتوى فكرة معينة ، خفية ونصف واعية أو مفصلة وفاعلة ، مع الوقائع السكانية ، ألا نخرج بذلك عن هذا النظام من الحقائق ، وألا نبلغ مستوى ردود الفعل الآلية وغير الواعية أو النشاط الغريزي المرهون والمحصور في التيار المضطرب للمادة الحية ؟

ولننظر في الواقع ، إلى طبيعة وبنية ومساحة الأرض المسكونة ، من الأودية أو الجبال ، والأنهار والطرق الطبيعية أو الصناعية ، والبيوت وتجمعات البيوت والمصانع والمخازن ومستودعات المادة الأولية ؛ فإذا لم يكن الناس إلا غباراً ساكناً مثل رمل الكثبان ، فإنهم سيتوزعون هنا وهناك حسب فعل الحوادث ، ويبتعدون عن العقبات ، وينتشرون في الساحات الواسعة ، بعضها يشدهم إليه تارة ، ويدفعهم البعض الآخر مثل الأجسام الممغنطة طوراً . ويتحول علم الشكل للسكان إلى نوع من آلية الأجسام الساكنة ، التي ترتبط بها بعض فصول الفيزيولوجيا الحيوانية ، لتفسير الحركة الطبيعية للسكان الخاضعة على ما يبدو ، للقوى العضوية للتوالد والموت .

ومع ذلك ، فقد رأينا وقائع السكان في ذاتها ، لها طبيعه أخرى كليا ، رغم أن لها وجهاً مادياً أو حياً : هي وقائع اجتماعية . وأشكالها ـ توسع ، وتيرة النمو ، وسعة التنقلات ، إلخ . . . ـ مكانية ومادية . وتتصور الجماعات والجماهير المتجمعة الموقع الذي تأخذه في المكان والحجم والنمو ، وشكل انتظام اجزائها ، وفي أي اتجاه تتحرك . ويجب أن تكون قادرة على الانتقال ، وعلى زيادة حجمها وتقليصه ، وتغيير بنيتها بما يشبه النشاط المنظم .

ولا شك أن مثل هذه التغيرات والأوضاع تخضع للقياس ، والحساب والمقارنة الكمية ، تماماً مثل الأشياء والميزات ذات الطبيعة المادية . ولكنها لا تختلط أبداً مع معطيات مادية صرفة ، كما أن الوعي الذي نكتسبه عن أعضائنا وحركاتنا ، يختلف في ذاته عن جملة الاعضاء والتنقلات في المكان .

وهذا ما كان يتبين لنا ، بقدر ما نحلل السمات الاساسية للسكان ، الواحدة بعد الأخرى ، وقد ظهرت أكثر من واحدة منها في البدء خفية جداً . ولإيجاد سر اللغز ، فكيف لا تستند إلى الروتين الممكن ، أو الوهم المشترك للجماعة ، وفي بعض الأحيان ، إلى الحس البديهي والعميق والغريزة الجماعية ، التي تعادل حكمة عليا ، من الحس بظروف نوع من التوازن ، والحس غير المحدد تقريباً بتأثير السكان على ذاتهم ؟

وهكذا فإن سكان الأرض ، من ناحية زيادة حجمهم وتوسعهم في القارات المختلفة ، يخضعون ليس لقوى مادية خاصة ، ولا لضغط وظيفي لغريزة التوالد ، بل لترتيبات جماعية ، لا سيما للمقاومة غير الواعية لكون جماعة سكانية تشغل جزءاً من المكان ، منذ زمن طويل ، وتعارض كل تغير في الشكل ، ولا سيما كل تغير سريع : ما نسميه القادة والتقليد ، ولكن في تطبيقهما على التنظيمات المادية البشرية .

وأما تنقلات السكان ، لا سيما الهجرات في أشكالها الحديثة ، فلا تقارن إلا ظاهرياً ـ بالحركات العمياء للاجسام السكانة ، والنباتات والحيوانات . وهي تنشأ عن الميول التي تتكون داخل جماعات المهاجرين الذين تتنوع كثافتهم تبعاً لكثافة السكان في بلدان المهجر والبلدان الاصلية ، كما يتغيرون هم حسب الاستعدادات والارادات في هذه البلدان .

وهذه وقائع أخرى الان ، ومشكلات أخرى كذلك : توزع الكائنات البشرية حسب الجنس والعمر . فهل يرتبط كلاهما بعوامل بيولوجية ؟ فالتوازن العددي بين الجنسين كأنه ينشأ عن المساواة العددية المتقاربة بين ولادات الذكور والاناث ، التي تبدو كأنها ذاتها نتيجة لأسباب عضوية . وهل تستمر لدى شعوب يمارسون قتل الأولاد ، وحيث تعامل النساء مثل حيوانات الجر أو الصيد ؟ ولكن الأنظمة والأعراف التي تشجع التوازن بين الجنسين اليست هي في علاقة مع ميزة بنيوية ظاهرة جداً في مجتمعاتنا ، أي تكاثر التزاوج الاحادي ، الذي يميل ليضع الجنسين على قدم المساواة ؟ ويمكن الاعتقاد ، أن تعاقب الاعمار يفسر بشروط عضوية صرفة ؛ ومع ذلك لكي يستمر التوازن بين الاعمار ، يجب أن يتدخل المجتمع ، ويراقب ويعدل المزاحمة الحيوية بين المسنين ومن هم أقل سناً منهم . وقد تختلف الاساطير دليلاً للأرواح بعد الموت ، ويعتبر المجتمع منظم موكب الاحياء : فتارة يسرِّعه ، وطوراً يجعله بطيئاً .

والأمر كذلك بالنسبة لما تسمى الحركة الطبيعية للسكان : من الولادات والوفيات . وللوهلة الأولى فما هو الأكثر وظيفية وعشوائية من غريزة التكاثر ؟ وكان يقلق منها مالتوس . ويقول أن هذه الغريزة تمنع النوع البشري من الانقراض ، وتدفع الناس للتكاثر سريعاً وسريعاً جدفا ، إنها تخلق أناساً بائسين يرزحون تحت ثقل الجمهور مثل حال الغابات التي تختنق فيها الشجيرات والنباتات تحت تأثير غزارتها ونموها الكثيف . أجل ، إذا لم يفعل المجتمع . وكان مالتوس يعتقد ، أنه يمكن للمجتمع أن يفعل ، بتحديد أو تأخير الزواج . وكانت فيه سلطات أخرى أكثر فعالية . وكانت الولادات مرتفعة لزمن طويل ، منذ نصف قرن ، وانخفضت بقوة بتحديد الولادات في الزواج نفسه . ونتيجة للظروف الجديدة (لا سيما البنى المدنية) التي تشجع الفردية . ونجح في مراقبته الولادات بهذه الطريقة . مما يفسر الانخفاض الكبير للوفيات . وليس الطبيعة البيولوجية للناس هي التي تغيرت ، بل بيئتهم : حيث تعطي قيمة أكبر لحياة الفرد . وهكذا نجد وراء هذه الوقائع السكانية ، نشاطاً جماعياً ، يبلور المعطيات البيولوجية ويوجهها بشكل معين .

وعندما يُقرر وجود مثل هذا النشاط ، فكيف يحدد بالاستناد إلى الوقائع السكانية ؟ إن الجماعات البشرية تظهر من الخارج كأقسام ذات حجم معين ، وتتكون من وحدات مادية . ولكنها تحتفظ بأشكالها وبنيتها لوقت معين ، فكيف تنتقل بالإجمال ، إن لم تكن تدرك عدد وترتيب اجزائها وحركاتها بشكل معين ؟ وغالباً ما يكون هذا الادراك غامضاً ، وسيء التحديد ، ولكنه يوجد ويفعل .

وهذا جمهور يزدحم في مكان ضيق في ساحة أو شارع . وكل فرد فيه يدرك جسمه ، وكذلك أجسام الآخرين ، ويدرك بشكل مشوق الجمهور بكامله . ويمكن غض النظر عن كل شيء آخر في ذهنه . وتضاعف الاتصالات بين الناس : ويميل هذا التصور للاتساع . وليس هو لدى كل فرد منه ، إلا ما هو لدى الآخرين : وحتى يمكن القول أنه يفرض عليهم من الخارج ، بقوة تنشأ عن وجودها لدى الجميع . وعندما يتوزع الناس في البيوت والمخازن ، والمصانع أو يتمهلون على الطرقات العامة ، مع الذين يسكنون المدينة ، يكون لديهم الشعور بتكوين مجموعة موسعة أو متفرقة في المكان . ولا يجهلون أبداً على الأقل بشكل إجمالي ، الشكل والصورة المادية ، وكثافة التحركات الداخلية لهذه المجموعة ، وهنا أيضاً ، يمكن نسيان كل البقية ، وألا نحتفظ إلا بهذا النوع من الفكر الذي يثبت لدى شعب معين وحجمه وموقعه ، إلخ . وأن يعتبر الناس ذاتهم الآن ، خارج المدينة ، ومنتشرين في الريف في منطقةمحدودة، وفي ولاية معينة ؛ فإن السكان الذين يجاورونهم ، يظهرون لهم مثل كتلة مادية ، بما في ذلك صورة الأمكنة ، وموقع البيوت ، واتجاه الطرقات ، ولكن في علاقتهم مع الجماعات ، مثل الاطار الطبيعي والبشري الذي يحتويهم .

ويكون الأمر واحداً بالنسبة للشعوب المستقرة أو المتحركة . فهناك تيارات التنقل في المدن ، وتيارات الإعمار ، وتيارات الهجرة : حيث يدفع الانسان دائماً لينظر إلى نفسه كوحدة أو جزء في هذه المجموعات ، يشارك في نشاطها المشترك بقدر ما يتقلص لينحصر في تثبيت أو انتقال كتلة بشرية في المكان .

ولننظر إليها أيضاً ، في نموها ونقصانها ، وفي بنيتها الديمغرافية المستقرة

أو المتغيرة ، فيبدو أن مثل هذه الحركات تكون شديدة التعقيد ، ليتم تناولها بغير الاحصاء والتعداد . ومع ذلك فإن الجماعات والناس فيها يدركون هذه الحالات وهذه التغيرات بشكل مشوش . وعندما يكون جزء من السكان البالغين الذكور في الجيش أثناء الحرب ، يدرك الآخرون جيداً أن توزيع الجنسين والاعمار ليس هو ذاته أبداً ، لأنهم يلتقون بالقليل من الشبان . وبشكل عام عندما تصبح الوفيات والولادات أقل : فهل ندرك ذلك إن كان التغير بطيئاً ؟ ولكن ، وفي وقت تكثر فيه الولادات والوفيات في منطقة معينة ، تبدو حياة الانسان أقل ثمناً مما في مكان آخر تكون فيه هذه الوقائع أقل . وتبعاً لكون شعب معين في أوج انطلاقة من النمو ، أو في حالة توقف وهبوط ، يوجد فيه شعور عام بالتوسع أو الانحصار ، شبيه بما يحسه على الصعيد الاقتصادي ، في مرحلة الازدهار أو الركود : من « مناخ » ديمغرافي أو اقتصادي مختلف ، الأمر الذي يلاحظ أكثر عندما يتم الانتقال من حالة إلى أخرى . وهكذا فإن عملاً عضوياً جيداً يترافق بشعور من الارتياح ، رغم أنه يلاحظ أقل عندما يطول .

وهناك بالتالي نظام من التصورات الجماعية تنتج عن كون المجتمع يدرك مباشرة ، أشكال كيانه المادي ، وبنيته وموقعه وتنقلاته في المكان ، والقوى البيولوجية التي يخضع لها .

والآن ، يمكن أن تتراكم فوقها تصورات أخرى ، ليس لها أية علاقة مباشرة مع المكان ولا مع الأوجه البيولوجية للهيئات الاجتماعية . ومع ذلك ، فإنها تنمو في جماعات ، وتزعم أنها تؤثر عليها . وفضلاً عن ذلك ، فإن نوع النشاط الذي تتصوره ، والذي تحدده ، يمارس في ظروف مكانية ، لأن يهدف إلى تقليل فعله ، والانتصار على عقبات تطرحها على الحياة الجماعية . ويقصد في الواقع فرض معتقدات دينية موحدة على أناس متنوعين ومتفرقين ، ونشرها بين جماعات متباعدة ، وضمان ديمومتها ، رغم تعاقب وانقطاع الأجيال ؛ وان تخضع أراضي واسعة لادارة واحدة ، ولقوانين وادة رغم تنوع الاعراف والتقاليد المحلية ، وكذلك أن تخلق مراكز غنية بالحياة الياسية ، وأن تزيد حرص الجمهور لدى شعب معين ، يبقى فكره على موازاة الأرض في

الغالب ؛ ـ وان تنظم المبادلات للمنتجات والخدمات ، بين المدينه والريف ، ومن مدينة لأخرى ، ومن بلد لآخر رغم المسافات ، وأن ينمو تقسيم العمل بشكل أعم ، بالانتقال والتقريب ، ودمج هذه الجماعات من العاملين مع غيرها ، وبتمركز الجماهير العمالية ، عبر التوسيع المتدرج للعلاقات بين الاقتصاديات . ويفرض كل هذا تجمعاً للناس في المكان ، وتعديلاً في البنى المادية للمجتمع . وبتعابير أخرى ، فإن الوقائع السكانية تدخل من كل الجوانب في أطر العلوم الاجتماعية الخاصة ، وبهذا المعنى هناك علم للشكل بالمعنى الواسع ، يدرس السكان وأشكالهم وفي علاقاتهم مع النشاطات المتنوعة للمجتمع .

ولكن ألم يحصل أن تتغير هذه التصورات المورفولوجية (بالمعنى الضيق) بتأثير هذه النشاطات الخاصة ، تبعاً لغاياتها الخاصة كذلك ؟ ولماذا لا تحث المعتقدات الدينية الجماعات على التمركز والانتقال ، ولا تلعب دوراً في خصوبة العائلات التي ترتبط بها ؟ وألم يكن لتكوين الدول الحديثة الكبيرة ، ولتطور الصناعة الكبيرة نصيبها في الاتجاهات التي حملت الناس على التجمع في تجمعات كبيرة ؟ وإذا أمكن للنشاطات المختلفة الاقتصادية والسياسية أن تبدل في توزيع الناس في المكان وفي حجم المجموعات ، لا يبقى لنا الحق بفصل الوقائع السكانية ، عن جميع الوقائع الأخرى ، ودراستها بذاتها فقط .

ومع ذلك ، فالمهم أن القوانين التي يخضع لها السكان لا تتغير ، تبعاً للنظر في هذه المجموعة أو تلك (في الكنيسة ، في الأمة ، في الصناعة ، إلخ .) . والذي يتغير ، والذي يفسر كون السكان ينفردون ويعكسون اتجاهات البيئة المختلفة ، هي الظروف التي تلعب فيها هذه القوانين ؛ والتي لا تكون واحدة في كل منها ، بل تعود إلى خصوصيات مورفولوجية ، ووقائع بنيوية . ففي عهد الكنيسة كان هناك تفوق لنمط ديمغرافي تقليدي ، وبالاحرى قروي . ومن أمة لأمة ، تتنوع النماذج الديمغرافية ، ويكون كل واحد موحداً بالاتصالات الأكثر تكراراً داخل الأراضي الاقليمية . وفي الصناعة ، يكون النموذج الديمغرافي من السكان المزدحمين والمتجمعين . وعندما تجد مختلف النشاطات الاجتماعية مجالاً أفضل للتطبيق ، تبعاً لكون البنية والتنظيم

المورفولوجي للجماعات من هذا النمط أو ذاك ، يكون من الطبيعي أن تميل للابقاء على تلك التي تكون الأكثر ملاءمة لها ولتطورها ، وأن يضاف تأثيرها إلى قوة الاتجاهات الخاصة بالسكان في ذاتهم وفي طبيعتهم الديمغرافية ؟ ولكن تلك هي التي تنتصر على الأغلب ، فاما أنها تحث المؤسسات وانماط الحياة الاجتماعية الأكثر خصوصية على صيانتها ونموها ، أو أنها تقاوم عندما يراد ذلك ، باسم هذه الفائدة الجماعية وتحويلها ، أو إبدالها بأخرى ، تم تجاوزها منذ زمن طويل ، أو سابقة لأوانها .

وفي كل حال ، إن جميع المؤسسات وجميع الوظائف الكبيرة للمجتمع ، عندما تتطابق شيئاً فشيئاً مع جماعات بشرية مستقرة نسبياً ، ليس فقط تتحقق ، بل تتجسد ، وترتبط ، وتستقر بثبات في المكان .

ولندرك جيداً الآن ، أن الأشكال المادية للمجتمع تؤثر فيه ، ليس بفضل إكراه مادي ، كما يفعل جسم على آخر ، بل بالوعي الذي نأخذه عنه ، كأعضاء في مجموعة يدركون حجمها ، وبنيتها المادية ، وحركاتها في المكان . ويوجد هنا نوع من الفكر والادراك الجماعي ، يمكن أن نسميه معطى مباشر للوعي الاجتماعي ، الذي يحسم جميع المعطيات الأخرى ، والذي لم يدرك بشكل كافٍ من قبل علماء الاجتماع ذاتهم ، لأسباب عديدة .

أولاً ، لأن موضوعه الجسم ذاته ، الجسم المادي للجماعة ، ويظهر أنه يختلط به . وذلك أن علم النفس الفردي لم ينقل انتباهه فوراً على الشعور الداخلي لكل منا عن جسمه الخاص ، لأنه لم يكن فكرة ، ولا إدراكاً واضحاً مؤسساً على التمييز بين الذات والموضوع . وفضلاً عن ذلك ، طالما يُعتقد أن التطور الجماعي لم يكن إلا جملة من الأفكار الفردية ، فكيف جرى وصف المجتمع بالقدرة على ادراك جسمه بذاته ، والذين يحيطون به مباشرة ؟ وإن نظرة إجمالية ليست ترابطاً لنظرات جزئية . وكان يجب الاعتراف أن الفرد يمكن أن يدرك أكثر ، إلى الحد الذي يشارك فيه بفكرة اجتماعية أوسع من فكرته ، وليس أقل واقعية . وفي الأخير ، كما كان كل واحد يدرك بوضوح جداً ، بالنظر واللمس ، فإن جسمه ومن هم قريبون منه ، يقابل الوضوح لهذا الادراك بالشعور الغامض ، يحس به عندما يفكر ويفعل كجزء أو عنصر من

السكان . وفي الواقع ، إن كل تصرفاتنا في هذا الخصوص تكون ملحوظة قليلاً داخل هذه المجموعات الواسعة التي لا تكوِّن فيها إلا وحدة صغيرة جداً . لهذا فالأمر يعود إلى القوى التي تشدنا إلى أمة ، وإلى مدينة ، وتحملنا على انجاب القليل من الأولاد ، وإطالة العمر والهجرة ، وندركها تقريباً في شكلها الاجتماعي ، ونفضل تفسير سلوكنا بالبواعث الفردية التي تبدو لنا واضحة . ومع ذلك إن هذه القوى توجد ، لأنها تحدد تأثيرات اجتماعية لم يتوقعها الفرد ولا أرادها . ويجب أن يدركها بشكل معين . وبدون ذلك ، كيف يمكن له أن يلعب دوره في هذه المجموعة ؟

فهذه مدينة يزيد سكانها ، وتصبح أكثر كثافة وازدحاماً . وذلك بلد تنقص فيه الولادات ، فكيف يدرك ذلك ساكن المدينة أو البلد ؟ وماذا يدرك من هذه التحركات الديمغرافية ، ومن الترتيبات الجديدة التي يتبناها السكان في الاطار المدني الضيق أمام الجمهور المتزايد ، ومن التباطؤ في ظهور المولودين الجدد ، ومن الانخفاض غير الملحوظ في عدد الأطفال الصغار ؟ ويقال أنه يدرك القليل من الأشياء ، وبشكل جزئي وغامض . ومع ذلك فلا بد أن يوجد مثل هذا التصور للحيز الاجتماعي ، وللنمو أو النقصان في حجم المجتمع ، لأنه يفعل : مثل جذب التجمعات الكبيرة ، فتحتفظ بالداخلين إليها ، وتدعو عناصر جديدة من بعيد : فيستمر انخفاض الولادات ، ونقصان عمر الزواج في الاتجاه نفسه ، خلال عدة سنوات ، كما لو أنه واقع حركة بدأت في هذا الاتجاه ، كانت مبرراً لتطول وتتسارع . وبما أن كل هذا لا يفسر بدور قوى آلية ومادية صرفة ، فلا بد أن تنظم الجماعة هذه التغيرات في شكلها وبنيتها ، وتوجهها بواسطة الرأي العام والاعراف . وهل يستطيع ذلك ، إن لم تكن تعرف في كل لحظة الوسط المكاني ، وترتيب الأشياء التي تحيط بها ، وإن لم تكن تدرك ذاتها كذلك ، في حجمها وتنقلاتها بشكل مستمر ؟ ولكن المعرفة والادراك ، في مجتمع يتكون من عدد كبير من الأفراد ، هل يمكن أن تكون شيئاً آخر غير جمع للصور المورفولوجية الجزئية المتكونة في وعيهم ؟ أجل بالقدر الذي تتكامل فيه وتتوضح بشكل متبادل ، وحيث لا تكون ، بتجمعها وتضامنها ، إلا أجزاء لتصور إجمالي يتجاوزها .

لنفترض أن مجموعة من العلماء يبحثون في حل للمشكلة . وسار عدد كبير منهم الخطوات الأولى ، وذهب بعضهم أبعد من ذلك ، وأخيراً وضع الحل أحدهم . وعندما يعرفون الطريق الصحيح ، يدركون أن حلولهم المتقاربة كانت تستوحى كلها من الحل الصحيح الذي كان يوجد فيها إلى حد معين . فالحل الصحيح إذن ، هو أكثر من مجموع الحلول المتقاربة ، لأنه يفسر كل ما يكون صحيحاً في كل منها ، وبذلك هو يتجاوزها . وهكذا يمكن تكوين فكرة عن الشكل الذي يتحقق فيه تصور جماعي جزئي في اذهان الأفراد .

فكيف يمكن للجماعة في حياتها الخاصة ، المصنوعة من التصورات الفاعلة ، أن تتجاوز ، مثل هذا الوعي المشترك لعلاقات الجماعة في المكان ؟ وعندما ننهض من النوم ، يكون الشعور الأول الذي نحسه ، هو الذي يعود لوضع الجسد والأطراف ولتوجهه في المكان ، بالنسبة للأثاث وجدران الغرفة ، والشباك ، إلخ . . . وهنا يكون الاساس الأول لحياتنا الذهنية ، وعليه يشاد كل الباقي فيها ، ولا حاجة له لهذا الباقي للظهور . والأمر كذلك بالنسبة للجماعة : فالمعرفة التي تحققها عن بنيتها وحركاتها ، تكون في أساس حياتها الاجتماعية كلها . ولنعد إلى الفرد . فهو بحاجة ليأخذ موطىء قدم في المكان . والمكان عالم الجسد يكون ثابتاً . وتدوم الأشكال فيه ، دون تغير ، وإذا تغيرت فحسب قوانين ثابتة ، في حالات انتظام وعودة ، تستمر وتثبت فينا باستمرار فكرة وسط متوازن . ولكن في هذا الوعي نأخذ عن جسمنا وشكلنا ، وما يحيط به ، ما يشكل شرط توازننا الذهني . ويتحول الوعي ، وتظهر اضطرابات نفسية مختلفة ، من الهلوسة إلى الجنون . والأمر نفسه في العالم الجماعي . فالفكرة العامة في الجماعة ، كانت تجازف بأن تصبح فكرة مهووسة ومشوشة ، وكانت تجمح في حالات من الهذيان الاجتماعي ، وتذوب في الاحلام والتخيلات الأكثر وهمية ، إذا لم تكن تتمثل الحجم والصورة الثابتة للجماعة ، وحركاتها المنتظمة في العالم المادي ، بشكل مستمر . وهنا تظهر قوة معطلة دون شك ، لأن وضعها تجاه هذه الأشكال يميل للجمود في ذاته ؛ ولكنها ثقل ضروري ، وقوة حية أحياناً ، تحفظ هذه الأشكال كل ما يحققه المجتمع ، بل حتى قوة دفعه .

فهرس

كلمة المترجم ٥
توطئة ٧
تمهيد للبحث ٢٣
مدخل ٢٥

الباب الأول
علم الشكل الاجتماعي بالمعنى الواسع

الفصل الأول . ـ علم الشكل الديني ٣٧
الفصل الثاني . ـ علم الشكل السياسي ٤٧
الفصل الثالث . ـ علم الشكل الاقتصادي ٥٧

الباب الثاني
علم الشكل الاجتماعي بالمعنى الحصري
أو علم السكان

القسم الأول
الظروف المكانية

الفصل الأول . ـ سكان الأرض والقارات ٧٣
الفصل الثاني . ـ كثافة السكان . المدن الكبيرة ٨٧
الفصل الثالث . ـ حركات النزوح ٩٩

القسم الثاني
الحركة الطبيعية للسكان

الفصل الأول . ـ الجنس والعمر ١١١
الفصل الثاني . ـ الولادات ، الزيجات ، الوفيات ١٢٥
الفصل الثالث . ـ تجديد الأجيال ، التوالد والحيوية الديمغرافية ١٤٣
الفصل الرابع . ـ السكان ومقومات البقاء ١٥٥
الخاتمة ١٧٣

83. oA. 1599

منشورات عويدات ١٩٨٦/٩١٤

MAURICE HALBWACHS

MORPHOLOGIE SOCIALE

Traduction arabe
de
Hussein HAIDAR

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth - Paris

OFFICE DES PUBLICATIONS
UNIVERSITAIRES - ALGER

83. oA. 1599